طبعة بها زيادات كثيرة



أ.د/ عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي

أستاذ ورئيس قسم الحديث

بجامعة الأزهر

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م





طُرُقُ تخريج

حَدِيث رَسُول اللَّه ﷺ

تأليف

أستاذ دكتور / عبد المُهدي عبد القادِر عبد الهادِي

أستاذ ورئيس قسم الحديث بجامعة الأزهر

طبعة مزيدة ومنقحة

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

الناشـر

مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الرابعة

طبعة مزيد ومنقحة

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

رقم الإيداع : ٣٥٦٠ / ٢٠١٢ م

I.S.B.N : 978977 - 449 – 152 - 9

الناشـــــر

مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع

٤ شارع أحمد سوكارنو – العجوزة – فاكس : ٣٠٤٤٨٤١

هاتف : ٣٣٤٥٢٣٠٢ - محمول : ٠١٠١٧١٩٧٩٥٠

elemanliblary @yahoo.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

هــذا الكتـــاب

* صدرت الطبعة الأولى لمعظمه استنسل عام ١٩٧٩ /١٩٨٠.

* صدرت الطبعة الثانية من مطبعة الزقازيق عام ١٩٨٤ بعنوان محاضرات في التخريج وهي كالأولى مع تعديل في المقدمة فقط.

* صدر الجزء الثاني في العام الجامعي ٨٥ /٨٦ بعنوان محاضرات في التخريج الجزء الثاني.

* ثم أتممت الكتاب على صورته هذه وقدمته لدار الاعتصام في شهر يوليو ١٩٨٦ فظهر في المعرض الدولي للكتاب يناير ١٩٨٧.

* ثم ألفت الجزء المتمم لهذا، وهو « طرق تخريج أقوال الصحابة والتابعين، والتخريج بالكمبيوتر » وتولت طبعه مكتبة الإيمان بالقاهرة.

* ثم ألفت كتاب « طرق الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف » وطبع في جزئين، والكتب ٱلأربعة يكمل بعضها بعضًا في تخريج الحديث والآثار، والحكم عليها.

* وها أنذا أُعيد مراجعة الكتاب وأضيف وأحقق وستكون هذه الطبعة مزيدة ومحققة. طبعة ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢ م.

۞ ۞ ۞

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم

الحمد للَّه حمدًا يليق بجلال وجهه، وبعظيم سلطانه.

وأشهد أن لا إله إلا اللَّه، وحده لا شريك له.

وأشهد أن سيدنا محمدًا رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم وبارك وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعـــدُ:

فإن علم التخريج يعرفك مفاتيح كنوز السنة، فإذا سمعت حديثًا نسبه قائله إلى رسول اللَّه ﷺ أو قرأت ذلك في كتاب، ولا تعرف ما إذا كانت نسبته إلى رسول اللَّه ﷺ صحيحة أو لا، فإن علم التخريج يعطيك في مثل هذا الحديث عدة فوائد هي:

* يعرفك مكان هذا الحديث في كتب السنة الأصلية.

* يعرفك هل هذا الحديث قاله الرسول ﷺ أَوْ لاَ.

* يعرفك كلام العلماء في هذا الحديث، من توضيح معناه، وهل هو ناسخ أو منسوخ أو ليس أحدهما، وسبب وروده، وهل هو عام على إطلاقه أو عام مخصوص؟، وما إلى ذلك.

وكل فائدة من هذه الفوائد لها قيمتها وأهميتها، من هنا أخذ علم التخريج وضعه، وعلت مكانته.

إن علم التخريج يعرفك عدة طرق توصلك إلى الحديث الذي تريده، وكلما

تعمقت في فهم هذه الطرق كلما كان بحثك يسيرًا دقيقًا. ومن مزايا هذه الطرق أنها مستقلة عن بعضها، فإذا عرفت طريقة منها أمكنك الانتفاع بها، ولا يتوقف الأمر على معرفة بقية الطرق.

إن كتب السنة متعددة، ومناهج مؤلفيها متنوعة، فالوقوف على حديث فيها يحتاج إلى منهج علمي ييسر الوصول إليه، وهذا المنهج العلمي هو ما تضمنه علم التخريج.

ولقد كان علم التخريج يؤخذ من الشيوخ بالسماع، ولم تكن فيه مؤلفات، وأثناء دراستي هذا العلم كنت أتوق لقراءة كتاب فيه، لكني لم أجد في ذلك كتابًا - رغم بحثي وتمحيصي - وأثناء دراستي في التخصص «الماجستير» سألت أحد مشايخي عن مؤلَّف في التخريج فأخبرني أن هذا العلم يصعب التأليف فيه، وتعجبت فإني أؤمن أن كل ما يقال يمكن أن يكتب، وكتبت بعض موضوعات هذا العلم فأُعجب بها مشايخي، وأثنوا عليها، مما دفعني إلى السير في هذا المؤلف.

إن حاجة الناس إلى السنة ماسة، وحرصهم عليها شديد، إنها بيان القرآن الكريم، وهي مع القرآن الكريم مصدر الإسلام، والتمسك بهما سبيل الاستقامة، والبعد عن الضلال.

بيد أن بحار السنة واسعة، من يخوضها يحتاج إلى دليل، فوضعت كتابي هذا، ليكون دليلًا لكل محب للسنة، لكل قارئ مسلم، لكل واعظ وداعية، لكل فقيه ومفسر ومحدث، لكل من يريد الاغتراف من بحار السنة، ويستفيد بكنوزها.

ولم أجعله محبوسًا إلى وقت الطباعة، وإنما أطلعت عليه العديد من الإخوة، فكلما كتبت بعض المباحث أطلعت عليها الإخوة من المتخصصين في

الحديث، ومن طلاب الحديث، وأهل الحرص على القراءة في السنة، فما كان من تعديل سلمته لأحدهم عدّلته، وما كان من توضيح وضحته.

ومن الإخوة الذين أهدوا لي طيب النصح الأخ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم، أستاذ الحديث، فلقد أبدى نصائح طيبة، جزاه اللَّه وجزى كل الإخوة خير الجزاء.

ولقد صدَّرت البحث بمقدمات، عرفت فيها التخريج، وبينت الغرض منه، ثم تحدثت عن فوائد التخريج، وأطلت الكلام في هذا هادفًا من ذلك أن أُبين للقارئ الفوائد التي يجب عليه أن يحرص عليها إذا خرّج حديثًا، فهذا - حسب خبرتي - مهم جدًّا. وهذه النقطة - فوائد التخريج - والتي تليها ألصق بعلم التخريج منهما بمقدمات هذا العلم، لكن ظروف التقسيم دعت إلى ذلك. ثم ختمت هذه المقدمات بعدة حقائق أساسية في علم التخريج، وعرض إجمالي لطرق التخريج.

ثم جاء الحديث عن طرق التخريج فأفردت كل طريقة بالحديث عنها، ورتبت الطرق حسب السهولة وعظم النفع، فكلما كانت الطريقة سهلة ونفعها كثيرا قدمتها، وعند الكلام على كتب كل طريقة راعيت قيمة الانتفاع بالكتاب، فإذا كان النفع به كثيرا تكلمت عنه بالتفصيل، وإذا كان النفع به محدودا تكلمت عليه بإيجاز، ذلك أنني كنت حريصا على أن أسلك مسلكا وسطا، ليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل.

ثم بدا لي أن أُعيد النظر في الكتاب، فزدت ما طُبع حديثًا، وعرفت بالطبعات المخدومة، وحققت القول في المسائل، وجعلت الكتاب على حسب زمانه، ليعم نفعه، ويسهل علم التخريج على دارسه.

وبالجملة فهذه خبرة أعوام، ودراسة سنين، أقدمها لكل أخ مسلم من باب

النصح لسنة رسول اللَّه ﷺ والنصح لدين اللَّه تبارك وتعالى.

وإني أسأل اللَّه - سبحانه وتعالى - أن يرزق عملي القبول، وأن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسناتي.

« وما توفيقي إلا باللَّه عليه توكلت وإليه أنيب »

المعادي:

ربيع الأول سنة ١٤٣٢هـ

فبراير سنة ٢٠١٢م

عبـد المهـدي

مقدمــات

- تعريف التخريج
- الغرض من التخريج
- فوائد التخريج
- نماذج تتضح بها فوائد التخريج
- حقائق أساسية في التخريج
- إجمال طرق التخريج

تعريف التخريج

لغة: مادة (خ ر ج) تدور في معناها على الظهور والبروز[١].

يقال: خَرَجت خوارج فلان: إذا ظهرت نجابته، وتوجه لإبرام الأمور وإحكامها[٢]. وخرجت السماء خروجًا: إذا أصحت بعد إغامتها[٣].

وقد يكون المُخْرَج غير ظاهر في المخرج منه، ويحتاج إخراجه إلى مجهود. ومنه الاستخراج بمعنى الاستنباط[٤].

ويقولون: خرّجه في العلم، وهو خِرِّيجه، بمعنى: دَرّبَهُ وعلمه[٥].

اصطلاحًا:

أما عند المحدثين فيقولون: « هذا الحديث أخرجه فلان » أي ذكره في كتابه بإسناده. وعليه فالتخريج عندهم:

ذكر المؤلِّف الحديث بإسناده في كتابه.

ويقولون « هذا حديث خَرَّجه فلان » بمعنى « أخرجه » فخرّج وأخرج وكذا التخريج والإخراج بمعنى واحد، وهو: ذكر المؤلف الحديث بإسناده في كتابه.
قال القاسمي: كثيرًا ما يقولون بعد سوق الحديث « خرّجه فلان، أو أخرجه » بمعنى ذكره. فالمخرِّج (بالتشديد أو التخفيف) اسم فاعل هو: ذاكر الرواية كالبخاري[٦].

---

(١) المعجم الوسيط ١/٢٢٣.

(٢) لسان العرب ٢ /٢٥٠.

(٣) لسان العرب ٢ /٢٥١.

(٤) لسان العرب ٢ /٢٤٩.

(٥) لسان ٢/ ٢٥٠ والمعجم الوسيط ١ /٢٢٣.

(٦) قواعد التحديث ص٢١٩.

ويقولون «هذا الكتاب خرّجه فلان واستخرجه» بمعنى ذكر أحاديثه بأسانيد لنفسه، يلتقي مع مؤلف الأصل في شيخه أو من فوقه. - وهذا المؤلف الثاني يسمى مستخرجًا. ومثاله: مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم، فإن مسلما أخرج أحاديث كتابه بأسانيده، ثم جاء أبو عوانة فأخرج هذه الأحاديث بأسانيد لنفسه، يلتقي فيها مع الإمام مسلم في شيخه أو من فوقه إلى الصحابي - وعليه فالتخريج والاستخراج بمعنى هو: **إيراد المؤلف أحاديث كتاب ما بأسانيد لنفسه، يلتقي مع مؤلف الأصل في شيخه أو من فوقه.**

ويقولون: «خَرَّج أحاديث كتاب كذا» بمعنى عزاها إلى من أخرجها من الأئمة في كتبهم، مع بيان الحكم عليها بالصحة أو الضعف، وعليه فالتخريج: **عزو الأحاديث إلى من أخرجها من أئمة الحديث في كتابه مع الحكم عليها.**

وهذا ما عَرَّف به المناوي التخريج، وعبارته: عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد[(١)]. وعبارته بعد ذلك تفيد اعتبار الحكم على الحديث إذ يقول: فإن الصدر الأول من أتباع المجتهدين لم يعتنوا بضبط التخريج وتمييز الصحيح من غيره[(٢)].

ويبدو لي - واللَّه أعلم - أن التخريج تطور على النحو الذي رتبت عليه تعريفاته[(٣)] فكان:

أولًا: ذكر الأحاديث بأسانيدها، وربما ناقش المؤلف أحوال الإسناد،

---

(١) فيض القدير ١ / ٢٠

(٢) فيض القدير ١ / ٢١

(٣) ولقد كنت فكرت في إضافة بحث هنا في تاريخ علم التخريج، لكني وجدته ألصق بتاريخ السنة، والمقام هنا لطرق التخريج فتركته لهناك. أسأل اللَّه سبحانه وتعالى التوفيق من منّه وفضله.

وربما المتن، يتضح هذا جليًّا لمن راجع سنن الترمذي، وكذا سنن أبي داود، وغيرهما.

ثانيًا: ذكر أسانيد أخرى لأحاديث كتاب ذكرت أسانيده من باب التقوية في الإسناد، والزيادة في المتن(١).

ثالثًا: بعد أن دونت السنة واستقرت في بطون الكتب أصبح التخريج عزو الأحاديث إلى الكتب الموجودة فيها مع بيان الحكم عليها.

فألفت كتب في تخريج أحاديث مؤلفات في الفقه: «كنصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي» و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر».

وكتب في تخريج أحاديث مؤلفات في التفسير: «كالفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي للمناوي» و«الكاف الشاف في تحرير أحاديث الكشاف لابن حجر».

وكتب في تخريج أحاديث مؤلفات في اللغة «كفلق الإصباح في تخريج أحاديث الصحاح للسيوطي».

وكتب في تخريج أحاديث مؤلفات في التصوف ك «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار للحافظ العراقي».

الغرض من التخريج:

والغرض من التخريج: معرفة مصدر الحديث، وحاله من حيث القبول والرد.

فوائد التخريج:

فوائد التخريج كثيرة وكيف لا وبه يمكن الوصول إلى كنوز السنة، وبدونه يحرم المرء من ذلك؟.

---

(١) راجع فوائد المستخرجات في تدريب الراوي ١ / ١١٤ - ١١٦.

وسأذكر هنا - بمشيئة اللَّه تعالى - أشهرها. وهي:

١- **الوقوف على مصادر الحديث بسهولة وسرعة**؛ فبالتخريج يستطيع الباحث أن يعرف من أخرج الحديث من الأئمة، ومكان هذا الحديث في كتب السنة الأصلية.

٢- **جمع أكبر عدد من أسانيد الحديث**، فبالتخريج يتوصل الباحث إلى موضع أو مواضع الحديث من الكتاب الواحد أو الكتب المتعددة، فيعرف مثلًا أماكن وروده في صحيح البخاري، وقد تكون متعددة، ويعرف أيضًا أماكن وروده عند غير البخاري، وفي كل موضع يعرف الإسناد فيكون قد حصل على أسانيد متعددة للحديث.

٣- **معرفة حال الإسناد بتتبع الطرق**، فبالوصول إلى طرق الحديث يمكن مقابلتها ببعضها فيظهر ما فيها من اتصال أو انقطاع أو إعضال.. . إلخ.

٤- **معرفة حال الحديث بناء على كثير من الطرق**، فقد نقف على الحديث من طريق ما ضعيفًا، وبالتخريج نجد له طرقًا أخرى صحيحة. وقد نقف له على إسناد منقطع فيأتي - بالتخريج - ما يزيل هذا الانقطاع.

٥- **ارتقاء الحديث بكثرة طرقه**: فقد يكون معنا حديث ضعيف، وبالتخريج نجد له متابعات وشواهد تقوية، فنحكم له بالحسن بدل الضعف.

٦- معرفة حكم أو أحكام الأئمة على الحديث، وأقوالهم فيه، من حيث الصحة أو الضعف.

٧- **تمييز المهمل من رواة الإسناد**: فإذا كان في أحد الأسانيد راوٍ مهمل، مثل «عن محمد» أو «حدثنا خالد» فبتخريج الحديث والوقوف على عدد من طرقه، قد يتميز هذا المهمل، وذلك بأن يذكر في بعضها مميزًا.

٨- **تعيين المبهم في الحديث**، فقد يكون معنا راوٍ مبهم أو رجل في المتن

مبهم مثل « عن رجل » أو « عن فلان » أو « جاء رجل إلى النبي ﷺ » فبتخريج الحديث نقف على عدد من طرقه، وقد يكون في بعضها تعيين هذا المبهم.

٩- زوال عنعنة المدلس: وذلك بأن يكون عندنا حديث بإسناد فيه مدلس يروي عن شيخه بالعنعنة، مما يجعل الإسناد غير مُطمَأَنٍّ على اتصاله وبالتخريج يمكن أن نقف على طريق آخر، يروي فيه هذا المدلس عن شيخه بما يفيد الاتصال، كـ « سمعت » و« حدثنا » و« أخبرنا ». مما يزيل سمة الانقطاع عن الإسناد.

١٠- زوال ما نخشاه من الرواية عمن اختلط: فإذا كان معنا حديث في إسناده من اختلط، ولا ندري هل الراوي عنه في إسنادنا هذا روى عنه قبل الاختلاط أو بعده، فبالتخريج قد يتضح ذلك كأن يصرح في بعض الطرق بأن هذا الراوي روى عنه قبل الاختلاط، أو أن يرويه عنه راوٍ ولم يسمع منه إلا قبل الاختلاط، مما يؤيد الحديث الذي معنا، ويفيد أنه ليس مما اختلط فيه.

١١- تحديد مَن لم يحدد مِن الرواة: فقد يُذكر الراوي في إسناد معنا بكنيته أو لقبه أو نسبته، ويشاركه في هذه - الكنية أو اللقب أو النسبة - كثيرون مما يجعل تحديده متعذرًا، فبالتخريج قد نعرف اسمه، بأن يذكر في إسناد أو أكثر باسمه صريحًا.

١٢- معرفة زيادة الروايات: فقد تكون الرواية التي معنا غير مشتملة على ما يفيد الحكم صراحة، وبالتخريج نقف على بقية الروايات، وفي زياداتها ما يفيد في الحكم أو يفيد الحكم صراحة، أو به يتضح المعنى.

١٣- بيان معنى الغريب: فقد يكون في حديث لفظة غريبة، وبتخريجه من الروايات الأخرى تتضح هذه، بأن يأتي مكانها لفظة ليست غريبة، أو يشتمل الحديث على بيانها.

١٤- **زوال الحكم بالشذوذ:** فقد يحكم على حديث أو لفظة بالشذوذ، وبالتخريج - الذي يوقفنا على كثير من الروايات - يتضح لنا ورود هذا من غير هذا الطريق، الذي يظن تفرد راوٍ به، مما يدفع القول بالشذوذ.

١٥- **بيان المدرج:** فقد يدرج الراوي كلامًا في المتن، وبالتخريج يمكن مقارنة الروايات، بما يبين الإدراج.

١٦- **بيان النقص:** فقد ينسى الراوي جزءًا من الحديث، أو يختصره، وبالتخريج يمكننا الوقوف على ما نسيه، أو اختصره.

١٧- **كشف أوهام وأخطاء الرواة:** فقد يخطئ الراوي أو يهم، وبالتخريج - الذي يوقفنا على عدد من الروايات - يتضح هذا.

١٨- **معرفة الرواية باللفظ:** فقد يروي راوٍ الحديث بالمعنى، وبالتخريج نقف على رواية من رواه باللفظ.

١٩- **بيان أزمنة وأمكنة الأحداث:** فبجمع روايات الحديث قد يمكننا معرفة زمانه ومكانه إذ قد يذكر في بعضها ذلك.

٢٠- **بيان أعلام الحديث:** فقد يَرِدُ الحديث بسبب شخص أو أشخاص، وبالتخريج يمكننا جمع روايات هذا الحديث، والتي قد يتضح منها الشخص - أو الأشخاص - الذين ورد الحديث بسببهم.

٢١- **معرفة أخطاء النساخ:** فقد يخطئ الناسخ في الإسناد، أو في المتن، وبالتخريج يمكننا الوقوف على الروايات، وبها يتضح هذا الخطأ. وهذه الفائدة عظم شأنها في هذه الأيام لكثرة أخطاء النشر.

وبالجملة: فبالتخريج يمكن:

أ - جمع الطرق التي جاء الحديث منها.

ب - جمع ألفاظ متن الحديث.

وفي هذين من الفوائد الكثير والكثير. ولعله بعد ذكر هذا العدد من الفوائد يكون قد اتضح لك قدر التخريج وظهرت عظمة منزلته، وكبير فائدته، مما يجعلك تحرص عليه فهو مفتاح كنوز السنة بلا ريب، ودليل بحارها بلا شك. نسأل اللَّه الكريم من فضله أن يفتح لنا كنوز الكتاب والسنة، وأن يهدينا في بحارهما.

وبمشيئة اللَّه تعالى سأسوق لك نموذجين أوضح بهما فوائد التخريج عمليًّا.



نماذج تتضح بها فوائد التخريج

النموذج الأول:

روي عن المغيرة بن شعبة قال: «وضأت النبي ﷺ في غزوة تبوك فمسح أعلى الخفين وأسفلهما».

هذا الحديث إذا استعملتُ معه طرق التخريج فسيتضح لي أنه أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجه وغيرهم، وأقتصر على هؤلاء حتى لا يطول البحث.

وسأخرجه من هذه الكتب الثلاثة ثم أبين الفوائد التي حصلتُ عليها بالتخريج.

قال الترمذي - رحمه اللَّه تعالى -:

حدثنا أبو الوليد الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، أخبرني ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة: «أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله»[1].

---

(١) أخرجه الترمذي في الطهارة باب ما جاء في المسح على الخفين أعلاه وأسفله جـ١ ص ٣٢١، ٣٢٢ حديث رقم ٩٧. تحفة الأحوذي.

وقال أبو داود - رحمه اللَّه تعالى -:

حدثنا موسى بن مروان ومحمود بن خالد الدمشقي المعنى، قالا حدثنا الوليد - قال محمود - قال أخبرنا ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة قال: « وضأت النبي ﷺ في غزوة تبوك فمسح على الخفين وأسفلهما »[١].

وقال ابن ماجه - رحمه اللَّه تعالى -:

حدثنا هِشَام بن عَمّار، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا ثور بن يزيد، عن رجاء ابن حيوة. عن وَرّاد - كاتب المغيرة بن شعبة - عن المغيرة بن شعبة: « أن رسول اللَّه ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله »[٢].

من هذا المثال تتضح لنا عدة فوائد للتخريج هي:

١- بالتخريج أمكنني أن أعرف عددًا ممن أخرج هذا الحديث من الأئمة، فعرفت أنه أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجه.

٢- شيخا أبي داود رويا الحديث عن « الوليد » هكذا مهملًا، لكنه في رواية الترمذي وابن ماجه جاء مميزًا بأنه « الوليد بن مسلم ».

٣- « كاتب المغيرة » جاء مبهمًا في روايتي الترمذي وأبي داود هكذا « كاتب المغيرة » بينما جاء معينًا في رواية ابن ماجه، وأنه « ورّاد ».

ولقد حكم ابن حزم على كاتب المغيرة هذا بأنه مجهول، والسر في هذا أنه لم يتذكر رواية ابن ماجه هذه التي صرحت باسمه. و« ورّاد » هذا أخرج له الجماعة، وذكره ابن حبان في الثقات.

٤- بعد أن روى الترمذي هذا الحديث قال: وهذا حديث معلول لم يسنده

---

(١) أخرجه أبو داود في الطهارة باب كيف المسح جا ص ٢٨٠ - ٢٨٢.

(٢) أخرجه ابن ماجه في الطهارة باب في مسح أعلى الخف وأسفله جا ص ١٨٢، ١٨٣.

عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل[١] عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح؛ لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء بن حيوة قال: حُدِّثت عن كاتب المغيرة - مرسل - عن النبي ﷺ. ولم يُذكر فيه المغيرة.

٥ - بعد أن روى أبو داود هذا الحديث قال: وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء.

٦- بينت رواية أبي داود تاريخ الحكم، وأنه كان في غزوة تبوك.

٧- وقع في نسخة سنن أبي داود التي بين يديّ[٢] « فمسح على الخفين وأسفلهما » - كما سقته في رواية أبي داود قبل ذلك - وبمراجعة سنن الترمذي وسنن ابن ماجه اتضح لي هذا الخطأ المطبعي، وأن الصواب « فمسح أعلى الخفين وأسفلهما ».

٨ - ولو قارنت ما في هذه الكتب الثلاثة - سنن الترمذي وسنن أبي داود وسنن ابن ماجه - بما في سنن البيهقي[٣]، وراجعت كتاب « التلخيص الحبير لابن حجر » لتَبَيَّنَتْ لك فوائد أكثر. لكني أكتفي بهذا ففيه بيان لعظيم فوائد التخريج.

فانظر حال الباحث قبل التخريج، وكيف أنه كان لا يعرف عن هذا الحديث شيئًا، كان لا يعرف من أخرجه، ولا ماذا قال العلماء فيه، وبالتخريج توصل إلى ما يريد، وتبينت له أمور كثيرة.

---

(١) يقصد به الإمام البخاري صاحب الصحيح.

(٢) هي التي عليها شرح «عون المعبود» نشر السلفية بالمدينة المنورة، والخطأ في المتن والشرح.

(٣) جـ ١ ص ٢٩٠، ٢٩١. وقد جمع البيهقي في سننه عدة طرق للحديث، وعارض الطرق ببعضها.

النموذج الثاني :

حديث : « **إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل** » بدراسة علم التخريج يمكن التوصل إلى أن هذا الحديث أخرجه أبو داود والحاكم وأحمد وعبد الرازق وغيرهم.

وصورة هذا الحديث عندهم أسوقها ليتبين لنا ما في التخريج من فوائد :

قال أبو داود - رحمه اللّه تعالى - :

حدثنا مُسَدَّد، أخبرنا عبد الواحد بن زياد، أخبرنا محمد بن اسحاق، عن داود بن حُصَين، عن واقد بن عبد الرحمن - يعني ابن سعد بن معاذ - عن جابر ابن عبد اللّه قال : قال رسول اللّه ﷺ : « **إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل** »(١).

وقال الحاكم - رحمه اللّه تعالى - :

أخبرني أبو بكر محمد بن عبد اللّه بن قريش، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، أخبرني عمر بن على بن مقدم، ثنا محمد بن اسحاق، عن داود بن الحصين، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن جابر - رضي اللّه عنه - قال : قال رسول اللّه ﷺ : « **إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن ينظر إلى بعض ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل** »(٢).

وقال أحمد بن حنبل - رحمه اللّه تعالى - :

حدثنا يونس بن محمد، ثنا عبد الواحد بن زياد، ثنا محمد بن اسحاق، عن

---

(١) أخرجه أبو داود في النكاح باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها جـ ٦ ص٩٦ عون المعبود.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك في النكاح باب إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن ينظر إلى بعض ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل ٢ / ١٦٥.

داود بن الحصين، عن واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ، عن جابر قال: قال رسول اللَّه ﷺ: « **إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل** »[1].

وقال أحمد أيضًا:

حدثنا يعقوب، ثنا أبي، عن ابن اسحاق، حدثني داود بن الحصين - مولى عمرو بن عثمان - عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن جابر بن عبد اللَّه الأنصاري قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: « **إذا خطب أحدكم المرأة فقدر أن يرى منها بعض ما يدعوه إليها فليفعل** »[2].

وقال عبد الرازق - رحمه اللَّه تعالى -:

عن يحيى بن العلاء، عن داود بن الحصين، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن جابر بن عبد اللَّه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: « **لا جناح على أحدكم إذا أراد أن يخطب المرأة أن يغتَّرها فينظر إليها، فإن رضى نكح، وإن سخط ترك** »[3].

وبجمع هذه الروايات تتضح لنا الفوائد الآتية:

١- بالتخريج أمكننا الوصول إلى أماكن ورود الحديث في كتب السنة، فعرفنا أنه في سنن أبي داود وفي مستدرك الحاكم، وفي مسند أحمد في موضعين، وفي مصنف عبد الرازق. وعرفنا مكانه في كل كتاب من هذه الكتب.

٢- وجدنا أن ابن اسحاق يروي عن شيخه داود بن حصين - أو الحصين - بالعنعنة، وابن إسحاق مدلس ورواية المدلس بالعنعنة تجعل الإسناد محتملًا

(١) أخرجه أحمد في مسنده جـ ٣ ص ٣٣٤.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده جـ ٣ ص ٣٦٠.

(٣) أخرجه عبد الرازق في مصنفه، في النكاح باب ابراز الجواري والنظر عند النكاح جـ ٦ ص١٥٧ حديث رقم١٠٣٣٧.

فيه الانقطاع، حتى يتبين سماع المدلس من شيخه هذا الحديث بعينه من جهة أخرى[١] بصيغة تفيد الاتصال، وقد جاء هذا في إسناد أبي داود والحاكم والإسناد الأول من إسنادي أحمد، جاءت هذه الأسانيد بالعنعنة، وفي الإسناد الثاني عند أحمد، روى ابن إسحاق هذا الحديث عن شيخه بما هو نص في الاتصال فقال: «حدثني داود» فزال احتمال الانقطاع الذي كان في الأسانيد الأخرى.

٣- وجدنا في إسناد أبي داود وإسناد أحمد الأول أن الراوي عن جابر بن عبد اللَّه - الصحابي - هو «واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ» وهذا الراوي كان سببًا في أن أعلَّ ابن القطان الحديث وقال: المعروف واقد بن عمرو - فوجدنا أن رواية الحاكم - والتي أخرجها من الوجه الذي أخرج منه أبو داود - فيها «واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ» وكذلك رواية أحمد الثانية، وكذلك رواية عبد الرازق فهم جميعًا أخرجوه عن داود عن واقد بن عمرو عن جابر، فزال سبب العلة التي أعلَّ ابن القطان بها الحديث، والتي أشار إليها المزي في تحفة الأشراف[٢] بعد أن ذكر الحديث بقوله: كذا قال - أي: أبو داود قال: واقد بن عبد الرحمن - والمعروف واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ.

٤- في رواية أحمد الثانية زيادة في بيان داود بن حصين، إذا بينت هذه الرواية أنه مولى عمرو بن عثمان.

٥- في رواية عبد الرازق أن النظر يكون دون علم المرأة، وأنه يتغافلها وينظر، حتى إذا لم تعجبه ترك دون كسر خاطرها.

٦- بعض الروايات فيها تعميم «**ينظر إلى ما يدعوه**» أو نحوه، وبعضها فيه

---

(١) راجع تدريب الراوي ١ / ٢١٤، ٢١٥ وقواعد التحديث ص١٢٣.

(٢) جـ ٢ ص ٣٨٥ حديث رقم ٣١٢٤.

تخصيص «**ينظر إلى بعض ما يدعوه**» والعام محمول على الخاص.

٧- نلاحظ من جمع هذه الروايات أن الأسانيد من الصحابي إلى داود بن الحصين متحدة ثم تعددت بعد ذلك فرواه عن داود، ابن إسحاق، ويحيى بن العلاء.

ورواه عن ابن إسحاق عدد.

وتعدد الأوجه هذه مما يفيد الإسناد قوة.

ومَنْ تتبع طرق الحديث أكثر ظهر له من الفوائد أكثر(١).

وهكذا يتضح لك أن التخريج يمكِّننا من الوقوف على كثير من الفوائد في الإسناد، وكثير من الفوائد في المتن، وكلما جمعت من الطرق أكثر كان أفضل، وكلما صبرت في البحث ظهر لك الكنوز.

۞ ۞ ۞

حقائق أساسية في التخريج

* تخريج حديث معناه: بيان أماكن وروده في كتب السنة، التي تخرج الأحاديث بأسانيدها ومتونها، فتقول: أخرجه فلان - البخاري مثلًا - في كتاب كذا - كتاب الصلاة مثلًا - في باب كذا، وتذكر عنوان الباب، وتذكر كذلك رقم الجزء - إن وجد - ورقم الصفحة، ورقم الحديث - إن وجد - كما أنك تذكر الطبعة إذا كنت تخرج حديثًا مفردًا طلب منك(٢)، أما إذا كنت تخرج في

---

(١) راجع التلخيص الحبير ٣/ ١٦٨ رقم ٨. وراجع تهذيب التهذيب ١١ /١٠٦- ١٠٧ ترجمة رقم ١٨٣ وترجمة رقم ١٨٤.

(٢) هذه الحقيقة على الرغم من أنني ذكرتها هنا من أول طبعات هذا الكتاب، وركزت عليها في المحاضرات قائلًا: تخريج الحديث: عزوه إلى من أخرجه في كتابه من أئمة السنة =

بحث أو كتاب فإنك تذكر الطبعة في نهاية البحث. وهذا إذا اعتمدت على طبعة واحدة، أما إذا اعتمدت على أكثر من طبعة فلا بد أن تميز كأن تذكر اسم طبعة، ولا تذكر الأخرى فتعني بها طبعة معينة، أو تعطي رمزًا لكل طبعة، خاصة إذا كثروا.

* يجب أن تحرص عند تخريج أيٍّ حديث على بيان أكبر قدر ممكن من المعلومات عن هذا الحديث، فتذكر ما قيل عنه من صحة أو حسن أو ضعف[١]، وما في إسناده من اتصال أو انقطاع أو إعضال أو غير ذلك، وبيان الجمع بينه وبين الأحاديث التي ظاهرها التعارض معه.

* إذا طلب منك تخريج متن حديث دون تحديد الصحابي الذي رواه فأنت مطالب بتخريجه عن كل الصحابة الذين رووه، فتقول: هذا الحديث رواه الأئمة عن فلان وفلان من الصحابة - عن أنس وجابر مثلًا - أما حديث الصحابي فلان (أنس مثلًا) فأخرجه فلان وتذكر عنوان الكتاب وعنوان الباب ورقم الجزء ورقم الصفحة ورقم الحديث، وتذكر كل من أخرجه، ثم تقول أما حديث الصحابي فلان (جابر مثلًا) فأخرجه فلان وتذكر عنوان الكتاب وعنوان الباب.... إلخ ما تقدم.

أما إذا طلب منك تخريج متن حديث مع ذكر الصحابي، فأنت مطالب

= بتحديد الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث، والطبعة، مع بيان حال الحديث من الصحة أو الضعف، وأكرر هذا كثيرًا إلا أن بعض الطلاب لا يفهم ذلك، فأرجو أن تنتبه.

(١) وأيضًا هذه الحقيقة على الرغم من ذكري لها من أول طبعات هذا الكتاب، إلا أن الكثيرين من الباحثين لا يزالون يخرجون الحديث بعزوه لمن أخرجه دون بيان حاله، سواء بيان حاله نقلًا عن الأئمة أو بدراسة طرقه والحكم عليه من خلال هذه الدراسة، كما في كتابي «طرق الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف» فأرجو أن تنتبه لذلك وتحرص عليه.

بتخريج هذا المتن عن هذا الصحابي بالذات، فإذا وجدته عن غير هذا الصحابي فليس حديثك، وإنما هو شاهد له، فاجتهد في تخريجه عن الصحابي الذي رواه، وقل أخرجه فلان واذكر عنوان الكتاب وعنوان الباب، ورقم الجزء ورقم الصفحة ورقم الحديث، ثم بعد أن تذكر كل من أخرجه من الأئمة قل وله شاهد عن فلان وفلان من الصحابة، ومن باب التتمة تخرج هذه الشواهد، خاصة إذا تيسر لك ذلك.

* العمدة في التخريج عند المحدثين أصل الحديث، ولا يهم عندهم اختلاف الألفاظ، فما دام الصحابي متحدا ومعنى المتن متحدا كله أو بعضه فهو حديثك، فإذا وجدت المتن فيه بعض اختلاف في الألفاظ فلا يضر. وإذا وجدت المتن متحدًا في جزء وهناك زيادة عندك أو في الكتاب الذي تخرج منه فلا يضر أيضًا، وهذا مما يخفى على كثير من الطلاب، ولهذا أسوق لهم كلام الزيلعي إذ يقول:

وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث فينظر من خرجه، ولا يضره تغير بعض ألفاظه، ولا الزيادة فيه أو النقص[١] ...إلخ...

وأُنبههم أيضا إلى كلام السخاوي إذ يقول:

ثم إن أصحاب المستخرجات غير متفردين بصنيعهم، بل أكثر المخرجين للمشيخات والمعاجم، وكذا للأبواب يوردون الحديث بأسانيدهم. ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالبًا بعزوه إلى البخاري أو مسلم أو إليهما معًا، مع اختلاف الألفاظ وغيرها يريدون أصله[٢] ...إلخ..

وأيضًا إلى كلام الحافظ العراقي إذ يقول - في مقدمة كتابه « المغنى عن

---

(١) نصب الراية جـ ١ ص ٢٠٠ و جـ ٣ ص ٥٤ الحديث الحادي والثلاثون.

(٢) فتح المغيث جـ ١ ص ٤١.

حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار » -: وحيث عزوت الحديث لمن خرَّجه من الأئمة فلا أريد بذلك اللفظ بعينه، بل قد يكون بلفظه وقد يكون بمعناه، أو باختلاف على قاعدة المستخرجات[١] أهـ.

وإلى كلام العراقي أيضًا إذ يقول - في مقدمة كتابه « تقريب الأسانيد » -: وحيث عزوت الحديث لمن خرجه فإنما أريد أصل الحديث لا ذلك اللفظ، على قاعدة المستخرجات[٢].

* بقدر معرفتك بالكتب ومناهجها بقدر تقدمك في علم التخريج، فتعرّف على أمهات كتب السنة، وتعرّف على موضوعها ومناهجها، وتعرّف على محتوياتها وفهارسها، واقرأ مقدماتها ففيها خير كثير، وأنصحك أن تعمل مع المشايخ الذي يخرِّجون، فإن هذا يعرفك التخريج، ويعرفك بأيسر الطرق للوصول إلى المراد.

* علم التخريج ضروري لدارسي المواد الإسلامية، إذ اعتماد هذه المواد على الحديث، وعلم التخريج يفيد من أراد الكتابة في موضوع ما، فيعرفه بالكتب التي تزوده بأحاديث هذا الموضوع، وهو في نفس الوقت إذا كان معه أحاديث يمكِّنه من معرفة مصادرها، فهو ضروري في كل الأحوال.

* ليس التخريج حكرًا على تخريج الحديث، وإنما يشمل في أعم معانيه:

تخريج الحديث من كتب السنة المسندة.

← تخريج رجال الإسناد بالترجمة لهم[٣]، مع التركيز على حالهم من حيث العدالة أو غيرها[٤].

---

(١) المغنى عن حمل الأسفار - بهامش الإحياء - جـ ١ ص ٣ طبع العثمانية.

(٢) طرح التثريب شرح التقريب ١ / ١٩.

(٣) كما في كتابي طرق الحكم على الحديث ٢ /١٠٧.

(٤) كما في كتابي « علم الجرح والتعديل ».

تخريج الألفاظ الغريبة في الحديث من كتب غريب الحديث[١] وكتب اللغة العربية[٢].

تخريج الأحداث التاريخية من كتب التاريخ الثابتة[٣].

تخريج الأماكن والبقاع من الكتب المؤلفة في ذلك[٤].

تخريج أسماء المؤلفات من الكتب المصنفة في هذا المجال[٥].

* فإذا وصل الباحث إلى تحقيق ذلك فهو بحق باحث، يعتمد عليه في البحث ويعول علي عمله، ومع ذلك فعليه المزيد من التحقيق والبحث والتفتيش .

إجمال طرق التخريج

إذا كان عندك حديث وأردت تخريجه (أي: الوصول إليه في كتاب أو أكثر من كتب السنة) فهناك عدة طرق يمكنك أن تسلكها، وهذه الطرق منشؤها أن العلماء قديمًا وحديثًا يحاولون تيسير التخريج، فألفوا مؤلفات كل مؤلَّف له طريقة في الوصول إلى الحديث بواسطته.

وجاءت أيامنا وقد وُضعت المؤلفات الكثيرة في التخريج، وجئنا لنعرِّف القارئ بطرق التخريج فوجدنا أنه يمكن حصر طرق التخريج لتيسير الدراسة، وبعد معرفتك بهذه وتعمقك فيها ستتضح لك بحار التخريج فتكون رحبة وتكون بعون اللَّه سهلة.

---

(١) وأهمها كتاب « النهاية » لابن الأثير.

(٢) وأهمها كتاب « لسان العرب ».

(٣) كتاريخ الطبري وتاريخ بغداد.

(٤) كمعجم البلدان لياقوت.

(٥) كمعجم المؤلفين لرضا كحالة.

وسر حصر هذه الطرق: أن العلماء جمعوا الأحاديث أو أجزاءها ورتبوها على نحو ما، وذكروا من أخرجها وشيئًا من المعلومات عنها، ومن اختلافهم في ترتيب الأحاديث كانت طرق التخريج.

* فمنهم من رتب الأحاديث على حروف المعجم (حروف الهجاء: أ، ب، ت. . . إلخ). في أول الحديث.

* ومنهم من رتب الأحاديث بحسب موضوعاتها فأحاديث الصلاة مع بعضها وأحاديث الزكاة مع بعضها وأحاديث التفسير مع بعضها. . . إلخ.

ومنهم من رتب الأحاديث على حسب الراوي الأعلى (الصحابي إن كان الحديث متصلًا أو التابعي إن كان الحديث مرسلا) وهؤلاء منهم من يذكر الحديث كاملًا، ومنهم من يذكر جزأه.

ومنهم من ألف في نوع من أنواع الحديث كالقدسي والمتواتر والمرسل والموضوع.

ومنهم من جمع أجزاء الأحاديث بحسب الألفاظ التي فيها (طريقة المعاجم).

ونظرت في مناهج الأئمة فوجدت أن طرق التخريج تنحصر فيما يلي:

١- التخريج بناء على مطلع الحديث - الحرف الأول فما بعده.

٢- التخريج بناء على لفظة من ألفاظ الحديث، طريقة المعجم المفهرس، والحاسب.

٣- التخريج بناء على الراوي الأعلى للحديث، طريقة الأطراف والمسانيد

٤- التخريج بناء على موضوع الحديث، الكتب المرتبة على الأبواب.

٥- التخريج بناء على صفة بارزة في الحديث، ككتب المتواتر، والموضوع.

وهذا إجمال يوضحه التفصيل الآتي، فبمشيئة اللّٰه تعالى سأحدثك عن هذه الطرق، كل طريقة على حدتها.

الطريقة الأولى

التخريج بمطلع الحديث

تقديم

- كتاب « الجامع الصغير »
- كتاب « الفتح الكبير »
- كتاب « جمع الجوامع »
- كتاب « الجامع الأزهر »
- كتاب « هداية الباري »
- كتب ذكرت بطريق الإجمال.

الطريقة الأولى
التخريج بمطلع الحديث

تعتمد هذه الطريقة على أول الحديث، ذلك أن كتب أهلها رتبت الأحاديث على حروف الهجاء، فالأحاديث التي أولها ألف، ثم التي أولها باء، ثم التي أولها تاء، وهكذا رتبوا الأحاديث في الحرف الأول فما بعده.

فإذا أردت التخريج بها فلا بد أن تكون عارفًا بأول حديثك، ثم تنظر أول حرف فيه فتبحث عنه في هذه الكتب ثم عن الحرف الثاني فما بعده، فإذا أردت تخريج حديث « مَنْ غشنا فليس منا » فإنك تبحث عنه في باب الميم، والميم مع النون « مَنْ » ثم الغين والشين والنون « مَنْ غَشّنا »، وهكذا تقف عليه.

مزيّة هذه الطريقة:

ولهذه الطريقة مزية سرعة الوصول إلى الحديث المطلوب، فما أسرع الوصول إلى الحرف ثم الحديث.

عيبها:

ولهذه الطريقة عيب، هو أن أدنى تغيير في مطلع الحديث يحيل دون الوصول إلى المراد، فمثلًا حديث: « **إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه** » يتعين هذا المطلع لتصل إليه، فلو تذكرته بلفظ « لو أتاكم ....» ما أمكنك الوصول، ولو تذكرته بلفظ « إذا جاءكم ...» بَعُدَ الوصول.

المؤلفات فيها:

والمؤلفات في هذه الطريقة عديدة ما بين كبير وصغير حتى ألف السيوطي كتابه « الجامع الكبير » وقِسْمَهُ الذي على هذه الطريقة يحوي أحاديث كثيرة، وألف المناوي كتابه « الجامع الأزهر » ويشتمل على أحاديث كثيرة أيضًا.

وبمشيئة اللَّه تعالى سأحدثك عن كتب هذه الطريقة، لكني سأحدثك عن بعضها تفصيلًا وعن بعضها إجمالًا، أشير بالأول إلى الثاني.

واللَّهَ أسأل التوفيق والسداد والهدى والرشاد.



نصيحة غالية

عند القراءة عن أي كتاب أحضره معك أثناء القراءة، وكلما قرأت عنه شيئا راجعه بنفسك، فإن هذا يجعل القراءة مفيدة

كتاب
« الجامع الصغير من حديث البشير النذير »

المؤلف:

ألفه الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر محمد الخضيري السيوطي الشافعي المسند المحقق المدقق، صاحب المؤلفات النافعة، التي زادت - كما يقول تلميذه الداوودي - عن خمسمائة مؤلف. وأخبر عن نفسه أنه يحفظ مائتي ألف حديث، قال: ولو وجدت أكثر لحفظت، واشتغل بالإفتاء والتدريس والتأليف والقضاء، ثم أعرض عن الدنيا وأهلها كأنه لا يعرف أحدًا منهم، وشرع في تحرير مؤلفاته، وأقام في روضة المقياس، فلم يتحول منها إلى أن مات، في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادىٰ الأولى ٩١١هـ.

الكتاب:

ألف الإمام السيوطي كتابًا سماه « جمع الجوامع » أو « الجامع الكبير » - وسيأتي الحديث عنه إن شاء اللَّه تعالى - قسّمه إلى أحاديث قولية وأحاديث فعلية، ثم انتقى من قسم الأحاديث القولية جملة أحاديث من أصحها وأخصرها وأشملها وزاد عليها بعض زيادات وسماها « الجامع الصغير ».

رتب أحاديثه على حسب حروف الهجاء، في الحرف الأول وما بعده، ليكون الكشف عن الحديث سهلًا ميسرًا، فبدأ بالأحاديث التي أولها همزة، ثم بالتي أولها باء، ثم التي أولها تاء، ثم التي أولها ثاء.... إلخ.

والأحاديث التي أولها همزة أو باء... إلخ. مرتبة أيضًا من حيث الحرف الثاني فما بعده. فمثلًا الأحاديث التي أولها باء يذكر الباء مع الألف، ثم الباء مع

الباء، ثم الباء مع التاء[١]، ثم الباء مع الثاء، ثم الباء مع الجيم، فمع الحاء، فمع الخاء.. . إلخ.

مثال:

- «**بادروا بصلاة المغرب....**» الحديث.
- «**باكروا بالصدقة....**» الحديث.
- «**بحسب أصحابي القتل...**» الحديث.
- «**بحسب.....**».
- «**بخ بخ لخمس ما أثقلهن في الميزان....**» الحديث.
- «**بخل الناس بالسلام...**» الحديث.

فتلاحظ أنه أخذ الباء مع الألف فالدال، والباء مع الألف فالكاف، ثم الباء مع الحاء، ثم الباء مع الخاء، وهكذا إلى آخر حرف الباء.

وفي نهاية الحرف أي آخر الأحاديث التي أولها باء مثلًا يعقد عنوانًا هكذا « فصل في المحلى بأل من هذا الحرف » يذكر فيه الأحاديث التي أولها باء مسبوقة بـ « أل ».

- «**البادئ بالسلام...**» الحديث.
- «**البحر....**» الحديث.
- «**البخيل...**» الحديث.

وهكذا في كل الحروف، يذكر في نهاية كل حرف الأحاديث المبدوءة بأل.

وأحب أن أسجل لك هنا أربع نقاط:

الأولى: أنه في حرف النون بعد أن انتهى من الأحاديث المبدوءة بحرف

(١) كل ذلك إن وُجدت أحاديث فيها هذا الترتيب الحرفي، وإلا فهناك بعض صور ليس فيها أحاديث فهو لا يذكر فيها شيئًا، مثل الباء مع الباء، والباء مع التاء.

النون ثم الأحاديث المحلاة بأل وهي مبدوءة بالنون، عقد عنوان « المناهي » ذكر فيه الأحاديث التي أولها « نهي ». فلربما إذا وجدت في نهاية النون ستة أحاديث أولها « نهيتكم » و« نهيت » و« نهينا » تظن أن هذه هي كل أحاديث المناهي، وليس الأمر كذلك، وإنما عليك أن تترك الأحاديث المحلاة بأل من حرف النون فتجد عنوان « المناهي » فيه من حديث رقم ٩٣٢٨ حتى حديث ٩٥٧٦ أي: قرابة مائتين وخمسين حديثًا.

الثانية: أنه بعد حرف الواو ذكر حرف (لا) فلربما يكون حديثك أوله « لا » فتبحث عنه في حرف اللام فلن تجده، وإنما عليك أن تراعي ذلك فتبحث عنه في حرف (لا).

مثال ذلك:

- «**لا آكل وأنا متكئ...**» الحديث.
- «**لا أجر......**» الحديث.
- «**لا إخصاء.....**» الحديث.

وهكذا كل الأحاديث التي أولها (لا) سواء كانت نافية أو ناهية.

الثالثة: لم يضع حديث: « **إنما الأعمال بالنيات..**» الحديث في مكانه من حرف الهمزة، وإنما جعله أول الكتاب، ابتدأ به تبركا على عادة كثير من المؤلفين، منهم الإمام البخاري رحمه اللَّه تعالى.

الرابعة: الأحاديث التي أولها « كان » جعلها قسمين، قسم في شمائله ﷺ وقسم في غير شمائله، أما ما كان في غير شمائله فجعله في مكانه (الكاف مع الألف) أما ما كان في شمائله ﷺ فإنه أفرد له عنوانًا خاصًا (باب كان وهي الشمائل الشريفة) جعله بعد انتهاء حرف الكاف تمامًا، ويعني بأحاديث الشمائل الأحاديث المتعلقة بأوصافه ﷺ الخِلقية والخُلُقية، والأحاديث التي تبين ما كان

نهجًا داوم عليه ﷺ، وخير توضيح لذلك أن تراجع الكتاب[١].

وفي نهاية الحديث يذكر:

١- من أخرجه من أئمة السنة في كتابه.

٢- الصحابي الذي روى هذا الحديث عن النبي ﷺ (أو غير الصحابي إذا كان غير مرسلًا).

٣- درجه هذا الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف.

وحرصًا على الاختصار، لم يذكر درجة الحديث بالكلمة كاملة، وإنما استعمل الرمز. فرمز (صح) معناه أن الحديث صحيح، ورمز (ح) معناه أن الحديث حسن، ورمز (ض) معناه أن الحديث ضعيف. وكذلك لم يذكر أسماء الكتب كاملة، وإنما استعمل رموزًا للكتب التي يكثر التخريج منها، ولقد ذكر في مقدمته هذه الرموز ومعناها، فيمكنك الاعتماد عليها خاصة إذا كانت نسختك جزءًا واحدًا، كما أنه مع استعمال الكتاب في تخريج الحديث سوف تحفظها ولسوف أسوقها لك هنا من باب إكمال الفائدة مع بعض بيان لها.

رموز الكتاب ومعناها:

١- (خ) للبخاري في صحيحه.

٢- (م) لمسلم في صحيحه.

٣- (ق) للبخاري ومسلم في صحيحيهما.

٤- (د) لأبي داود في سننه.

٥- (ت) للترمذي في سننه.

٦- (ن) للنسائي في سننه.

٧- (ه) الهاء المربوطة رمز ابن ماجه في سننه.

---

(١) من حديث رقم ٦٤٧٠ إلى حديث رقم ٧١٩١.

٨- (٤) الرقم أربعة رمز لأصحاب السنن الأربع (أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه).

٩- (٣) الرقم ثلاثة رمز للترمذي وأبي داود والنسائي.

١٠- (حم) للإمام أحمد، فإن كان في المسند أطلق، وإلا بَيّنَ.

١١- (عم) لعبد اللَّه بن الإمام أحمد في زوائده على المسند.

١٢- (ك) للحاكم فإن كان في المستدرك أطلق وإلا بَيَّنَ.

١٣- (خد) للبخاري في كتابه «الأدب المفرد».

١٤- (تخ) للبخاري في التاريخ.

١٥- (حب) لابن حبان في صحيحه.

١٦- (طب) للطبراني في الكبير.

١٧- (طس) للطبراني في الأوسط.

١٨- (طص) للطبراني في الصغير.

١٩- (ص) لسعيد بن منصور في سننه.

٢٠- (ش) لابن أبي شيبة.

٢١- (عب) لعبد الرازق في الجامع.

٢٢- (ع) لأبي يعلي في مسنده.

٢٣- (قط) للدارقطني فإن كان في السنن أطلق وإلا بَيَّنَ.

٢٤- (فر) للديلمي في مسند الفردوس.

٢٥- (حل) لأبي نعيم في الحلية.

٢٦- (هب) للبيهقي في شعب الإيمان.

٢٧- (هق) للبيهقي في السنن الكبرى.

٢٨- (عد) لابن عدي في كتابه «الكامل في الضعفاء».

٢٩- (عق) للعقيلي في « الضعفاء ».

٣٠- (خط) للخطيب فإن كان في التاريخ أطلق وإلا بَيَّنَ.

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا أردت التخريج بواسطة هذا الكتاب، فاعرف أول حديثك وتأكد منه، ثم ابحث عنه في موضعه. فإذا كان حديثك في بدايته (باء) مثلًا فابحث في حرف الباء، وراع ما بعدها تصل إلى حديثك. وهكذا بقية الحروف.

فمثلًا حديث: « **ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان..** » الحديث نبحث عنه في حرف (الثاء)، فنجده تحتها.

وحديث « **قال اللَّه تعالى: إذا هم عبدي بحسنة ولم يعملها..** » الحديث نبحث عنه في حرف القاف فنجده. فإذا ما وجدت حديثك فعليك أن تفك رموزه وتعزوه إليها وهذا تخريج إجمالي.

مثال:

إذا أردنا تخريج حديث « **الطهور شطر الإيمان..** » الحديث نبحث عنه في المحلى بأل من حرف الطاء فنجده وقد كتب هكذا.

« **الطهور شطر الإيمان، والحمد للَّه تملأ الميزان، وسبحان اللَّه والحمد للَّه تملأن ما بين السماء والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كلُّ الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها** » (حم م ت عن أبي مالك الأشعري صح).

فنقول: هذا الحديث أخرجه أحمد ومسلم والترمذي عن أبي مالك الأشعري. كذا في الجامع الصغير - جزء كذا صفحة كذا - ورمز له بالصحة.

وهذا تخريج إجمالي، فإذا أردت التخريج التفصيلي فمهمة هذا الكتاب أنه أعلمك أن حديثك هذا في مسند أحمد وصحيح مسلم وسنن الترمذي. فعليك

أن ترجع إلى مسند أحمد، وتخرج هذا الحديث منه بالبحث عنه في مسند أبي مالك الأشعري، وتقول: أخرجه أحمد في مسنده، جزء كذا، صفحة كذا، وترجع إلى صحيح مسلم فتخرج هذا الحديث منه، وتقول أخرجه مسلم في كتاب كذا، باب كذا، جزء كذا، صفحة كذا، وترجع إلى سنن الترمذي فتخرج هذا الحديث منه وتقول: أخرجه الترمذي في كتاب كذا، باب كذا، جزء كذا، صفحة كذا. وتبين طبعات هذه الكتب.

وهكذا فالكتاب سبيل ميسر لك إذا رمت التخريج الإجمالي، وهادٍ لك إلى الكتب الأخرى إذا رمت التخريج التفصيلي.

حروف الهجاء (على طريقة المشارقة):

وإتمامًا للفائدة سوف أذكر لك حروف الهجاء التي رتب الكتاب على أساسها وأرجو أن تكون حافظًا لها، أو تحفظها وإلا فانتفاعك بالكتاب سوف يكون صعبًا جدًا. ولقد هالني أن رأيت في أثناء الدرس بعض الطلاب لا يحفظها:

أ - ب - ت - ث - ج - ح - خ - د - ذ - ر - ز - س - ش - ص - ض - ط - ظ - ع - غ - ف - ق - ك - ل - م - ن - هـ - و - لا - ي..

هذا والكتاب مطبوع شائع، طبع عدة مرات، رأيت منها ما يقع في مجلدين، وهو بتحقيق وترتيب في الطباعة جيد، وما يقع في مجلد واحد صعب الترتيب.

الأئمة والكتاب:

حظى كتاب الجامع الصغير بتقدير الأئمة، وعكوف بعضهم على دراسته وخدمته، من هؤلاء:

١- الشيخ شمس الدين محمد بن العلقمي الشافعي، المتوفى سنة تسع

وعشرين وتسعمائة وهو تلميذ السيوطي - مؤلف الجامع الصغير - فلقد شرح الجامع الصغير في مجلدين سماه « الكوكب المنير ».

٢- الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد المتبولي الشافعي فلقد شرحه في كتاب سماه « الاستدراك النضير على الجامع الصغير ».

٣- العلامة نور الدين علي القاري، نزيل مكة المكرمة. فلقد شرحه أيضًا.

٤- الشيخ علي بن الشيخ نور الدين بن محمد بن إبراهيم المعروف بالعزيزي فلقد شرحه أيضًا.

٥- العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني، فلقد شرحه في مجلدين.

٦- الشيخ شمس الدين محمد المدعو بعبد الرءوف المناوي الشافعي، المتوفى سنة ثلاثين وألف تقريبًا[١]. فلقد شرحه شرحًا وافيًا بالمراد مع الإيجاز يقع في ست مجلدات. وسماه « فيض القدير بشرح الجامع الصغير » وهذا الكتاب كثير النفع شائع ومن ثم سوف أحدثك عنه بشيء من التفصيل.

فيض القدير بشرح الجامع الصغير:

امتاز هذا الشرح بكثرة الفوائد والفرائد، مع الإيجاز في غير خلل، بين فيه مؤلفه مقصود الحديث دون الدخول في الخلافات والمذاهب والمسائل النحوية، وتناول الحديث من حيث تخريجه، وبيان حاله من حيث الصحة والضعف، مع السيوطي، فأحيانًا يكتفي بما ذكره السيوطي في تخريج الحديث، وأحيانًا يستدرك عليه، فيزيد أشياء في تخريج الحديث، وأحيانًا يقره على تصحيحه أو تحسينه أو تضعيفه، وأحيانًا يعترض عليه.

راجع حديث: « **اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول** ».

---

(١) ستأتي ترجمته إن شاء اللّه تعالى عند الكلام على كتابه « الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور ».

تجد أن السيوطي - رحمه اللَّه تعالى - يقول ما مفاده أن هذا الحديث أخرجه أحمد والطبراني في الكبير عن ابن عمر، فيتعقبه المناوي قائلًا: «وقضية صنيع المؤلف أن هذا الحديث لم يخرج في الصحيحين ولا أحدهما وهو عجب، فقد خرجه البخاري من حديث أبي هريرة بزيادة، ولفظه»: «**اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن يستعفف يعفه اللَّه ومن يستغن يغنه اللَّه**». ثم يقول: «وقال المنذري: خرجه الشيخان عن حكيم بن حزام».

وراجع حديث: «**اتخذوا هذه الحمام المقاصيص في بيوتكم**»... الحديث، تجد أن المناوي ينتقد السيوطي في عزوه الحديث للخطيب في التاريخ فقط، دون أن يبين أن الخطيب نقل عقبه عن أحمد وابن معين وغيرهما أن محمد بن زياد - أحد رجال الإسناد - كان كذابًا يضع الحديث.

وراجع حديث: «**الطواف صلاة فأقلوا فيه الكلام**» تجد أن السيوطي يرمز لحسنه، وأن المناوي يقول: رمز لحسنه وهو تقصير فقد جزم الحافظ ابن حجر كابن الملقن بصحته، ورواه الشافعي أيضًا بلفظ.. الحديث..

وبالجملة فالفيض فيض.

قال مؤلفه: «ولما مَنَّ اللَّه تعالى بإتمام هذا التقريب، وجاء بحمد اللَّه آخذا من كل مطلب بنصيب، نافذًا في الغرض بسهمه المصيب، كامدًا قلوب الحاسدين بمفهومه ومنطوقه، راغما أنوف المتصلفين لما استوى على سوقه، سميته فيض القدير بشرح الجامع الصغير، ويحسن أن يترجم بمصابيح التنوير على الجامع الصغير ويليق أن يدعى بالبدر المنير في شرح الجامع الصغير ويناسب أن يوسم بالروض النضير في شرح الجامع الصغير، هذا: وحيث أقول «القاضي» فالمراد البيضاوي، أو «العراقي» فجدنا من قبل الأمهات الحافظ

الكبير زين الدين العراقي، و« جدي » فقاضى القضاة يحيى المناوي، أو « ابن حجر » فخاتمة الحفاظ أبو الفضل العسقلاني رحمهم اللّٰه سبحانه ». اهـ.

وكتاب الفيض طبعته المطبعة التجارية سنة ١٣٥٦هـ، ١٩٣٨م وهو مشهور متداول.

للكتاب وعليه:

ويحسن بي وقد أطلت الكلام معك عن هذا الكتاب - الجامع الصغير - أن أقف وقفة أذكر فيها ما أراه للكتاب من مزايا، وما عليه من مؤاخذات، غير مدع أنني حَكَمٌ، أو في منصب مَنْ يقضي على المؤلفات، وإنما قصارى الأمر أن أحدثك بما فهمتُ واللّٰه ربي أسأل التوفيق.

فالكتاب يمتاز بما يلي:

١- أنه خرّج من عديد من الكتب، فلم يتقيد بأن يخرج من عدد معيّن من الكتب. هذا ولا تظن أنه خرج فقط من الكتب التي تقدم ذكر رموزها، والتي تبلغ الثلاثين، فإن هذه هي التي أكثر التخريج منها، لكنه أخذ من كثير غيرها يدرك ذلك من اطلع على الكتاب.

٢- أنه احتوى على عدد كبير من الأحاديث، إذ تبلغ أحاديثه عشرة آلاف وواحدًا وثلاثين حديثًا.

٣- أنه رتب ترتيبًا في غاية الدقة، في الحرف الأول وما بعده.

٤- أنه تعرض للحكم على الحديث بالصحة والحسن والضعف، وهذا شيء مهم ومفيد للباحث.

٥- أن مؤلفه ابتعد عن الموضوع والمكذوب فيما يرى، فجاءت أحاديث الكتاب في مجموعها ثابتة.

قال في ديباجته: « هذا الكتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفا، ومن

الحكم المصطفوية صنوفًا، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزه، وبالغت في تحرير التخريج، فتركت القشر وأخذت اللباب، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذّاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع، كالفائق والشهاب، وحوى من نفائس الصناعة الحديثة ما لم يودع قبله في كتاب ». اهـ.

ويؤخذ على الكتاب ما يلي:

١- أنه لا يمكن الكشف عن حديث فيه إلا إذ علم الإنسان أول الحديث.

٢- أن من رام أحاديث موضوع من الموضوعات عليه أن يتصفح جميع الكتاب.

وهذان المأخذان واردان على كل كتاب رتبت أحاديثه على حروف المعجم. وسبحان من خص نفسه بالكمال.

٣- لم يوف السيوطي بما وعد من صيانة هذا الكتاب عن الأحاديث الموضوعة!! فوقعت فيه أحاديث موضوعة، قام بدراستها الحافظ أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري في كتابه « المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير ». وفي كتابه « المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي ». وهما مطبوعان.

والحمد للّٰه رب العالمين.



كتـــاب
« الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير »

انتهى الحافظ السيوطي من تأليف كتابه « الجامع الصغير » - الذي تقدم الكلام عليه - سنة سبع وتسعمائة (٩٠٧) ثم عَنَّ[١] له بعد ذلك أن يذيله بجامع صغير آخر، فجمع من أحاديث الجامع الكبير قسم الأقوال، ومن غير الجامع الكبير نحو أربعة ألاف وأربعمائة وأربعين حديثًا. ورتبهم على حروف المعجم كترتيب الجامع الصغير تمامًا، واستعمل في بيان من أخرج الحديث نفس رموز الجامع الصغير، وسمي هذا المؤلف الجديد « زيادة الجامع ».

قال في ديباجة الزيادة: هذا ذيل على كتابي المسمى بالجامع الصغير من حديث البشير النذير سميته « زيادة الجامع » رموزه كرموزه، والترتيب كالترتيب ». اهـ.

وظل « الجامع الصغير » على حدة، و« زيادة الجامع » أيضًا على حدة، يحظى كل كتاب منهما بتقدير الأئمة وانتفاعهم به، وخدمة البعض له، معتبرين الزيادة جزءًا من الأصل (الجامع الصغير) فها هو عبد الرءوف المناوي الذي شرح الجامع الصغير في كتاب « فيض القدير » يشرح « زيادة الجامع » أيضًا في كتاب « مفتاح السعادة بشرح الزيادة ».

لكنهم وإن اعتبروا الزيادة جزءًا من الأصل، فلقد ظل كل كتاب على حدة، حتى جاء الشيخ يوسف النبهاني[٢] فمزج الكتابين معًا مزج مؤلَّف واحد، بأن

---

(١) أي: ظهر.

(٢) هو يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني من بني نبهان من عرب البادية بفلسطين تعلم في الأزهر وعمل في تحرير جرائد الآستانة ثم في القضاء ببلاد الشام وجاور في المدينة المنورة. وله كثير من المؤلفات عاش من ١٢٦٥ إلى ١٣٥٠ هـ وهي توافق من ١٨٤٩ إلى ١٩٣٢ راجع الأعلام جـ٨ ص ٢١٨ وفي نهاية ترجمته عدد من مصادر ترجمته.

أدخل أحاديث « زيادة الجامع » في ثنايا أحاديث « الجامع الصغير » حسب ما يقتضيه الترتيب على الحروف، بحيث جاء المؤلف الجديد وكأنه مؤلف واحد، لم تمزج مادته، ولا يمكن تمييز أحد الكتابين فيه، إلا أنه من باب الأمانة العلمية وضع أمام أحاديث كتاب « زيادة الجامع » حرف الزاي، إشارة إلى أن هذا الحديث من « زيادة الجامع »، وبذا ميّز الأصل من الزيادة مع إدخالهما في بعضهما، حتى إن الباحث إذا بحث عن حديث ليس في الجامع وهو في الزيادة فإنه يجده بجانب حديث الجامع دون رجوعه إلى كتاب آخر، لو لم يمزج الكتابان.

وسَمَّى هذا المؤلَّف الجديد « الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير ».

ولم يك جهد الرجل قصرًا على مزج الكتابين، وإنما تعدى ذلك إلى نوع ترتيب في الأحاديث التي وجدها في غير موضعها الذي يقتضيه الترتيب على الحروف، وإلى حذف ما كرر بأن ذكر في الأصل والزيادة بنصه.

يقول في ديباجة الفتح الكبير بعد أن تكلم على كتاب الجامع الصغير وكتاب زيادة الجامع - فجمعتهما في هذا الكتاب ومزجتهما مزج مؤلف واحد، ولولا أني ميزت أحاديث الزيادة بوضع حرف (ز) في أوائلها لما عرف الأصل من الزائد. وقد اعتنيت كمال الاعتناء بترتيب الأحاديث على الحروف، معتبرًا حروف الكلمة الأولى ثم التي تليها، وهكذا إلى آخر الحديث، وقد وقع في الجامع الصغير عدم مراعاة الترتيب في كثير من الأحاديث - كما هو مشاهد ونبه عليه الشيخ الحفني في حاشيته - وذلك في الزيادة أكثر، ووجدت عدة أحاديث فيها هي موجودة في الأصل بعينها فحذفتها منها وأبقيتها على أصلها، أما المكرر الذي في ألفاظه بعض اختلاف أو في تخريجه ولو بلفظ واحد أو راوٍ

واحد، فإني أبقيته في موضعه. وقد سميته « الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير ».

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا أردت تخريج حديث من هذا الكتاب فسر على الطريقة التي ذكرتها لك في كيفية التخريج بالجامع الصغير، إلا أنه إذ وجدت أمام الحديث حرف الزاي فلا تعزه إلى الجامع الصغير، ولكن اعزه إلى « زيادة الجامع »..

فمثلًا:

لو أردت تخريج حديث: « **إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته** ».

فهذا الحديث تجده في الفتح الكبير جـ١ ص ٧٠ وأمامه حرف (ز) وبعده (خ ن) عن أبي هريرة فتقول: هذا الحديث ذكره في « زيادة الجامع » وعزاه للبخاري والنسائي عن أبي هريرة، كذا في الفتح الكبير جـ١ ص٧٠. هذا إذا أردت تخريجًا إجماليًا. أما إذا أردت تخريجًا تفصيليا فكما قلت لك هناك عليك أن ترجع إلى صحيح البخاري لتخرج الحديث منه، مبينًا الكتاب والباب والجزء والصفحة والطبعة، وأيضًا ترجع إلى سنن النسائي وتبين منها أيضًا الكتاب والباب والجزء والصفحة والطبعة.

للكتاب وعليه:

يمتاز كتاب « الفتح الكبير » بأنه يوفر على الباحث كثيرًا من الوقت، إذ يجعله يحظى بمادة كتابين من كتاب واحد. أما مادته العلمية والممثلة في كتابي « الجامع الصغير » و« زيادة الجامع » فلها من المزايا ما ذكرته في الجامع الصغير أما ميزة اختصار الوقت فهذا بسبب عمل الشيخ النبهاني، فتجمع هذه

الميزة مع المزايا السابقة للجامع الصغير، والموجودة أيضًا في زيادته لتكون مزايا الكتاب.

لكن يؤخذ على عمل الشيخ النبهاني شيء وهو عدم ذكر رمز التصحيح والتحسين والتضعيف!! فإنه قد حذف ذلك مع أنه عظيم الفائدة.

ولعل اللَّه يوفق من يقوم بطبع الكتاب طبعة مرتبة بحيث تكون أوائل الأحاديث في أوائل الأسطر، ويذكر فيها رمز التصحيح والتحسين والتضعيف.

هذا والكتاب (الفتح الكبير) مطبوع شائع.

واللَّهُ أعلم.



كتـاب
« جمـع الجوامـع »
أو
« الجامــع الكبيــر »

مؤلفه:

ألفه الحافظ جلال الدين السيوطي مؤلف الجامع الصغير[١].

الكتاب:

أراد الحافظ السيوطي - رحمه اللّٰه تعالى - أن يجمع الأحاديث النبوية بأسرها في كتاب، فرسم منهجًا يمشي عليه في جمع هذه الأحاديث، وذلك بأن قسّم الأحاديث إلى قسمين:

أ - **أحاديث قولية**: وهي التي تمحضت للفظ النبوي فقط.

ب - **أحاديث فعلية**: وهي عكس السابقة، بأن لم تتمحض للفظ النبوي بأن كانت:

١- أحاديث فعلية محضة، بأن يروي الصحابي فِعلًا فَعَله الرسول ﷺ أو الصحابي كقول صفوان لعمر: كيف صنع الرسول ﷺ حين دخل الكعبة؟ فقال: صلي ركعتين[٢].

٢- أحاديث مشتملة على فعل وقول.

٣- أحاديث اشتملت على سبب كحديث: « قُدِم على النبي ﷺ بسبي، فإذا امرأة من السبي تسعى إذا وجدت صبيًا في السبي أخذته فألصقته ببطنها

(١) تقدمت ترجمته ص٣٥.

(٢) راجع جمع الجوامع جـ١ ص ١٠٩٧.

وأرضعته. فقال لنا النبي ﷺ : **أترون هذه طارحة ولدها في النار؟** قلنا: لا، وهي تقدر على ألا تطرحه. قال: **اللَّه أرحم بعباده من هذه بولدها** » ففعل المرأة هو سبب الحديث.

٤- أحاديث اشتملت على مراجعة أو نحو ذلك.

وجعل الأحاديث القولية قسمًا على حدة والأحاديث الفعلية قسمًا على حدة.

ورتب الأحاديث القولية على حسب حروف الهجاء فالحرف الأول من الحديث فما بعده.

ورتب الأحاديث الفعلية على حسب الصحابي، بأن يذكر تحت ترجمة الصحابي ما رواه عن رسول اللَّه ﷺ ، أو ما فعله هو.

ورتب الصحابة في هذا القسم أيضًا، فذكر العشرة المبشرين بالجنة أوَّلًا:

١- أبو بكر الصديق ٢- عمر بن الخطاب.

٣- عثمان بن عفان ٤- علي بن أبي طالب.

٥- سعد بن أبي وقاص - سعيد بن زيد.

٧- طلحة بن عبيد اللَّه ٨- الزبير بن العوام.

٩- عبد الرحمن بن عوف ١٠- أبو عبيدة بن الجراح

ثم رتب بقية الصحابة على حروف المعجم في أسمائهم، ثم في كناهم، ثم ذكر المبهمات، ثم ذكر النساء على نفس الترتيب السابق في الرجال، ثم ذكر الأحاديث المرسلة مرتبًا رواتها (الذين أرسلوها) على حسب حروف المعجم في أسمائهم وكناهم، وهؤلاء قلة.

رموز الكتاب:

بعد أن يذكر الحديث سواء كان في قسم الأقوال، أو في قسم الأفعال،

يذكر بعده من أخرجه من الأئمة، مستعملًا رموزًا لمن أكثر التخريج عنه.

وهذه رموزه:

١ - (خ) للبخاري.

٢ - (م) لمسلم.

٣ - (حب) لابن حبان.

٤ - (ك) للحاكم. فإن كان في المستدرك أطلق وإلا بَيَّنَ.

٥ - (ض) للضياء المقدسي في المختارة.

٦ - (د) لأبي داود السجستاني.

٧ - (ت) للترمذي. وينقل كلامه على الحديث.

٨ - (ن) للنسائي.

٩ - (ه) لابن ماجه.

١٠- (ط) لأبي داود الطيالسي.

١١ - (حم) لأحمد في مسنده.

١٢ - (عم) لعبد اللّه ابن الإمام أحمد في زياداته على المسند.

١٣ - (عب) لعبد الرازق.

١٤ - (ص) لسعيد بن منصور.

١٥ - (ش) لابن أبي شيبة.

١٦ - (ع) لأبي يعلي.

١٧ - (طب) للطبراني في الكبير.

١٨ - (طس) للطبراني في الأوسط.

١٩ - (طص) للطبراني في الصغير.

٢٠ - (قط) للدارقطني، فإن كان في السنن أطلق، وإلا بَيّنَ.

٢١ - (حل) لأبي نعيم في الحلية.

٢٢ - (ق) للبيهقي، فإن كان في السنن أطلق، وإلا بَيَّنَ.

٢٣ - (هب) للبيهقي في شعب الإيمان.

٢٤ - (عق) للعقيلي في الضعفاء.

٢٥ - (عد) لابن عدي في الكامل.

٢٦ - (خط) للخطيب فإن كان في التاريخ أطلق، وإلا بَيَّن.

٢٧ - (كر) لابن عساكر في تاريخه.

وإذا عزا الحديث لابن جرير فالمراد في تهذيب الآثار، أما إن كان في التفسير أو التاريخ فإنه يبين.

ولعلك تجد فارقًا بين رمز الجامع الصغير والجامع الكبير أظهرها أنه استعمل رمز (ق) للمتفق عليه في الجامع الصغير، وللبيهقي في الجامع الكبير. وفي كل من الكتابين من الرموز ما ليس في الآخر.

ذكر الصحابي:

وبعد أن يذكر عقب الحديث من أخرجه من الأئمة، يذكر من رواه من الصحابة عن رسول اللَّه ﷺ، وفي ذكره للصحابة في قسم الأقوال وقع نوع اختصار أيضًا، أوضحه لك فهو حيث يطلق:

- أبو بكر: فهو الصديق. - أو عمر: فهو ابن الخطاب.
- أو عثمان: فهو ابن عفان. - أو علي: فهو ابن أبي طالب.
- أو سعد: فهو ابن أبي وقاص. - أو أنس: فهو ابن مالك.
- أو البراء: فهو ابن عازب. - أو بلال: فهو ابن أبي رباح.
- أو جابر: فهو ابن عبد اللَّه. - أو حذيفة: فهو ابن اليمان.
- أو معاذ: فهو ابن جبل. - أو معاوية: فهو ابن أبي سفيان.

- أو أبو أمامة: فهو الباهلي. - أو أبو سعيد: فهو الخدري.
- أو العباس: فهو ابن عبد المطلب. - أو عبادة: فهو ابن الصامت.
- أو عمار: فهو ابن ياسر.

التصحيح والتضعيف:

لم تقتصر جهود الحافظ السيوطي في هذا الكتاب على جمع الأحاديث وعزوها إلى من أخرجها من الأئمة، ومن رواها من الصحابة، وإنما تعدت ذلك إلى قضية الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف، وقد حرص الإمام جاهدًا أن ينأى بكتابه عن الموضوع.

فهو يذكر ما في الحديث من ضعف، وقد يبين سبب ذلك. انظر إليه ج١ ص١٠٨١ في حديث إسلام عمر وهو ينسبه إلى البزار وينقل عنه أنه قال: لا نعلم أحدًا رواه بهذا السند إلا إسحاق بن إبراهيم الحنيني، ولا نعلم في إسلام عمر أحسن منه، على أن الحنيني خرج من المدينة فكف واضطرب حديثه.

وفي الحديث الذي يليه ينسبه إلى ابن أبي شيبة وحلية أبي نعيم ثم يقول: وفيه يحيى بن يعلي الأسلمي عن عبد اللّٰه بن الموصل ضعيفان.

ولقد نهج السيوطي رحمه اللّٰه تعالى في بيان صحة الحديث من ضعفه منهجًا جمع بين الاختصار والفائدة فذكر أن الكتب التي يخرج منها ثلاثة أقسام:

أ - قسم إذا عزا إليه فهو معلم بالصحة. وهذه الكتب هي:

١- صحيح البخاري.

٢- صحيح مسلم.

٣- صحيح ابن حبان.

٥- المختارة للضياء المقدسي.

٦- موطأ مالك.

٧- صحيح ابن خزيمة.

٨- صحيح أبي عوانة.

٩- الصحاح لابن السكن.

١٠- المنتقى لابن الجارود.

١١- المستخرجات.

ب - قسم اشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف فيبينه غالبًا.

وهذه الكتب هي:

١ - سنن أبي داود.

٢ - سنن الترمذي.

٣- سنن النسائي.

٤ - سنن ابن ماجه.

٥ - سنن أبي داود الطيالسي.

٦ - مسند أحمد بن حنبل وزيادات ابنه عبد اللَّه عليه.

٧ - مصنف عبد الرازق.

٨ - مصنف ابن أبي شيبة.

٩ - سنن سعيد بن منصور.

١٠ - مسند أبي يعلي.

١١ - إلى ١٣ - معاجم الطبراني الثلاثة.

١٤ - مؤلفات الدارقطني (السنن وغيرها).

١٥ - الحلية لأبي نعيم.

١٦ – السنن الكبرى للبيهقي.

١٧ – شعب الإيمان للبيهقي.

قال: وكل ما في مسند أحمد فهو مقبول فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن.

جـ – قسم ليس فيه إلا الحديث الضعيف وهذه الكتب هي:

١ – الضعفاء للعقيلي.

٢ – الكامل في الضعفاء لابن عدي.

٣ – تاريخ بغداد للخطيب.

٤ – تاريخ دمشق لابن عساكر.

٥ – نوادر الأصول للحكيم الترمذي.

٦ – تاريخ نيسابور للحاكم.

٧ – تاريخ ابن الجارود

٨– مسند الفردوس للديلمي.

فيستغنى بالعزو إلى هذه الكتب أو بعضها عن بيان ضعف الحديث.

وعليه فلقد اكتفى السيوطي في بعض المواطن في الدلالة على درجة الحديث من حيث الصحة والضعف بالعزو إلى الكتب، ذاكرًا أن العزو إلى بعضها دليل الصحة، وإلى بعضها يحتاج إلى بيان، وإلى البعض الثالث دليل الضعف، وهكذا بين درجة الحديث مع الاختصار.

مصادر الكتاب:

ذكر المتقي الهندي في أول كتابه كنز العمال أنه وجد بخط السيوطي ما نصه «الحمد للَّه وسلام على عباده الذين اصطفى، هذه تذكرة مباركة بأسماء الكتب التي أنهيت مطالعتها على تأليف جمع الجوامع خشية أن تهجم المنية قبل تمامه

على الوجه الذي قصدته، فيقيض اللَّه من يذيل عليه، فإذا عرف ما انتهت مطالعته استغنى عن مراجعته، ونظر ما سواه» وعدد نحو ثمانين كتابًا.

قلت: وأغلب ظني أن ما في الكتاب أكثر من هذه الكتب فليحرر.

أحاديث الكتاب:

قال السيوطي في مقدمة هذا الكتاب ما نصه: «هذا كتاب شريف حافل، ولباب منيف رافل، بجميع الأحاديث الشريفة النبوية كافل، قصدت فيه إلى استيفاء الأحاديث النبوية، وأرصدته مفتاحًا لأبواب المسانيد العلية».

وفي هذا القول ما يفيد أن الرجل قصد جمع الأحاديث النبوية، فإذا جمع ذلك مع ذكره الكتب التي راجعها، والتي لا تشمل كل كتب السنن تبين أن الرجل رام ذلك ولو كان التمام على يد غيره.

وعلى هذا فليس الجامع الكبير شاملًا لكل الأحاديث المصطفوية وإنما جمع الرجل ما استطاع، ورسم أيسر الطرق للكشف على الحديث في هذا المجموع الضخم.

فجاء صاحب كتاب (الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور)[١] فزاد عليه كثيرًا، ورتب كتابه على حسب حروف المعجم.

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا رمت تخريج حديث بهذا الكتاب فتأمل الحديث الذي معك أولًا، هل هو من الأحاديث القولية أو من الأحاديث الفعلية - وقد قدمت معنى ذلك - فإن كان من القولية فاعرف بدايته وابحث عنه فيها تجده إن شاء اللَّه تعالى.

وإن كان من الأحاديث الفعلية فاعرف راويه الأعلى، فإن كان متصلًا -

---

(١) ألفه الشيخ شمس الدين محمد المدعو بعد الرءوف المناوي الشافعي وسيأتي الكلام عن هذا الكتاب تفصيلًا ص٥٥.

بمعنى أن الذي رفعه إلى النبي ﷺ صحابي - فاعرف اسم هذا الصحابي، فإن كان من العشرة المبشرين بالجنة فهو في أول قسم الأفعال، وإن كان من غيرهم فأسماؤهم مرتبة على حروف المعجم وكذا كناهم ثم النساء. أما إذا كان الحديث مرسلًا - بمعنى أن الذي أضافه إلى الرسول ﷺ تابعي فمن دونه - فابحث عنه في المراسيل وهي في آخر الكتاب مرتبة على حروف المعجم في أسماء من رفع الحديث إلى الرسول ﷺ - وقد تقدم لك بيان ترتيب الكتاب.

فإذا ما عثرت على حديثك فإنك ستجد بعده رموزًا - تقدم هنا فكها - فعليك أن تفك هذه الرموز بذكر الكتب المعزو الحديث إليها صراحة.

وبالمثال يتضح المقال:

فلو أردت مثلًا تخريج حديث: « **نفقة الرجل على أهله صدقة** » فهذا حديث قولي نبحث عنه في قسم الأقوال - والمرتبة على حروف الهجاء - وبما أن أوله نون فنبحث في حرف النون، ثم في النون مع الفاء، ثم بعد الفاء قاف فنجده فيه ص٨٥٧ جـ١ هكذا.

« **نفقه الرجل على أهله صدقة** ». حم ت عن أبي مسعود البدري، طب عن عبد اللَّه بن أبي أوفي، الخرائطي في مكارم الأخلاق عن ابن مغفل. اهـ.

فتقول: أخرجه أحمد، والترمذي، عن أبي مسعود البدري، والطبراني في الكبير عن عبد اللَّه بن أبي أوفي. والخرائطي في مكارم الأخلاق عن ابن مغفل. كذا في الجامع الكبير جـ١ ص ٨٥٧.

وهذا تخريج إجمالي كما قلت لك سابقًا، فإذا أردت التخريج التفصيلي فخرجه من مسند أحمد، وسنن الترمذي، ومكارم الأخلاق للخرائطي، مبينًا مكانه بتحديد الكتاب والباب والجزء والصفحة والطبعة كما تقدم لك. أما

معجم الطبراني الكبير والذي لم يطبع منه سوى أجزاء قليلة حتى الآن[١]، وأيضًا كل كتاب غير مطبوع ويتعسر عليه تخريج الحديث منه، فإنك تقول فيه: أخرجه فلان في كتابه كذا، كما قال في الجامع الكبير. ولا عيب في تخريجك أنك لم تذكر مكان الحديث في هذا الكتاب ما دام الكتاب مخطوطًا لم يطبع ويصعب الوصول إليه. فهنا مثلًا بعد أن تخرج من مسند أحمد وسنن الترمذي ومكارم الأخلاق للخرائطي تقول: وذكر في الجامع الكبير عقب الحديث أن الطبراني أخرجه في المعجم الكبير.

للكتاب وعليه:

وكما قلت سابقًا لا أدعي من هذا العنوان أنني على الكتاب حكم، وإنما محض مُعَرِّفٍ وذاكر لرأيه.

فالكتاب يمتاز بما يأتي:

١ - أنه جمع كثرة كثيرة من الأحاديث إذ اشتمل على أكثر من ستة وأربعين ألف حديث واشتمال كتاب واحد على هذا العدد اشتمال على خير يفوق الوصف والحسن.

٢ - أنه جمع أحاديث كتب وصول الباحث إليها صعب إن لم يكن مستحيلًا.

٣ - أنه رتب هذه الأحاديث ترتيبًا بديعًا. وقد يقول قائل: ليته رتب أحاديث الأفعال على حسب الحروف أيضًا! وأقول له: هذا غير ممكن فتأمل.

٤ - أنه تعرض لقضية تصحيح وتحسين وتضعيف الحديث، وهذا له ماله عند أصحاب الشأن والمتخصصين فيه. ودعوى البعض أنه اشتمل على كذا ألف حديث موضوع دعوى منشؤها الجهل، فلقد كتب بعضهم أن الكتاب يحتوي على تسعين ألف حديث مكذوب!! وليته ما كتب! فكلامه لا يساوي المداد

(١) طبع كله الآن، إلا أن المخطوطة بها نقص في وسطها ظهر أيضا في المطبوعة.

الذي كتب به، فمن أين جاء تسعون ألف حديث، والكتاب كله ستة وأربعون ألف حديث وستمائة وأربعة وعشرون حديثا (٤٦٦٢٤)؟.

ويؤخذ على الكتاب:

١ - أن من رام حديثًا فيه لا بد أن يعرف أوله.

٢ - أن من رام أحاديث موضوع فعليه أن يقلب كل الكتاب.

وهذان المأخذان يؤخذان على كل ترتيب غير فقهي، وهناك مآخذ على الترتيب الفقهي، فسبحان من تفرد بالكمال.

هذا:

والكتاب يقوم مجمع البحوث الإسلامية بإخراجه نتمنى للقائمين عليه التوفيق والعون.

ولقد قامت «الهيئة المصرية العامة للكتاب» بتصوير الكتاب على مخطوطة دار الكتب المصرية «رقم ٩٥ حديث قوله»، وكانت هذه النسخة تنقصها ورقة فاستكملت من نسخة مغربية أحضرها الأستاذ / حسن عباس زكي الذي كان له الفضل في توجيه النظر إلى إخراج الكتاب مصورًا على نسخة خطية.

والكتاب نسخه الخطية موجودة في مكتبات العالم، وقد طبع.

والحمد لله رب العالمين.



الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور

المؤلف:

الإمام الحافظ عبد الرءوف بن تاج الدين علي بن الحدادي المناوي - بضم الميم - ثم القاهري، الشافعي.

ولد سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة (٩٥٢ هـ) وأخذ العلم عن مشاهير عصره، وتقدم في ذلك، حتى كان أعلم عصره بالحديث.

وعكف على التصنيف وانزوى عن الناس، حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفًا وتدقيقًا وتحريرًا.

من مؤلفاته:

كتاب « فيض القدير بشرح الجامع الصغير » وهو شرح مَنْ لان في يده علم الحديث وعلم الفقه وعلوم اللغة.

وكتاب « التيسير » وهو أيضًا شرح لكتاب الجامع الصغير للسيوطي في حجم ثلث « فيض القدير »، والكتابان مطبوعان.

وكتاب « نتيجة الفكر » وهو شرح على متن نخبة الفكر للحافظ ابن حجر.

وكتاب « اليواقيت والدرر » وهو شرح لشرح النخبة.

وكتاب « بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين ».

وكتاب « الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية ».

وكتاب « الجامع الأزهر » الذي هو موضوع حديثنا.

توفي رحمه اللَّه تعالى سنة إحدى وثلاثين بعد الألف (١٠٣١ هـ) بمصر[١].

---

(١) راجع فهرس الفهارس ٢ / ٥٦٠ - ٥٦٢.

الكتـاب :

رام الحافظ السيوطي - رحمه اللَّه تعالى - جمع السنة في كتابه « جمع الجوامع »، ومن هنا جاءت عباراته توحي بأنه جمع السنة كلها في كتابه هذا، فهو يقول في مقدمة قسم الأقوال: هذا كتاب شريف حافل، ولباب منيف رافل، بجميع الأحاديث النبوية كافل، قصدت فيه إلى استيفاء الأحاديث النبوية، وأرصدته مفتاحًا لأبواب المسانيد العلية. اهـ.

ويقول في مقدمة قسم الأفعال: «.. لما انتهى قسم الأقوال من كتاب « جمع الجوامع » مرتبًا على حروف المعجم في أول اللفظ النبوي، أتبعته ببقية الأحاديث الخارجة عن هذه الشريطة، وهي الفعلية المحضة، أو المشتملة على فعل وقول، أو سبب، أو مراجعة، أو نحو ذلك، ليكون الكتاب جامعًا لجميع ما هو موجود من الأحاديث النبوية إن شاء اللَّه ». اهـ.

وواضح أن عبارتيه في مقدمة القسمين توحيان بأنه استوعب الأحاديث النبوية، وهذا ما جعل البعض يعتمد على كتاب « الجامع الكبير » اعتمادًا كليًّا في ورود الحديث، أو عدم وروده، فإذا لم يجد الحديث فيه اعتبره لا أصل له.

ورغم أن هذا الفهم كان لأناس قريبي الوقت بالحافظ السيوطي، فإنه فهم لا أصل له، يتضح ذلك من أن السيوطي - رحمه اللَّه - كتب على غلاف كتابه أسماء الكتب التي أودع أحاديثها كتابه، وقال: «هذه تذكرة مباركة بأسماء الكتب التي أنهيت مطالعتها، على تأليف جمع الجوامع، خشية أن تهجم المنية قبل تمامه، على الوجه الذي قصدته، فيقيِّض اللَّه من يذيل عليه، فإذا عرف ما انتهى مطالعته، استغني عن مراجعته، ونظر ما سواه». اهـ.

وعليه فإن السيوطي - رحمه اللَّه تعالى - رام جمع كل الأحاديث، سواء أتمها هو ؛ أو قطع فيها شوطًا أتمه آخر أو آخرون على بيِّنة. فمن فهم أن

السيوطي استوعب السنة في « الجامع الكبير » فقد أخطأ على السيوطي.

وجاء الحافظ المناوي - رحمه اللَّه - ومقولة استيعاب الجامع الكبير الأحاديث شائعة ذائعة، واستوقفه هنا أمران:

الأول: توهم استيعاب الجامع الكبير الأحاديث النبوية كلها.

الثاني: ورود أحاديث في الجامع الكبير، في أسانيدها أمور يمكنه الكشف عنها.

فشمَّر عن ساعد الجد لتأليف كتاب، يثبت به أن الجامع الكبير لم يستوعب الأحاديث النبوية كلها، ويسوق فوائد متعلقة بصحة الحديث أو حسنه أو ضعفه.

يقول رحمه اللَّه في مقدمة هذا الكتاب:

ومن البواعث على تأليف هذا الكتاب أن الحافظ الكبير الجلال السيوطي ادعى أنه جمع في كتابه « الجامع الكبير » الأحاديث النبوية، مع أنه قد فاته الثلث فأكثر، وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر، وما لم يصل إلينا أكثر، وفي الأقطار الخارجة عنها من ذلك أكثر، فاغتر بهذه الدعوى كثير من الأكابر، فصار كل حديث يسأل عنه، أو يريد الكشف عليه يراجع الجامع الكبير، فإذا لم يجده فيه، غلب على ظنِّه أنه لا وجود له، فربما أجاب بأنه لا أصل له!!

فعظم بذلك الضرر، لكون النفس إلى الثقة بزعمه الاستيعاب، وتوهم أن ما زاد على ذلك لا يوجد في كتاب، فأردت التنبيه على بعض ما فاته في هذا المجموع، فما كان في الجامع الكبير أكتبه بالمداد الأسود، وما كان من المزيد فبالمداد الأحمر، أو أجعل عليه مدة حمراء... إلخ.

وواضح من كلامه هذا أنه سيسوق أحاديث قد ذكرت في الجامع الكبير[1]، وأحاديث ليست في الجامع الكبير وقد تتبعته فيما كرر، فوجدته أحيانًا يكرر

(١) سيأتي بيان سر التكرار عند الكلام على « مدى استيعابه التخريج ».

الحديث كما هو، دون زيادة أو نقص، وأحيانًا يكرر مع زيادة، وأحيانا مع نقص. والمكرر فيه كثير، يتضح لمن تأمل أدنى تأمل.

فمثلًا: راجع حديث: « **لا يسألني اللَّه عن سنة أحدثتها عليكم لم يأمرني بها ولكن سلوا اللَّه من فضله** »[(١)] تجده في الكتابين، وقد زاد المناوي كلامًا على رجال الإسناد.

وراجع حديث: « **لا يسترعى اللَّه عبدا رعية فيموت يوم يموت وهو لها غاش إلا حرم اللَّه عليه الجنة** »[(٢)] تجده في الكتابين دون زيادة لأحدهما عن الآخر.

وراجع حديث: « **لا يستمتع بالحرير من كان يرجو أيام اللَّه** » تجد أن السيوطي[(٣)] قد عزاه لأربعة كتب، ولم يتكلم على إسناده، في حين عزاه المناوي[(٤)] إلى أحمد فقط، ثم تكلم على أحد رجال الإسناد.

وقد وعد المناوي ببيان حال رواة كل حديث عقبه، لكنه لم يوفِّ، فهناك أحاديث فيها كلام، لم يتكلم فيها بشيء، ومجرد سكوته فقط إخلال بالشرط، فقد قال في مقدمة كتابه « ... أذكر فيه كل حديث معقبًا له ببيان حال راويه من الرجال، وهو من أهل الضعف أو الكمال ». فمقتضى هذا أن يذكر عقب كل حديث أحوال رواته، وهو ما لم يفعله في بعض الأحاديث.

وقد ذكر في مقدمة كتابه أنه جمع ألف حديث أو زهاءها، والعدُّ التقريبي يفيد أن أحاديث الكتاب أكثر من هذا بكثير، وفي إحدى طبعات الكتاب[(٥)] بلغت أحاديث الكتاب بعد حذف المكرر خمسة وتسعين ومائة وخمسة آلاف.

---

(١) الجامع الكبير ١ / ٩٣١ والجامع الأزهر ٣ / ١٢٦ أ.

(٢) في الموطن السابق من الكتابين.

(٣) في الجامع الكبير ١/ ٩٣٢.

(٤) في الجامع الأزهر ٣ / ١٢٦ ب.

(٥) سيأتي الحديث عنها إن شاء اللَّه تعالى.

وبالجملة فالكتاب فيه خير كثير، سواء فيما جمعه من أحاديث زائدة عما في الجامع الكبير، أو فيما تضمنه من كلام على رجال الإسناد. وهذه الأخيرة أهم وأكثر نفعًا.

ترتيب الكتاب:

وقد رتب المناوي أحاديث كتابه على حسب حروف المعجم، في الحرف الأول من الحديث فما بعده، ولقد التزم الدقة كثيرًا في هذا الترتيب[١].

وهناك أمور أحب أن أنبهك إليها وهي:

١ - بعد أن ينتهي من أحاديث الحرف، يذكر الأحاديث التي أولها هذا الحرف لكنها مبدوءة بأل. فبعد أن انتهى من الأحاديث المبدوءة بالباء قال: «فصل المحلى بأل» جمع تحته الأحاديث المبدوءة بالباء وقد سبقت بأل مثل:

«**البخيل من ذكرت عنده فلم يصل عليّ ....**».

«**البدلاء ....**».

«**البذاء ......**».

«**البر ....**».

لكنه لم يلتزم في كل حرف أن يضع عنوان «فصل المحل بأل» وإنما يتركها في الكثير الغالب، فإذا انتهت أحاديث الحرف بدأ في الأحاديث المحلاة بأل.

٢ - في باب القاف لم يجعل الأحاديث التي أولها «قضى» في مكانها، وإنما أفرد بابًا لأقضيته ﷺ جعله بين الأحاديث المبدءوة بالقاف، وبين الأحاديث المحلاة بأل ومبدءوة بالقاف[٢].

(١) وربما أخل بهذا الترتيب كما في حديث: «**كافل اليتيم ...**» جعله بين الأحاديث المبدوءة بـ«كان» ل ٤٣ أ، وكما في لوحة ٢٣ أ فلقد ذكر حديثين أولهما «الغني» ووضع بينهما حديثين غير متفقين معهما في البداية.

(٢) راجع ل ٣٧ ن من الجزء الثاني ولوحة ٣٩ ن ولوحة ٤٠ ن.

٣ - في باب الكاف « أي: الأحاديث المبدءوة بالكاف » أفرد أحاديث شمائل المصطفى ﷺ والتي تبدأ بـ« كان » في باب خاص، جعله بعد الانتهاء من جميع الأحاديث المبدءوة بالكاف، سواء منها المجرد أو المحلى بأل.

أما الأحاديث المبدءوة بـ« كان » وليست في موضوع شمائله ﷺ فلقد جعلها في موضعها[١].

ولقد اشتملت أحاديث الشمائل على قدر كبير من أحاديث الكتاب، فلقد اشتملت على أكثر من أربعين لوحة: (اللوحة: صفحتان)[٢].

٤ - في باب اللام لم يذكر « لا » النافية، ولا الناهية، والسر في ذلك أنه أفرد « اللام ألف »[٣] في باب مستقل[٤] بعد الواو، وقبل الياء التي هي خاتمة الحروف.

٥ - في باب النون لم يجعل الأحاديث التي أولها « نهي »[٥] في مكانها، وإنما بعد أن ذكر جميع الأحاديث المبدءوة بالنون، المجردة منها والمحلاة بأل، عقب ذلك بـ« باب المناهي » ذكر فيه الأحاديث التي أولها « نهى »[٦].

طريقة التخريج بالكتاب:

الغرض من النقطتين الماضيتين التمهيد لهذه النقطة؛ لأنها الغاية في الموضوع، فلعله بعد أن عرّفتُ بالكتاب، وذكرت كيفية ترتيبه تكون هذه النقطة يسيرة. فإذا أردت أن تخرِّج حديثًا من هذا الكتاب فاعرف بداية حديثك، وتذكر

(١) راجع ل ٤١ أ جـ ٢.
(٢) راجع ل ٥٣ أ إلى ل ٩٧ أ جـ ٢.
(٣) راجع ل ٨٧ ب.
(٤) لكنه لم يعنون بباب وإنما بـ« حرف ».
(٥) هكذا مجردة، أما « نُهيت »، أو « نُهينا » فهذه في مكانها وسط الحروف، راجع ل ٦٢ أ.
(٦) راجع ل٦٣ب.

ترتيب الكتاب، فإنك تعرف موضع حديثك في الكتاب، فإذا كان حديثك مثلًا مبدوءا بالباء فابحث عنه في باب الباء، فإذا أردت تخريج حديث: « **بني الإسلام على خمس** » فإنك تجده في الباء. وإذا كان مبدءوًا بالباء لكنها مسبوقة بأل فإنك تجد ذلك في نهاية الباء مثل حديث « **البر ما اطمأنت إليه النفس...**» الحديث.

فإذا وجدت حديثك وجدت في نهايته من أخرجه من أئمة السنة في كتبهم، ووجدت كذلك كلامًا مفيدًا يتعلق بصحة الإسناد أو حسنه أو ضعفه، وهذا في الكثير الغالب.

والمناوي - رحمه اللَّه - حينما يذكر في نهاية الحديث من أخرجه من الأئمة في كتابه، فإنه أحيانا يذكر الإمام رامزًا له، وأحيانا يذكره صراحة، وإنما رمز لمن يتكرر ذكرهم في الكتاب، وهو لم يستعمل رموزًا كثيرة، فجملة الرموز عنده أحد عشر رمزًا، منها ستة رموز للطبراني في معاجمه متفرقة ومجتمعة وهي:

طك: الطبراني في الكبير.

طس: في الأوسط.

طص: في الصغير.

طكس: الكبير والأوسط.

طكص: الكبير والصغير.

طكسص: في الثلاثة.

والخمسة الباقية هي:

حم: للإمام أحمد.

عم: لعبد اللَّه بن الإمام أحمد في الزوائد.

بز: للبزار.

ع: لأبي يعلي.

ك: للحاكم.

ومن عدا هؤلاء فإنه يذكر أسماءهم كاملة.

فإذا عرفت من أخرج حديثك من الأئمة فعليك أن ترجع إلى كتابه حسب ترتيبه، وحسبما تختار من طرق توصلك لحديثك في هذا الكتاب، فإذا وصلت لحديثك، فقد تم المراد، فاكتب الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد. ثم اذكر أن المناوي تكلم على الحديث فقال كذا في جزء كذا في صفحة كذا. وسأوضح ذلك بمثال:

مثال توضحي:

فإذا أردت تخريج حديث: «**تهادوا تحابو**» فإنك تبحث عنه في حرف التاء، ثم التاء مع الهاء، فإنك تجده في موضعه[1]، ونصه هكذا:

(تهادوا تحابوا وهاجروا تورِّثوا أولادكم مجدا) طك عن عائشة وفيه المثنى أبو حاتم لم أجد من ترجمه، وبقية رجاله ثقات وفي بعضهم كلام هـ.

ومعنى ذلك أن الحديث أخرجه الطبراني في الكبير عن عائشة، فتبحث عنه في معجم الطبراني الكبير، فتخرجه منه، ثم تقول: وذكره المناوي في الجامع الأزهر وتكلم على الإسناد فقال: وفيه المثنى أبو حاتم لم أجد.. إلخ كلامه فيكون تخريجك قد جمع بين ذكر مصدر الحديث، وكلام أحد الأئمة عليه.

ويبقى هنا سؤال وهو: ما مدى استيعاب الجامع الأزهر في التخريج؟ بمعنى هل يذكر المناوي كلَّ من خرّج الحديث، ويحرص على استقصاء ذلك؟

والجواب فيما يلي:

---

(١) ل ٢١١ أ.

مدى استيعابه التخريج:

المتتبع لكتاب المناوي يتضح له أنه لم يقصد الاستيعاب، ولم يحرص عليه، وإنما حرص على جمع أحاديث من طرق تخفى على الكثيرين، واعتنى بالخفي دون ذكر الجليّ، وهذا ما أشار إليه في مقدمة كتابه: «ولم أورد فيه مما في الكتب الستة إلا النادر، لشهرتها، وكثرة تداولها، وسهولة الوقوف عليها، فعمدت إلى جمع الشوارد، والاعتناء بالزوائد». اهـ.

فمثلًا لو راجعنا فيه حديث: «**إنهما يعذبان وما يعذبان في كبير..**» الحديث[1] فإنا نجده قد عزاه لأحمد عن أبي بكرة، وقال: ورجاله رجال الصحيح غير بحر بن مرار وهو ثقة. اهـ في حين لو راجعنا هذا الحديث في الجامع الكبير[2] فإنا نجده قد عزاه لابن أبي شيبة وأحمد والبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه جميعًا عن ابن عباس. وعزاه لأحمد والطبراني في الكبير عن أبي أمامة. وللطبراني في الكبير عن يعلي بن مرة، وللطبراني في الأوسط عن عائشة، ولأبي داود الطيالسي وابن أبي شيبة وأحمد وابن ماجه والطبراني في الكبير والبيهقي في عذاب القبر عن أبي بكرة، ولابن راهويه عن جابر.

وواضح من هذه المقارنة أن المناوي لا يروم الاستيعاب في عزوه الأحاديث إلى من أخرجها، وإنما هو يجمع روايات يراها زائدة أو نادرة - وقد تكون مذكورة في الجامع الكبير، لكنه رأى وجود صفة الزيادة فيها - ويتكلم على إسنادها إن توافر ذلك لديه.

وعليه فإذا خرجت حديثك من عنده فلا تظن أنك أخذت من مصدر يحرص

---

(١) ل ١٦٢ ن.

(٢) جـ١ ص ٣٠٦.

على الجمع، وإنما عليك أن تواصل طريقك في جمع طرق حديثك.

للكتاب وعليه:

ويمتاز الكتاب بما يلي:

١ - أنه جمع قدرًا كبيرا من الأحاديث.

٢ - أنه ذكر أحاديث من كتب يصعب على الباحث الوصول إليها، بل وفي بعضها لا يمكن.

٣ - أنه رتب هذه الأحاديث ترتيبًا يسهل معه الوصول إلى المراد.

٤ - اشتمل الكتاب على فوائد كثيرة تتعلق بالإسناد، وهذا عندهم عزيز غال.

ويؤخذ عليه:

١ - أنه لم يوضح منهجه في جمع هذه الأحاديث - كما تقدم -.

٢ - أنه لم يوف بشرطه في الكلام على كل حديث - كما تقدم -.

٣ - أن ترتيبه لم يكن دقيقًا - كما تقدم -.

٤ - أنه كرر أحاديث مع الكتاب الأصل دون أدنى زيادة.

٥ - أن من رام حديثًا لا بد أن يعرف أوله.

٦ - أن من أراد أحاديث موضوع معين فعليه أن يتصفح كل الكتاب.

طبعات الكتاب:

والكتاب صور على نسخة خطية بدار الكتب المصرية، ونشر وشاعت نسخه، صوّره المركز العربي للبحث والنشر بالقاهرة سنة ١٩٨٠.

وهذه النسخة الخطية التي نشر الكاتب تصويرًا لها. كتبت في القرن الثالث عشر الهجري (١٢٧٢) ويبدو أن كاتبها لا علاقة له بعلم الحديث، وإنما هو ناسخ، ذلك أن بها أخطاء كثيرة، منها مالا يخفى على دارس الحديث. ونظرًا لهذه الأخطاء فإنه لا يجوز الاعتماد على هذه النسخة بالأخذ منها وكفى، وإنما

لا بد من مراجعة ومراجعة ليستقيم النص.

ثم ظهر كتاب بعنوان «جامع الأحاديث» وهو يحوي أحاديث كتب السيوطي الثلاثة (الجامع الصغير، وزيادته، والجامع الكبير) والجامع الأزهر للمناوي الذي أكتب عنه هنا، وكنوز الحقائق في حديث خير الخلائق للمناوي أيضًا، وقالوا: إنهم أضافوا أحاديث كنز العمال والفتح الكبير للنبهاني، ولا أرى لهذين جهدًا في الجمع.

ففيما يتعلق بـ«الجامع الأزهر» - موضوع حديثنا - طبع مستقلًا[1]، وكنت تصورت مزج هذه الكتب كلها، وحذفت منه أحاديث كثيرة بدعوى تكرارها مع الجامع الكبير، وبالتتبع وجدت فيها زيادات تجعل حذفها غير لائق، أما قاصمة الظهر فهي أن القائمين بطبع الكتاب حذفوا كل كلام للمناوي على الإسناد!! ثم أفردوا في أخر الكتاب أبوابًا للأحاديث المتكلم فيها، فجاءت خالية من علم الدراية فعظم خطؤها، وأبعدوها عن مكانها!!!.

وأسأل اللَّه - سبحانه وتعالى - أن يهيئ للكتاب من يقوم بطبعه طبعة تليق به، وتيسر انتفاع طلاب العلم به. والحمد للَّه رب العالمين.

والكتاب طبع في اثني عشر مجلدًا رتبت الأحاديث القولية على حروف الهجاء ورتبت الأحاديث الفعلية على المسانيد، رتب الصحابة: أبو بكر فعمر فعثمان فعلي ثم بقية العشرة، ثم بقية الصحابة رتبهم على حروف المعجم، ثم النساء، ثم المراسيل ولقد استغرقت الأحاديث القولية الثمانية مجلدات الأول، واستغرقت الأحاديث الفعلية الأربعة مجلدات الباقية.

يذكرون الحديث كاملًا، وينقلون من أخرجه من كتب السيوطي والمناوي، ويوضحون ذلك، فيذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث، وربما ذكر المتقدم

---

(١) من ص٢١٠ من الجزء الثامن إلى قرابة نهاية الجزء التاسع.

من أخرجوا الحديث فلم تستطع مجموعة العمل تخريجه منه فسكتوا، وربما خرجه السيوطي أو المناوي من عدة كتب فأخرجوا منها وزادوا، وأحيانًا يضيفون فوائد جديرة بالتقدير، من حكم على حديث أو ترجمه راوٍ أو توضيح معنى، وترجموا بإيجاز لأصحاب المسانيد، ونقلوا كثير من كتاب المغير على الجامع الصغير للشيخ أحمد الغماري، ومن المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للشيخ على القاري، وأيضًا من كتاب المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي للشيخ أحمد الغماري.

رقموا الأحاديث، وخرجوها، وفي الأغلب لا يحكمون عليها، وبلغت أحاديث الكتاب ٤٨٩٥٣ حديثًا وأثرًا.

والكتاب طبعته دار الإفتاء المصرية ووزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م وأفاد القائمون على المشروع: أنهم لا يزالون يجتهدون في إعطاء العمل حقه، ونرجو أن تضبط الأحاديث، وأن يحكم عليها، وأن تتقن الطبعة. والله الموفق.



موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف

المؤلف:

أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

أحد المعاصرين، عمل في إحدى مكتبات القاهرة فترة، فحلا له فهرست الكتب، ففهرس كثيرًا منها، ورأيت كتبًا كثيرة قد فهرسها، وحققها.

وقابلته منذ فترة وكان يعمل في مركز السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

التعريف بالكتاب:

قام مؤلف الموسوعة بعمل فهارس لكثير من كتب السنة ثم جمع هذه الفهارس مع غيرها فكان هذا الكتاب «موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف»، وهذه الموسوعة تضم أحاديث وآثار خمسين ومائة كتاب من كتب السُّنة النبوية.

يذكر مطلع الحديث أو الأثر ولا يكمله.

إذا كان في الحديث عدة جمل ذكره عدة مرات حسب مقاطعه. رتب الأحاديث والآثار على حسب الحرف الأول منها، ثم الذي يليه، وهي الطريقة المعروفة بترتيب الأحاديث على حروف الهجاء. يذكر مطلع الحديث أو الأثر ثم يذكر مواطنه من الكتب التي فهرس أحاديثها (١٥٠ كتاب).

رمز للكتب التي جمع أحاديثها، ووضع مفتاحًا لهذه الرموز في أول الكتاب (ج١ ص١٦ - ٢١)، ورتب هذه الرموز على حروف المعجم، وذكر مقابل كل كتاب اسم الطبعة التي اعتمد عليها.

يذكر مطلع الحديث أو الأثر، ثم يذكر الكتاب الذي هو فيه، ويذكر مكانه

في هذا الكتاب: فيذكر الجزء والصفحة، كما في البخاري وأحمد وغيرهما.

أو رقم الحديث إذا كان الكتاب أحاديثه مرقمة، كما في كنز العمال، وصحيح ابن حبان.

- الكتب التي احتوتها الموسوعة منها ما هو من كتب السنة المسندة، التي يصح التخريج منها، ومنها ما ليس من الكتب المسندة، فلا يصح التخريج منها، وإنما يستفاد بها.

فمثلًا: ستجده في الموسوعة يعزو الحديث إلى «كنز العمال» فيمكنك الاستفادة في الكنز، فربما عزا الحديث لكتاب لم يعزه له صاحب الموسوعة.

وأيضًا يعزو الحديث إلى «الترغيب والترهيب» وهو لا يصح التخريج منه إذ ليس مسندًا، وإنما يمكنك الاستفادة بكلام المنذري على الحديث.

وأيضًا يعزو الحديث إلى «نصب الراية»، ويمكنك الاستفادة بتخريج الزيلعي للحديث وبكلامه عليه من حيث الصحة أو الضعف.

- يكرر الحديث فيذكره أكثر من مرة، أحيانًا متتابعًا، وأحيانًا غير متتابع.

- يذكر المحلى بـ «أل» في آخر الحرف، فالمحلى بأل من الأحاديث المبدوءة بالهمزة في نهاية الأحاديث والآثار المبدوءة بالهمزة[١].

والمحلى بأل من الأحاديث المبدوءة بالباء في نهاية الأحاديث المبدوءة بالباء وهكذا.

- لم تقتصر على الأحاديث المرفوعة، وإنما فيها أيضًا الآثار، من أقوال الصحابة، وأقوال التابعين[٢]، وقد وقفت على أثر فيها مكتوب بجانب كلمة

---

(١) راجع ج٤ ص(٢٠٠- ٢٢٦)، وبهذا تعلم أن حرف الهمزة قد استوعب الأجزاء الثلاثة الأولى وثلث الجزء الرابع.

(٢) راجع ج٥ ص(١٩١) «سئل ابن عباس»، و«سئل ابن عمر» و«سئل جابر» وأيضًا ص(٧٦-٧٧) ففيهما «رأي ابن مسعود» و«رأي ابن عباس ...» و«رأي ابن عمر ..».

(أثر)[١] فلما خرجته وجدته غير ذلك !!

طريقة التخريج بالموسوعة:

إذا أردت تخريج حديث أو أثر بالموسوعة، فاعرف الحرف الأول والذي بعده من حديثك أو أثرك، ثم اعمد إلى الجزء الذي فيه هذا الحرف، وابحث فستجده، إن شاء اللّه تعالى.

وستجد بجانبه الكتب التي هو فيها، مع ذكر الجزء والصفحة، أو رقم الحديث، فترجع إلى هذه الكتب فتجد حديثك أو أثرك، إن شاء اللّه، فتعزوه إلى هذه الكتب بالكتاب، والباب، والجزء والصفحة، والطبعة ورقم الحديث. وتحقق أكبر قدر من فوائد التخريج التي درستها في مقدمة هذا العلم من تمييز راوٍ مهمل، أو تعيين راوٍ مبهم، أو وصل منقطع، أو حكم على الحديث.. إلخ.

وستجد عند تخريجك الحديث أو الأثر أنه موجود في الصحيح وفي الضعيف أو الموضوع فلا يهولنك هذا، فالحكم على الحديث تابع للطريق الذي يجيء منه، فالحديث يكون في البخاري من طريق صحيح، ويورده غيره من طريق آخر فيه متهم فيكون شديد الضعف، ويورده ثالث من طريق ثالث فيه وضاع فيكون موضوعًا.

فمثلًا:

لو أردت تخريج حديث: « **اللهم ارحم المحلقين** » فإنك تخرجه من الألف مع اللام، وقد عقد فيه عنوان (الأحاديث التي تبدأ بـ« اللّه »)[٢]، وبعد « اللّه »، « اللهم » فتجد حديثك فيها: « **اللهم ارحم المحلقين** »[٣]، فتجده عزاه

(١) ج٥ ص(٧٧) وسط العمود الأول.

(٢) ج٢ ص(١٤٧).

(٣) ١٦٨/٢.

للبخاري، ومسلم، ولأبي داود، وللعقيلي في الضعفاء الكبير. إنه عند العقيلي في الضعفاء[١]، لكنه من طريق غير طريق البخاري ومسلم، ولا يعكر عليهما.

وهو إذ يعزو الحديث إلى عدد من الكتب لا يراعى الراوي الأعلى، فهو يخرج لك هذا المتن « **اللهم ارحم المحلقين** » سواء كان عن عبد اللّٰه بن عمر، أو عن أبي هريرة، كما عند أصحاب الصحيحين، أو عن جابر بن عبد اللّٰه كما عند العقيلي. أنه يخرج المتن دون مراعاة الصحابي، وهذا بدهي فيه، فإنه خرج أحاديث كتب لم يذكر فيها الصحابي.

ولم يلتزم أيضًا بلفظ: « **اللهم ارحم المحلقين** »، وإنما ذكر تحتها كتبًا لفظها: « **اللهم اغفر للمحلقين** » كما عند العقيلي.

فإذا وجدت لفظ حديثك أو أثرك، ووجدته قد ذكر له عدة كتب فعليك أن تراجعها بنفسك مراعيًا عدة أشياء:

أولًا: الراوي الأعلى هو الذي معك أولًا ؟ فإن كان الذي معك فهو حديثك. وإن كان غير الذي معك فهو شاهد للذي معك.

أما إذا كان حديثك بدون ذكر الراوي الأعلى فخرجه من كل ما فيه، واذكر صحابي كل حديث، وكذا الأثر.

ثانيًا: لفظ الحديث هل هو مطابق لما معك أو لا ؟ فإن طابقه أو اختلف اللفظ واتحد المعنى أو جزؤه فهو حديثك أو أثرك، وإلا فلا.

ثالثًا: ليست المواطن التي يذكرها هي كل مواطن حديثك في الخمسين ومائة كتاب. وإنما هو يذكر البعض غالبًا، وعليك أن تتابع بعده بكتب أخرى إذا أردت الاستقصاء.

رابعًا: إنه لا يذكر تخريج الحديث في موطن واحد، فإذا وقفت على

---

(١) ٢/٤٧.

حديثك أو أثرك فراجع قبله وبعده، وراجعه في كل هذه المواطن، لتحصل منه على أكبر قدر من تخريج حديثك.

فمثلًا: لو أردت تخريج حديث: « **اللهم إنما أنا بشر فأيما رجل من المسلمين سببته أو جلدته، أو لعنته، فاجعلها له زكاة وأجرًا** »، فإنك تبحث عنه في الألف مع اللام، في « اللهم » فتجد مطالع كثيرة في هذا النص، كل منها يحتمل أن يكون حديثك.

فتجد:

اللهم إنما أنا بشر (مجمع ٢٦٧/٨ - فتح ١٤٢/١١ عب ٣٢٤٨).

اللهم إنما أنا بشر أغضب كما يغضب (جوامع ٩٧٥١).

اللهم إنما أنا بشر فأي المسلمين لعنته (م٢٠١٠ - فتح ١٧١/١١).

اللهم إنما أنا بشر فأي رجل من المسلمين (جوامع ٩٧٥٦).

اللهم إنما أنا بشر فأي عبد من عبادك شتمت أو آذيت فلا تعاقبني (حم ٢٥٩/٦).

اللهم إنما أنا بشر فأي عبد من عبادك ضربت أو آذيت فلا تعاقبني فيه (حم ١٣٣/٦- ١٨٠).

اللهم إنما أنا بشر فأيما رجل سببته (حم ٤٠٠/٣).

إن كل هذه المطالع يمكن أن يكون حديثك فيها، ولقد ذكر أكثر من ذلك[١]، فلقد تركت أكثر مما ذكرت.

وعليه فلا تكتف بمطلع واحد، وإنما ابحث فقد يكون للحديث الذي معك أو الأثر أكثر من مطلع[٢].

---

(١) راجع الموسوعة ج٢ ص(٢٠٢).

(٢) لم أكتب عن « ما للكتاب وما عليه » كما هو منهجي ؛ لأن المؤلف من المعاصرين.

هذا، والكتاب مطبوع متداول، طبعته دار الفكر ببيروت، ويقع في أحد عشر جزءًا.

ولقد اطلعت على صفحات من موسوعة جديدة يعدها المؤلف فيها تدقيق عن الموجود حاليًا، وبلغني عنه أنها ستكون في أربعين جزءًا، وستصدر قريبًا.



كتـــاب
« هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البخاري »

مؤلفه:

ألفه السيد / عبد الرحيم بن عنبر الطهطاوي عالم بالحديث، مصري من أهل طهطا من أعمال سوهاج. توفي سنة خمس وستين وثلاثمائة وألف. رحمه اللّه تعالى[(١)].

الكتاب:

رأى المؤلف أن من أراد حديثًا من صحيح البخاري فإنه يحتاج إلى جهد جهيد، وزمن مديد، فأراد أن يختصره بمعنى: أن يحذف الأسانيد عدا الصحابي، ويحذف الأحاديث المعادة، ثم يرتب هذا المختصر على حروف الهجاء، كي يسهل على من رام حديثًا الوصول إليه. وأخذ يقدِّم رجلًا ويؤِّخر أخرى في سبيل تحقيق هذا الهدف. وإذ به يقف على كتاب (التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح) تأليف أبي العباس أحمد بن أحمد الشرجي الزبيدي المتوفى ٨٩٣هـ، اختصر فيه صحيح البخاري فوجده قد وفر عليه إحدى الخطوتين اللتين كان يريدهما، ألا وهي خطوة حذف الأسانيد، والاكتفاء من الحديث المكرر على رواية واحدة منه، فنشط في إنجاز الخطوة الثانية، والتي هي ترتيب أحاديث هذا المختصر على حسب حروف الهجاء، وسمى هذا التأليف « هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البخاري ».

منهجه في الكتاب:

رتب الأحاديث على حسب حروف المعجم، بمعنى أنه جمع ما أوله الهمزة

(١) راجع الأعلام ٣ / ٣٤٧.

على حدة، وما أوله الباء على حدة، وهكذا إلى آخر حروف الهجاء.

ولم يكن الترتيب على حسب الحرف الأول فحسبْ، بل كان على حسب الحرف الأول وما بعده، انظر ص٥٥ وما بعدها تجد:

- أرأيتم.......... الحديث
- أربع........... الحديث
- أربعون........ الحديث
- ارجعوا...... الحديث
- أرسل........ الحديث
- ارم........... الحديث
- أرأيت........ الحديث

هذه بدايات أحاديث عنده قد رتب الحرف الأول وما بعده، فالهمزة مع الراء فالألف، ثم الهمزة مع الراء فالباء، ثم الهمزة مع الراء فالجيم، ثم الهمزة مع الراء فالسين، ثم الهمزة مع الراء فالميم، ثم الهمزة مع الراء فالياء. وهكذا يتضح لك أنه رتب الأحاديث باعتبار حروف الهجاء في الحرف الأول فما بعده.

وأحب أن أنبهك هنا إلى ثلاث نقاط:

النقطة الأولى:

أنه بعد أن ينتهي من الأحاديث المبتدئة بحرف واحد يذكر بعدها الأحاديث المبتدئة بهذا الحرف وقد سبقه (أل) فاصلًا بعنوان « فصل في المحلى من حرف كذا » أو « فصل في المحلى بأل من حرف كذا » فمثلًا بعد نهاية الأحاديث التي أولها همزة وذكر هذه الترجمة (فصل في المحلى من حرف الهمزة) وذكر الأحاديث التي أولها همزة مسبوقة بأل مثل:

- الآيتان.............. الحديث

- الأرواح..............الحديث
- الأعمال............ الحديث
- الأنصار............ الحديث[١]

وهكذا في نهاية كل حرف يجمع الأحاديث المحلاة بأل فيه ويذكرها في آخره، فمثلًا لو أردت الكشف على حديث « **البيعان بالخيار**.....» الحديث فلا تبحث في حرف الباء وإنما ابحث في هذا العنوان (فصل في المحلى من حرف الباء).

النقطة الثانية:

أنه بعد أن ذكر الأحاديث التي أولها حرف النون، وذكر المحلى بأل من حرف النون، عقد عنوان (باب المناهي) ذكر تحته الأحاديث التي أولها « نهى » مثل:

- « نهى ﷺ أن تباع الثمرة.....» الحديث.
- « نهى ﷺ أن تصبر بهيمة.....» الحديث.
- « نهى ﷺ أن تضرب الصورة.....» الحديث.

وذكر عددًا كبيرًا من الأحاديث. والمطلوب منك أن تلاحظ ذكره « باب المناهي » بعد انتهائه من أحاديث حرف النون والمحلى بـ«أل» من حرف النون، إذ لربما نظرت في النون وحديثك أوله نهي فلم تجده فيه فتظن أنه ليس في الكتاب، والحقيقة أنه فيه. (راجع جـ٢ ص١٦٦).

النقطة الثالثة:

أنه جعل (لا) بابًا مستقلًا بعد الواو وقبل الياء. فأرجو أن تلاحظ ذلك، فإذا كان حديثك أوله (لا) مثل:

---

(١) راجع جـ١ ص ١٨٩، ١٩٠.

«لا آكل وأنا متكئ......» الحديث.

«لا أحد أغير من اللَّه......» الحديث

«لا تباغضوا....» الحديث.

إذا كان حديثك على هذه الشاكلة فابحث في حرف (لا) لا في حرف اللام[1] فإذا عرفت هذه النقاط الثلاث مع ما سبق من أن الكتاب أحاديثه مرتبة على حروف المعجم عرفت ترتيب الكتاب.

وفي نهاية كل حديث يكتب اسم الكتاب الذي أخرج البخاري هذا الحديث فيه، وكذا اسم الباب، كما يكتب اسم الصحابي الذي روى هذا الحديث عن الرسول ﷺ.

وهذا نموذج على صورة الكتاب تمامًا:

فصل في المحلى من حرف الهمزة	راوي	كتاب	باب
الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما في ليلة كفتاه.	ابن مسعود	المغازي	شهود الملائكة بدر
الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منا اختلف.	عائشة	أحاديث الأنبياء	الأرواح جنود مجندة
الأعمال بالنية، لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى اللَّه ورسوله فهجرته إلى اللَّه ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه.	عمر	الإيمان	ما جاء أن الأعمال بالنية

ولعلك لاحظت من هذا النموذج أنه يذكر الكتاب والباب والراوي مقابل نهاية الحديث، وعلى ذلك فلو ابتدأ الحديث في صفحة ونهاه في أخرى كتب تخريجه في الصفحة التالية، إذ هي التي فيها نهاية الحديث.

---

(١) راجع جـ٢ ص ١٩١.

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا كان عندك حديث وأردت الاستعانة بهذا الكتاب كي يدلك على موضع الحديث من البخاري فاعرف أول حديثك، ثم ابحث عنه في موضعه، فإن كان أوله همزة فابحث عنه في حرف الهمزة من هذا الكتاب. وإن كان من حرف الكاف فابحث عنه في حرف الكاف فإذا وجدته فلاحظ آخره، ومقابل آخره تجد ذكر الكتاب الذي فيه هذا الحديث في البخاري، وكذا الباب والراوي.

راجع النموذج الذي تقدم وخذ مثلًا الحديث الأخير فيه وهو « **الأعمال بالنية...**» إلخ فلو كان هذا حديثك فقل: أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية، عن عمر - رضي اللَّه عنه - كذا في هداية الباري جـ١ ص ١٨٩.

وعليك أن تلاحظ الآتي:

أولًا: أنه إذا لم تجد حديثك في هذا الكتاب « هداية الباري » فليس معنى ذلك أن الحديث ليس في البخاري، إذ إن « هداية الباري » فهرس لأحاديث مختصر البخاري - كما تقدم -.

ثانيًا: أنه لا يذكر لك كل روايات الحديث التي في البخاري، وإنما قد يكون الحديث في البخاري في خمسة مواضع، في كل موضع بلفظ، فيذكر هو موضعًا واحدًا منها بلفظه.

ثالثًا: لا يصح أن تأخذ لفظ الحديث من « هداية الباري » وتعزوه إلى البخاري معتمدًا على اللفظ الذي فيه، إذ هناك مخالفة بين لفظ روايته ورواية البخاري يظهر ذلك للمتأمل.

رابعًا: أنك إذا أخذت من هداية الباري موضع ورود الحديث في البخاري بأن عرفت الكتاب والباب اللذين فيهما الحديث فهذا تخريج إجمالي. فإذا

أردت التخريج التفصيلي فارجع بنفسك إلى صحيح البخاري وأخرج حديثك منه، واكتب معلوماتك عن الحديث من صحيح البخاري، وقارن بين الرواية التي تريد تخريجها ورواية البخاري، واذكر رقم الجزء ورقم الصفحة واذكر الطبعة.

مزية أخرى للكتاب:

ولم تقف جهود المؤلف على ترتيب أحاديث مختصر البخاري، وإنما ضمن كتابه شرحًا وجيزًا مفيدًا للأحاديث. امتاز هذا الشرح بالأسلوب الأدبي الجميل فالرجل على ما يبدو كان ذا باع طويل في الأدب انظر إليه وهو يقول في المقدمة.

« ... وأن كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري مقدم أصحاب الحديث في القديم والحديث قد أتي من الصحاح بما رجح على غيره من الأسفار، أسفر عن كل ذلك العيان كل الإسفار. بيد أن رياضه فيحاء، وحياضه واسعة الأنحاء، وأنه إذا أراد رائد الحديث أن ينظره في أي باب لا يكاد يهتدي إليه إلا بعد جهد جهيد، وطول بحث وتنقيب في زمن مديد.. إلخ ».

وكثيرًا ما يذكر المؤلف في هذا الشرح تخريج الحديث من كتب أخرى.

للكتاب وعليه:

يمتاز الكتاب بما يلي:

١- حسن الترتيب الذي يجعل القارئ يصل إلى ما يرنو إليه بسهولة.

٢ - تحديد موضع الحديث في البخاري بدقة إذ يذكر الكتاب والباب.

٣ - بيان الصحابي راوي الحديث، وذلك له ماله من فائدة إذ يمكن به الانتفاع في التخريج من الكتب الأخرى.

٤ - بيان فحوى الحديث، ولذلك ماله إذ يستطيع الباحث بذلك تخريج

الحديث من الكتب التي يعتمد في التخريج منها على معرفة الفحوى (وهي الكتب المرتبة على الموضوعات).

٥ - شرحه المفيد الموجز للحديث.

٦ - ذكره من أخرج الحديث من أصحاب الكتب الأخرى وهذا فيه كثير.

ويؤخذ عليه:

١ - أنه اقتصر على ترتيب المختصر فسقطت روايات كثيرة لم تذكر، وهو إذا كان يخرج رواية من الروايات فإن بقية الروايات لا يذكرها، فمثلًا حديث « **الأعمال بالنيات...** » إلخ الذي سبق في الجدول، ذَكَرَهُ من كتاب الإيمان فقط، في حين هو في مواطن أخرى من الصحيح، فهو في العتق، وفي مناقب الأنصار، وفي غير ذلك. وألفاظه في هذه المواضع مختلفة.

وراجع أيضًا حديث « **إن عبدًا خيّره اللّه...** » إلخ وحديث « **إن اللّه خيّر عبدا...** » إلخ تجده خرج هذا الثاني وهو في الصلاة، وأهمل الأول وهو في مناقب الأنصار. فلو أردت تخريج هذا الحديث باللفظ الأول لظننت أنه ليس في البخاري، والواقع غير ذلك.

وكم من حديث في البخاري حاولتُ تخريجه منه فلم أستطع، وتعليل ذلك أنه رتب المختصر لا صحيح البخاري.

٢ - أنه قد يغير بعض لفظ في الرواية، من أجل ذا سبق أن بينت أنه لا يصح الاعتماد على رواية الحديث منه وعزوه للبخاري، بل لا بد من الرجوع إلى نسخ البخاري الأصلية، ومراجعة الحديث عليها.

٣ - ويؤخذ عليه ما يؤخذ على بقية الكتب المرتبة على حروف المعجم، من أنه لو ضاع من الإنسان طرف الحديث أو كان لا يحفظ أول الحديث فإنه لا يصل إلى مراده.

هذا والكتاب مطبوع بشركة مطبعة الرغائب بمصر سنة ١٣٤٠ هـ.

وكانت حقوق الطبع وقتها محفوظة للمؤلف.

والكتاب يقع في جزئين في مجلد واحد، الجزء الأول ينتهي بحرف القاف، ويبدأ الثاني بحرف الكاف إلى الآخر.

والله أعلم.



كتب في هذه الطريقة أذكرها إجمالًا

لقد ذكرت مجموعة من كتب هذه الطريقة (طريقة التخريج بمطلع الحديث) تفصيلًا، للانتفاع بها في معرفة منهج كل مؤلف على هذه الطريقة، وها أنذا أذكر لك بعض المؤلفات فيها إجمالًا، للتعرف عليها في ضوء ما سبق.

* **كتاب « كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق »:**

ألفه عبد الرءوف المناوي - مؤلف الجامع الأزهر الذي سبق الكلام عنه - ولقد اشتمل على قرابة عشرة آلاف حديث، مرتبه على حروف المعجم، ذكر في نهاية كل حديث من أخرجه من أئمة السنة، مقتصرًا على واحد فقط، مستعملًا الرموز في الكثير الغالب، ولقد وضع مفتاحًا للرموز في أول الكتاب.

وهذا الكتاب كثير الشبه بكتاب الجامع الصغير، ففيه رتبت الأحاديث المجردة من « أل » ثم المحلاة بأل، وفيه أفراد أحاديث الشمائل بعد انتهاء الأحاديث التي أولها الكاف، وفيه أفرد أحاديث المناهي بعد حرف النون، وفيه جعل اللام ألف (لا) حرفًا مستقلًا.

وقد طبع الكتاب بالمطبعة العثمانية، ثم طبع على هامش الجامع الصغير بمطبعة مصطفى الحلبي.

* **كتاب « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة »:**

ألفه الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى ٩٠٢. تلميذ الحافظ ابن حجر، وقرين الحافظ السيوطي.

جمع في كتابه هذا كثيرًا من الأحاديث المشتهرة بين الناس، وخرّجها تخريجا أطال النَّفَس فيه، وبيّن منها ما كان من كلام رسول اللَّه ﷺ، وما ليس

من كلامه، ثم عرّج في آخر الكتاب على أشياء تشيع تحتاج إلى تصحيح، مثل ما اشتهر من لقاء بعض الأئمة ونحوهم ببعض، وتصانيف تضاف لناس، وقبور لأقوام ذي جلالة، وأناس يشيع عنهم أنهم من العلماء.

ولقد رتب الأحاديث في هذا الكتاب على حروف المعجم، دون مراعاة لحرف « أل »، وإذا اشتهر الحديث بلفظين ذكره بهما، وأحال في أحدهما على الآخر.

ولقد طبع الكتاب طبع حجر في الهند، وطبع طبعة جيدة في مصر طبعته مكتبة الخانجي بدار الأدب العربي للطباعة سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.

*** كتاب « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث »:**

ألفه الإمام عبد الرحمن بن علي الشهير بـ « ابن الديبع » تلميذ الحافظ السخاوي.

اختصر فيه كتاب شيخه الحافظ السخاوي « المقاصد الحسنة » - الذي سبق الكلام عنه - ورتب أحاديث كأصله على حروف التهجي، وحافظ على أغراض الأصل، واختصر كثيرًا حتى صار الكتاب في ربع حجم الأصل، والكتاب مطبوع شائع طبعته مكتبة صبيح بالقاهرة سنة ١٣٨٢.

*** كتاب « كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس »:**

ألفه الشيخ إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي المتوفى ١١٦٢.

اختصر فيه كتاب السخاوي المسمى « المقاصد الحسنة » اختصارًا حافظ فيه على مقاصد الأصل، وأضاف إليه بعض زيادات من كتاب الحافظ ابن حجر

« اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة » ومن كتاب الحافظ السيوطي « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » من النسخة الصغرى والنسخة الكبرى.

واتباعًا للأصل رتب الأحاديث على حروف المعجم، ولقد ركز في كتابه على أشياء هي:

١ - بيان مَنْ أخرج الحديث من الأئمة.

٢ - بيان مَنْ رواه من الصحابة.

٣ - الكلام على الحديث من حيث الصحة والضعف، وهو في هذا ناقل فاهم.

٤ - النكات الحديثية كالتواتر أو التفرد، والتخصيص والتعارض.

والكتاب مطبوع في جزئين، نشرته مكتبة التراث الإسلامي بحلب بتصحيح أحمد القلاش.

* **كتاب « أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب »:**

مؤلفه: الشيخ محمد بن درويش الحوت، أحد علماء الشام، ولد وتوفي في بيروت، وطلب العلم فبلغ فيه درجة، توفي في ذي الحجة سنة ست وسبعين ومائتين وألف.

اختصر فيه كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي، واستفاد بشرح المناوي للجامع الصغير، استفاد به في بيان درجة الحديث، وتبعًا للأصل فأحاديث الكتاب مرتبة على حروف المعجم، وفي نهايته فوائد مهمة.

والكتاب طبع تحت الاسم المذكور هنا بتحقيق نجل المؤلف واسمه « عبد الرحمن »، وطبع تحت اسم « الأحاديث المشكلة في الرتبة » بتحقيق حفيد المؤلف واسمه كمال يوسف الحوت.

*** كتاب « مفتاح الصحيحين »:**

ألفه محمد الشريف بن مصطفى التوقادي، رتب فيه الأحاديث القولية في البخاري ومسلم على حروف الهجاء، وكتب بجانب مقدمة الحديث جهة اليمين رقم الجزء ورقم الصفحة من متن البخاري وشروحه لابن حجر القسطلاني والعيني ومتن مسلم وشرحه للنووي، وبجانب مقدمة الحديث جهة اليسار كتب عنوان الكتاب ورقم الباب، فإن اتحدت طبعتك مع الطبعة التي اعتمد عليها أعطاك الجزء والصفحة، وإن اختلفت فاعتمد على ما يعطيك من الكتاب ورقم الباب، ولقد عرّف بطبعاته في أول الكتاب بعض تعريف.

هذا والكتاب (مفتاح الصحيحين) مطبوع شائع طبعته المطبعة العثمانية بمصر سنة ١٣١٣ وصورته دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٣٩٥ هـ.

*** كتاب « البغية في ترتيب أحاديث الحلية »:**

ألفه العلامة المحدث السيد عبد العزيز بن السيد محمد بن الصديق الغُماري.

جمع فيه الأحاديث الواردة في « حلية الأولياء » لأبي نعيم، وجعلها قسمين: قسم الأقوال وأطلق عليه قسم الحروف، وقسم الأفعال، فرتب الأول على حروف المعجم، يذكر قدرًا من أول الحديث وبجانبه رقم الجزء ورقم الصفحة، ورتب الثاني - قسم الأفعال - على حسب الرواة، يذكر مع كل راو مروياته ذاكرًا موضوع الحديث، ورقم الجزء ورقم الصفحة، ولقد رتب الرواة على حروف المعجم في أسماء الصحابة والصحابيات معًا، ثم الكنى، ثم التابعين مرتين على حروف المعجم أيضًا. ولقد استعملت هذا الكتاب فاتضح لي أنه فاتته بعض أحاديث.

ولقد اعتمد على الطبعة الوحيدة الشائعة لحلية الأولياء، والتي طبعتها مطبعة السعادة بالقاهرة.

هذا والكتاب (البغية) مطبوع شائع طبعته مكتبة الخانجي بمصر، وصورته دار القرآن الكريم ببيروت.

*** كتاب «مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب»:**

ألفه السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق الغماري، شقيق مؤلف (البغية) - الكتاب السابق - جمع أحاديث «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، ورتبها كترتيب البغية، إلا أنه يذكر الحديث بلفظه من تاريخ بغداد، وبلفظه الذي يشيع به، ولقد اعتمد على الطبعة الشائعة التي طبعتها المكتبة العربية ببغداد ومكتبة الخانجي ومكتبة السعادة بالقاهرة.

وكتاب «مفتاح الترتيب» طبعته مكتبة الخانجي بمصر، ثم صورته دار القرآن الكريم ببيروت مع سابقه.

*** «فهرس معجم الطبراني الصغير»:**

ألفه عبد العزيز بن محمد السدحان.

ورتب فيه أحاديث معجم الطبراني الصغير على حروف التهجي (أ ب ت... إلخ) يذكر جزءًا من الحديث وبجانبه الجزء والصفحة. وقد اعتمد على طبعة معجم الطبراني الصغير الموجودة بالأسواق حاليًا، وقد طبعتها دار النصر بالقاهرة ونشرتها المكتبة السلفية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٨ هـ.

وفهرس معجم الطبراني هذا مطبوع، طبعته مطابع الحجاز الحديثة بالرياض، ونشرته دار اليقين للنشر والتوزيع بالرياض سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م.

*** «فهرس جامع بيان العلم وفضله»:**

وضعه عبد العزيز بن محمد السدحان.

رتب فيه أحاديث كتاب «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر على حروف الهجاء، يذكر جزءًا من الحديث وبجانبه الجزء والصفحة، لكنه لم يستوعب، وقد اعتمد على طبعة مطبعة العاصمة بالقاهرة سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م والتي نشرتها المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، وهي جزءان في مجلد واحد.

وفهرس جامع بيان العلم مطبوع مع سابقه.

*** «إيقاف الأخبار على أحاديث مشكل الآثار»:**

جمعه نبيل بن منصور البصارة.

ورتب فيه أحاديث «مشكل الآثار» للطحاوي على حروف المعجم (الهجاء)، يذكر جزءًا من أول الحديث وبجانبه الجزء والصفحة، وقد اعتمد على طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند سنة ١٣٣٣هـ.

والكتاب - إيقاف الأخيار - مطبوع طبعته دار الدعوة سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

*** «أنوار البيان في ترتيب أخبار أصبهان»:**

ألفه نبيل بن منصور البصارة.

رتب فيه الأحاديث الواردة في كتاب «ذكر أخبار أصبهان» لأبي نعيم الأصبهاني على حروف المعجم، يذكر جزءًا من الحديث وبجانبه الجزء والصفحة، وقد اعتمد على طبعة ليدن التي طبعت بمطبعة بريل سنة ١٩٣٤.

والكتاب - أنوار البيان - مطبوع مع كتاب «إيقاف الأخيار» - سابقه - نشرتهما معًا دار الدعوة سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

*** مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان:**

ألفه المحدث السيد عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري - مؤلف البغية-.

رتب فيه الأحاديث الواردة في كتاب « ذكر أخبار أصبهان » لأبي نعيم على حروف المعجم، يذكر جزءًا من الحديث وبجانبه الجزء والصفحة في الأحاديث القولية، أما الأحاديث الفعلية فرتبها باعتبار الراوي الأعلى، ورتب الصحابة على حروف المعجم بادئًا بأسماء الرجال ثم الكنى، ثم ثنى بالنساء الراويات مرتبهن، ثم التابعين، يذكر الراوي وبجانبه الأيمن الجزء والصفحة، وبجانبه الأيسر موضوع الحديث، ولقد اعتمد على طبعة ليدن التي طبعت بمطبعة بريل سنة ١٩٣٤.

والكتاب مطبوع نشرته مكتبة المعارف بالرياض، واعتني بطبعه وأشرف على تصحيحه الدكتور / محمود الطحان.

... وهناك عدة فهارس على هذه الطريقة، أي: رتبت فيها الأحاديث على حروف الهجاء.

من هذه الفهارس:

- فهرس صحيح مسلم الذي وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ضمن مجموعة فهارسه لصحيح مسلم.
- وفهرس سنن أبي داود الذي وضعه ابن بيومي، وهو خاص بالقدر الذي شرحه المرحوم الشيخ محمود خطاب السبكي.
- وفهرس سنن ابن ماجه وقد وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
- وفهرس موطأ مالك وقد وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي أيضًا.

وسيأتي الكلام على هذه الفهارس عند الحديث على الكتب السبعة بمشيئة اللَّه تعالى[١].

---

(١) راجع ص ٢٥٥ - ٣٠٦.

وأيضًا فهارس الكتب المحققة حديثًا، ومنها:

- فهرس مسند أحمد طبعة الرسالة ويقع في سبعة أجزاء من جـ ٤٦ - جـ ٥٢.
- فهرس صحيح ابن حبان طبعة الإحسان ويقع في مجلدين جـ١٧، جـ ١٨.
- فهرس الجامع لشعب الإيمان طبعة الرشد.
- فهرس جامع الأصول، ويقع في مجلدين.
- فهرس شرح مشكل الآثار للطحاوي في مجلد.
- مجموعة فهارس كتب الزهد في مجلد.
- فهارس البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير لابن الملقن في مجلدين، طبع دار العاصمة.
- وطبعات زماننا قد وضع لها فهارس مرتبة على (أ ب ت) فتسهل عليك تخريج الحديث من أي كتاب من كتبها، وتجد تخريج حديثك فيها، مما يفيدك كثيرًا، وييسر عليك عملك.

❁ ❁ ❁

الطريقة الثانية

التخريج بألفاظ الحديث

تقديم

تمهيد

المعجم الفهرس

كتب ذكرت إجمالا

الطريقة الثانية
التخريج بألفاظ الحديث

يعتمد التخريج بهذه الطريقة على أخذ لفظة من ألفاظ الحديث - على أن تكون من الأسماء أو الأفعال، أما الحروف فلا - والبحث عنها، فإذا تبين وجود جزء من الحديث تحتها فقد توصل بها إلى تخريج الحديث، فتحت هذا الجزء من الحديث ستجد تخريج الحديث بذكر من أخرجه وموضع تخريجه.

والمؤلفون بهذه الطريقة يركزون على الألفاظ الغريبة، فكلما كانت الكلمة غريبة كلما كان التخريج سهلًا وأكيدًا، فلو طلب منك تخريج حديث: « إن النبي ﷺ نهى عن طعام المتبارين أن يؤكل »[١] فبدل أن تبحث عنه في « نهى » أو في « طعام » أو في « يؤكل » الأولى أن تبحث عنه في « المتبارين » لقلة دورانها، وعند كشفك عنها[٢] ستجد أن كلمة « تبارى »بكل اشتقاقاتها وردت مرتين فقط في أحاديث الكتب التسعة.

مزايا هذه الطريقة:

وتمتاز هذه الطريقة بما يلي:

سرعة الوصول إلى المراد بواسطتها.

أن المؤلفين عليها يحددون موضع الحديث في الكتب، فيذكرون الكتاب والباب، أو الجزء والصفحة.

أن معرفة أي جزء من الحديث يمكن أن يوصل إلى الحديث.

---

(١) راجع تخريجه في مسند ابن الجعد رقم ٣٢٥٧ جـ ٢ ص ١١١٢.

(٢) جـ١ ص١٧٧ العمود الأول.

عيوبها:

ولهذه الطريقة عيوب هي:

أن مستعملها لا بد أن يكون على دراية باللغة ليعرف كيف يجرد الكلمة، فإنها تعتمد على الحروف الأصلية للكلمة فقط، فلا بد أن يعرف أن يبحث عن « معتمدًا » في « عمد ».

أنها لا تذكر الصحابي، وإنما تعطيك الحديث عن كل الصحابة، مما يجعلك ترجع له في كل المواضع لتعرف ما كان عن الصحابي الذي معك.

لا يكفي أن تخرِّج بناء على كلمة واحدة، فلربما خلت رواية عنها فلا تذكر.

وسوف تتضح لك هذه الطريقة أكثر عند قراءة المؤلفات فيها.

المؤلفات فيها:

أشهر المؤلفات في هذه الطريقة كتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي » الذي أعده لفيف من المستشرقين، وبمشيئة اللَّه تعالى سأحدثك عنه تفصيلًا، كما أني سأحدثك بمشيئة اللَّه تعالى عن المؤلفات في هذه الطريقة لكن لا على سبيل الإجمال بل على سبيل الإشارة.

❁ ❁ ❁

تمهيد:

كان التخريج عند متقدمي بني الإسلام يعتمد على الحفظ، فكان الإمام منهم يحفظ أحاديث العديد من الكتب عن ظهر قلب، فإذا رام حديثا ذكر من أخرجه من الأئمة. مثال ذلك ما لو سئلت أنت عن آية من كتاب اللَّه تعالى فإنك تحدد سورتها، وربما تحدد مكانها، ومن الحفاظ من يحدد رقمها، فكذلك كان المتقدمون مع السُّنَّة، فلقد كانوا يُخَرِّجون الحديث من عدة كتب اعتمادًا على الذاكرة الحافظة الواعية، وما نظن بابن حجر في تخريجه أحاديث الكتب التي خرجها، وكذا من سبقه كالزيلعي والعراقي، ما نظن أن هؤلاء اعتمدوا على فهرس أو مفتاح.

ولما تأخر الوقت وُجد علماء لا يحفظون، فكان لا بد من عمل مفاتيح تبين لهم أماكن ورود الحديث، واختلفت هذه المفاتيح من حيث القلة والكثرة، ومن حيث تحديد الحديث في كتاب كذا، وتحديده في نفس الكتاب. فمنهم من ألف أطرافًا للأحاديث، ومنهم من رتبها على حروف المعجم، ومنهم من رتبها على الموضوعات.

وكان لدارسي الإسلام من أهل الإفرنج في ذلك دور ومجهود، فانتفعوا بما فعله بنو الإسلام، وقاموا بدور له أثره في خدمة السنة عند من ينصف في الأحكام.

وكان من دورهم هذا ما سنتكلم عنه في هذا الباب إن شاء اللَّه تعالى «المعجم المفهرس».

❁ ❁ ❁

كتـــــاب

« المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي »

المؤلف:

ابتدأ تأليفه ونشره الدكتور / أ. ى. فنسنك أستاذ العربية بجامعة ليدن، ثم انضم إليه عدد من المستشرقين، منهم الدكتور / ى. ب. منسنج محاضر العربية بجامعة ليدن، والمستشرق / و. ب. دى هاس، والمستشرق / ى. ب. فن لون، والمستشرق / ى. ت. ب. دي بروين، والمستشرق / ى. بروخمان، وشاركهم المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

الكتاب:

وهذا الكتاب فهرس لألفاظ أحاديث تسعة كتب هي:

١ - صحيح البخاري.

٢ - صحيح مسلم. ٣ - سنن الترمذي.

٤ - سنن أبي داود. ٥ - سنن النسائي.

٦ - سنن ابن ماجه. ٧ - سنن الدارمي.

٨ - موطأ مالك. ٩ - مسند أحمد.

طريقة وضعه:

رأى مؤلفو هذا الكتاب أن من عيوب فهرست الأحاديث على حسب الحروف (أي باعتبار الحرف الأول فالذي يليه من الحديث) أن الباحث لا بد أن يعرف أول الحديث وإلا فلا يصل إلى غرضه، وكذا من عيوب الفهرسة على الموضوعات أن الباحث لا بد أن يكون خبيرًا بفقه الحديث، وقد يختلف رأيه مع رأي المؤلف في فقه الحديث فلا يجد الحديث.

رأوا ذلك فنَحَوا منحا آخر، وذلك بفهرسة الأحاديث على حسب كلماتها، خاصة الكلمة النادرة الاستعمال، فوضعوا الأفعال المجردة مرتبة على حروف المعجم، يعني الفعل الذي أوله ألف، ثم الذي أوله باء... إلخ.

والفعل الذي أوله ألف مرتب أيضًا، الألف مع الباء، ثم مع التاء، ثم مع الثاء..... إلخ[(١)].

وتحت الفعل المجرد ذكروا ماضيه ثم مضارعه ثم الأمر منه، ثم اسم الفاعل ثم اسم المفعول، يقدمون المبني للمعلوم على المبني للمجهول، ويقدمون المجرد على المزيد، على نحو الترتيب المعروف في النحو والصرف، ويقدمون المرفوع ثم المجرور ثم المنصوب، ويقدمون المفرد ثم المثنى ثم الجمع.

ويذكرون تحت كل كلمة (فعلا كانت أو اسما أو اسم فاعل... إلخ). الأحاديث التي جاءت فيها هذه الكلمة، مقتصرين من الحديث على الجملة التي فيها هذه الكلمة.

فمثلًا كلمة (أمر) توضع في أثناء الصفحة بعد انتهاء (أمد) ويذكر تحتها كل صور الفعل من ماض، فمضارع، فأمر، فاسم فاعل، فاسم مفعول. ثم المزيد منها (أمّر) بتشديد الميم ف (آمر) على وزن أفعل، ثم (تأمر) ثم (ائتمر) ثم (استأمر)، ثم (أمر)، ثم (أمير)، ثم (إمرة)، ثم (أمارة) بالهمزة المفتوحة ثم (إمارة) بالهمزة المكسورة ثم (آمر) أفعل تفضيل من (أمر).

---

(١) سوى مخالفات بسيطة منها مثلًا: « أم » فمقتضى الترتيب اللغوي أن تكون « أم » بدون تشديد الميم في أول الألف مع الميم وبالتشديد قبل آخر الألف مع الميم بقليل أي عند الألف مع الميم مع الميم إذ الميم المشددة أصلها ميمان. لكنه خالف فوضع « أم » المشددة الميم مع المخففة في بداية الألف مع الميم وهكذا في كل الحروف.

وبعد أن يذكر الجملة من الحديث تحت الكلمة التي هي من هذه الجملة يذكر بجوارها من أخرج هذا الحديث من أصحاب الكتب التسعة، بادئًا بالكتاب الذي تطابق روايته الجملة المذكورة حرفيًا، ويحدد المكان في هذا الكتاب، بأن يذكر اسم الكتاب، والباب. أو اسم الكتاب ورقم الحديث أو الجزء والصفحة.

ومن باب الاختصار استعمل لهذه الكتب التسعة رموزًا (وضع مفتاح هذه الرموز في نهاية كل صفحتين متقابلتين) ويذكر اسم الكتاب باختصار فمثلًا كتاب « صلاة المسافرين وقصرها » في صحيح مسلم يكتبه « مسافرين » وكتاب « وقوت الصلاة » في الموطأ يكتبه « صلاة ».

وهذا جدول برموز الكتب التسعة، وكيفية تحديده الحديث فيها:

١ - صحيح البخاري: رمزه: (خَ)، ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذي فيه الحديث.

٢ - سنن أبي داود: رمزه: (دَ)، ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذي فيه الحديث.

٣ - سنن الترمذي: رمزه: (تَ)، ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذي فيه الحديث.

٤ - سنن النسائي: رمزه: (نَ)، ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذي فيه الحديث.

٥ - سنن ابن ماجه: رمزه: (جهَ)، ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذي فيه الحديث.

٦ - سنن الدارمي: رمزه: (ديَ)، ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذي فيه الحديث.

٧ – صحيح مسلم: رمزه: (مَ)، ويذكر الكتاب، ورقم الحديث في هذا الكتاب.

٨ – موطأ مالك: رمزه: (طَ)، ويذكر الكتاب، ورقم الحديث في هذا الكتاب.

٩ – مسند أحمد: رمزه: (حمَ)، ويذكر رقم الجزء، ورقم الصفحة التي فيها الحديث.

وهذه الرموز سار عليها مؤلفو الكتاب إلا في الثلاث وعشرين صفحة الأولى من الجزء الأول، فإنهم استعملوا في سنن ابن ماجه رمز (ق) وفي مسند أحمد رمز (حل) وبقية الرموز كما هنا.

ورموز الكتاب حفظها سهل، وتلاحظ أنهم يضعون خطًّا فوق الحرف المرموز به كنوع من زيادة البيان.

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا أردت تخريج حديث بواسطة هذا الكتاب فخذ أظهر كلمة من حديثك – وكلما كانت الكلمة غريبة كان الوصول أسهل – وجَرِّدها، وابحث عنها في المعجم، فإذا وصلت إلى مجردها فانظر وردت في الحديث على أي شكل (ماض – مجرد أو مزيد – مضارع، اسم فاعل...... إلخ) ثم انظرها في محلها تجد الجملة التي هي فيها مذكورة أمامك وبجوارها رموز الكتب التي ورد الحديث فيها، وتحديد مكان الحديث في هذه الكتب. وما عليك حينئذ إلا أن تفك الرموز وتراجع المواطن التي ذكرها لك، والتي هي تخريج حديثك.

وبالمثال يتضح المقال كما يقولون:

فمثلًا لو أردنا تخريج حديث أنس: « **لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه** » فإننا نأخذ منه مثلًا كلمة « يحب » ونُجرِّدُها بأن نأتي منها بالماضي

المجرد، فيكون « حبّ » نبحث عنها في حرف الحاء مع الباء، وفعلا نجدها في الجزء الأول ص٤٠٥ (أحب) فنبحث عن جملة الحديث الذي معنا فنجدها في ص٤٠٧ هكذا.

.... حتى يحب لأخيه أو قال: لجاره ما يحب لنفسه.

مَ ايمان ٧١، ٧٢ - خَ ايمان ٧ - تَ قيامة ٥٩

نَ ايمان ١٩(**)[١]، ٣٣ - جهَ مقدمة ٩، جنائز ١

دىَ استئذان ٥، رقاق ٢٩ - حم ١/ ٨٩

٣/ ١٧٦، ٢٠٦، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٩

وبيان ذلك كالآتي:

أخرجه مسلم في كتاب الإيمان حديث رقم ٧١، ٧٢.

وأخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب رقم ٧.

وأخرجه الترمذي في كتاب القيامة باب رقم ٥٩

و أخرجه النسائي في كتاب الإيمان باب رقم ١٩ وكرر هذا اللفظ في هذ الباب. وفي باب رقم ٣٣ من نفس الكتاب.

وأخرجه ابن ماجه في المقدمة باب رقم ٩ وفي كتاب الجنائز باب رقم ١.

وأخرجه الدارمي في كتاب الاستئذان باب رقم ٥ وفي كتاب الرقاق باب رقم ٢٩.

وأخرجه أحمد في مسنده ج ١ ص ٨٩ وجزء ٣ ص ١٧٦، ٢٠٦، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٩.

وما عليك بعد ذلك إلا أن ترجع إلى هذه الكتب وتبحث عن الأماكن التي

---

(١) وضع نجمة على رقم الباب دليل على أن الحديث كرر في هذا الباب مرتين، ووضع نجمتين دليل على أنه كرر ثلاث مرات، وكذا لو وضعت النجمة على رقم الصفحة.

حدد وجود الحديث فيها وتطلع عليها لتنظر هل هو الحديث الذي معك أم لا ؟.

فمثلًا تأخذ كتاب البخاري وتفتح كتاب الإيمان باب رقم ٧ فتجده باب « من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه » جـ١ ص٥٦ من فتح الباري، وتجد حديثك هذا فيه فتطمئن على وجوده فيه، وبدلًا من أن نكتب أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب (٧) بدلًا من ذلك نكتب:

أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب « من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه » وتذكر الجزء والصفحة والطبعة فتقول جـ ١ ص٥٦ ط السلفية.

- وعلى ذلك تكون صورة التخريج كما يلي:

أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير جـ١ ص ٢٢٠ ط الشعب.

وأخرجه البخاري في الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه جـ١ ص٥٦ ط السلفية.

وأخرجه الترمذي في أبواب صفة القيامة آخر باب منه جـ ٧ ص ٢١٨ من تحفة الأحوذي طبع الفجالة الجديدة الناشر محمد عبد المحسن الكتبي.

وأخرجه النسائي في كتاب الإيمان وشرائعه باب علامة الإيمان جـ ٨ ص ١٠١ من طريقين وفي باب علامة المؤمن ص ١٠٩.

وأخرجه ابن ماجه في المقدمة باب في الإيمان جـ ١ ص ٢٦ طبع عيسى الحلبي.

وأخرجه الدارمي في كتاب الرقاق باب لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه جـ ٢ ص ٢١٦.

وأخرجه أحمد في مسنده جـ ٣ ص ١٧٦، ٢٠٦، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٩.

ولعلك لاحظت أنني بعد الرجوع إلى الكتب تركت ثلاثة مواطن ذكرها المعجم ولم أذكرها من الكتب هنا - راجع التخريج السابق من المعجم - وهذه المواطن هي:

الموضع الأول: في سنن ابن ماجه في كتاب الجنائز باب رقم ١ ولقد فتحته جـ ١ ص ٤٦١ فوجدت:

أولًا: الحديث عن علي والذي معنا عن أنس.

ثانيًا: أن الحديث الذي فيه مختلف عن الحديث الذي معنا في اللفظ تمامًا، غاية الأمر أنه يصبح شاهدًا له، فنقول وله شاهد عن علي بلفظ قال رسول اللَّه ﷺ: « **للمسلم على المسلم ستة بالمعروف: يسلم عليه إذا لقيه، ويجيبه إذا دعاه، ويشمته إذا عطس، ويعوده إذا مرض، ويتبع جنازته إذا مات، ويحب له ما يحب لنفسه** » أخرجه ابن ماجه، هذا الشاهد في كتاب الجنائز باب ما جاء في عيادة المريض جـ١ ص ٤٦١.

الموضع الثاني: (أي: من المواضع التي ذكرها المعجم في تخريج الحديث ولم أذكرها).

في سنن الدارمي في كتاب الاستئذان باب رقم٥، وقد تركته؛ لأنه بالكشف يتضح أنه حديث علي الذي سبق ذكره من ابن ماجه، فتقول بعد تخريج الشاهد من ابن ماجه وأخرجه (أي هذا الشاهد) الدارمي في الاستئذان، باب في حق المسلم على المسلم جـ٢ ص ١٨٨.

الموضع الثالث:

في مسند أحمد جـ١ ص ٨٩ وهو أيضًا حديث علي السابق، فتذكر في تخريج هذا الشاهد أنه أخرجه أحمد في مسنده جـ١ ص ٨٩. اهـ تخريج الحديث والكلام عليه.

وقد تتساءل ألا يمكن تخريج هذا الحديث: « **لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه** » من كلمة منه غير كلمة « يحب » ؟

وأجيبك: نعم ؛ يمكن تخريجه من كلمة غيرها، ولسوف أتتبع كلماته معك، غير أنه يجب أن تعلم بادئ ذي بدء أنه لا يمكن تخريجه بالحروف، فلا يمكن تخريجه من « لا »، ولا من «حتى»، ولا من « ما »، أما ما عدا الحروف فيحتمل تخريجه منه، وهاك البيان.

فكلم « يؤمن » تجدها في المعجم جـ١ ص ١٠٨ « **لا يؤمن أحدكم حتى يحب....**» إلخ وفيها نحو التخريج المتقدم.

وكلمة « أحد » والتي في المعجم جـ ١ ص ٢٣ لا يمكن تخريج الحديث بها إذ ليس مذكورًا فيها.

وكلمة « أخيه » والتي في المعجم جـ١ ص٣٤ نجد الحديث تحتها في العمود الأول من ص٣٥ ونحو التخريج المتقدم مذكور له.

وكلمة « لنفسه » والتي في المعجم جـ٦ ص ٥٠٦ لا يمكن تخريج الحديث منها إذ ليس له ذكر فيها. وعليه فيمكن تخريج هذا الحديث الذي معنا من إحدى ثلاث كلمات فيه وهي « يؤمن » « يحب » « أخيه » والأفضل تراجعها جميعًا.

وأرجو أن يكون قد اتضح لك أن المعجم قد يعطيك لفظة الحديث الذي معك وعندما ترجع إليها في الكتب تجد أنها من حديث آخر، كما في كلمة «**يحب لأخيه**» التي ذكرها من حديث أنس الذي معنا، ومن حديث علي أيضًا الذي ذكرته لك عند ابن ماجه والدارمي وأحمد.

فهو يجمع الكلمة الواحدة من أحاديث مختلفة المعنى.

وراجع كذلك تخريج حديث: «**من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**» إذا خرجته من كلمة « فليتبوأ » والتي في جزء ١ ص ٢٢٩ تجد أنه ذكر له

كثيرًا من المواضع، فإذا ذهبت إلى الكتب تجد أن ما ذكره من أنه في كتاب المناقب باب (٥) من البخاري، ومن أنه في حديث ١١٢ من كتاب الإيمان من صحيح مسلم ليس صحيحًا، إذ المذكور في الموضعين حديث آخر هو: «**ومن ادعى قومًا ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار**».

وتجد أيضًا أن ما ذكره من أنه رأى الحديث - في مسند أحمد ١/١٣١ ليس صحيحًا، وإنما الذي فيه حديث: «**من كذب في الرؤيا متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**».

فهو جمع كلمة: «**فليتبوأ مقعده من النار**» من حديث «**من كذب علي....**» إلخ ومن حديث «**من ادعى...**» إلخ ومن حديث «**من كذب في الرؤيا...**» إلخ وذكرها جملة دون تمييز، وهذا مما يؤخذ عليه وسيأتي جماع ذلك.

إحالته:

وعندما تستعمل هذا الكتاب في الكشف على حديث فتجد الكلمة التي يمكن أن يكون حديثك تحتها فلربما تجد بجانبها كلمة «راجع كلمة كذا وكلمة كذا» وبعد ذلك كلمات قد تكون كثيرة فكيف الأمر حينئذ؟.

وأوضح لك ذلك بأن الكلمة التي تريد أن تبحث عن حديثك تحتها؛ لأنها كلمة منه إذا وجدت بجانبها كلمات مسبوقة بكلمة «راجع» فابحث في هذه الكلمات[1] هل فيها كلمة من حديثك أم لا؟ فإن كان فيها كلمة فابحث عن حديثك في الكلمة التي معك أولًا، ثم ارجع إلى الكلمة التي وجدتها من حديثك في الكلمات التي طلب منك أن تراجعها، فإنك قد تجد حديثك تحت الكلمة التي معك، وتحت الكلمة التي أحالك عليها، وقد تجده تحت الكلمة التي أحالك عليها فقط.

(١) وهي مرتبة فيه على حروف الهجاء.

وأيضًا بالمثال يتضح المقال:

فمثلًا: حديث: « **إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع** » نأخذ كلمة « العلم » فنجدها في المعجم جـ٤ ص ٣٣٠ العمود الأول « علم » ونجد بجانبها « راجع ...» وعدّد ثمانيًا وأربعين كلمة بالبحث فيهن وجدت كلمة « أجنحتها » والتي معنا في الحديث وقبل الرجوع إلى « أجنحتها » بحثت عن الحديث تحت كلمة «العلم» أولًا فلم أجده، فذهبت إلى كلمة «أجنحتها» بالبحث عن « جنح » ثم « جناح » فوجدت « جناح » في الجزء الأول ص٣٨٤ العمود الأول، فوجدت حديثنا فيها ص٣٨٥ العمود الأول أول كلمة وتخريجه مذكور.

وفي حديث: « **من أعتق شقصًا له من عبد وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق** ».

تجد أنه في كلمة « قيمة » أحال على « العدل » ومع ذلك خرج الحديث في « قيمة » بل وبأكثر مما في العدل.

ومن هنا أوصيك بأنه إذا أحالك فلا ترجع إلى الكلمة المحال عليها إلا بعد أن تبحث عن حديثك في الكلمة التي معك أولًا.

المعجم والصحابي:

سبق أن قلت لك - في المقدمة -: إن الحديث يسمى باسم الصحابي الذي رواه ولو طلب منك تخريج حديث أبي هريرة قال: قال رسول اللّه ﷺ: « **من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار** ». فإن عليك أن تخرج هذا المتن عن أبي هريرة فقط، فإن جاء عن أنس فلا، وإن جاء عن الزبير فلا، وإن جاء عن علي فلا، غاية الأمر أن ما جاء عن هؤلاء إنما هو شاهد لما جاء عن أبي هريرة.

وهنا أقول لك إن المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - وهو الكتاب

الذي نتحدث عنه - لا يتقيد بالصحابي فهو يذكر لك مواضع ورود هذه الجملة من الحديث دون بيان الصحابي الذي روى هذا الحديث[١]، ومن ثم فعليك حينئذ أن ترجع إلى الكتب التي بَيَّنَ ورود هذه الجملة من الحديث فيها لتتحقق أولا من وجود حديثك فيها، ولأجل أن تعرف أي هذه الروايات عن الصحابي الذي معك. فما كان موافقًا لحديثك في معناه وفي راويه الأعلى - الصحابي فمن دونه إذا كان الحديث مرسلًا - فهو تخريج حديثك، وما كان مخالفًا لحديثك فليس تخريجًا مطلقًا ولا صلة لك به، وما كان موافقًا لحديثك ولو في المعنى لكنه عن صحابي غير الصحابي الذي معك فهو شاهد لحديثك، تذكره بعد تخريج حديثك وتذكر تخريجه، فبعد أن تذكر تخريج حديثك من الكتب التي أخرجته تقول: وله شاهد عن فلان[٢] أخرجه فلان[٣] في كتاب كذا، باب كذا، جزء كذا، صفحة كذا. وأخرجه أيضًا فلان... إلخ تخريج هذا الشاهد.

كتب المعجم:

سبق أن قلت لك: إن المعجم يذكر لك من أخرج الحديث من أصحاب الكتب التسعة، وأنه يحدد مكان الحديث فيها كما يلي:

بيان الكتاب ورقم الباب في البخاري، والترمذي، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي. وذلك في كل الكتب إلا في كتاب التفسير فإنه يذكر رقم

---

(١) راجع حديث: «**من كذب علي متعمدًا...**» إلخ من الفتح الكبير جـ٣ ص ٢٣٤ - ٢٣٥ وخرجه من المعجم لترى كيف أنه عن كثير من الصحابة كما في الفتح الكبير، وأن المعجم ساقه دون بيان لرواية كل صحابي.

(٢) وتذكر اسم الصحابي راوي الشاهد.

(٣) وتذكر اسم من أخرج الشاهد من الأئمة كالبخاري مثلًا.

السورة ورقم الحديث فيها، وهذا في البخاري والترمذي.

بيان الكتاب ورقم الحديث في هذا الكتاب في صحيح مسلم، وموطإ مالك. بيان الجزء والصفحة في مسند أحمد.

ويبقى سؤال هو: في أي طبعة من طبعات هذه الكتب نجد هذا الترقيم؟

والجواب: أن بعض هذه الكتب طبع طبعات مرقمة موافقة تمامًا للمعجم، وهذه أمرها سهل وهين، وبعضها رقَّم مؤلفو المعجم نسخهم ولم تطبع كما رقموا، وهاك الحديث على كل كتاب:

١- صحيح البخاري:

طبع مرقمًا بما يتفق مع المعجم تمامًا، لكن طبعته بهذا الترقيم كانت مع شرحه المسمى «فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر» فإن أردت نسخة موافقة للمعجم فعليك بـ«فتح الباري» طبع السلفية التي رتب كتبها ورقم أحاديثها المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

٢- صحيح مسلم:

إذا أردت نسخة موافقة للمعجم تمامًا فهي طبعة عيسى البابي الحلبي التي اعتنى بها ورقم أحاديثها المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

ولقد ذكر مؤلفو المعجم في أول الجزء الأول ترقيما لأحاديث صحيح مسلم بأن ذكروا الكتاب والأحاديث ذات الأرقام عشرة ومضاعفاتها، فذكروا الحديث رقم (١) ورقم (١٠) ورقم (٢٠) ورقم (٣٠) وهكذا، فإذا رقمت نسختك على ما حددوه كانت قريبة جدًّا إن لم تكن موافقة تمامًا لما في المعجم.

٣ - سنن الترمذي:

تعتمد على الطبعة التي حقق الشيخ أحمد شاكر جزءين منها، وحقق الشيخ

محمد فؤاد عبد الباقي الجزء الثالث، وأتمها بتحقيق الرابع والخامس الشيخ إبراهيم عطوة عوض.

٤ - سنن أبي داود:

تعتمد على الطبعة التي حققها الشيخ محيي الدين عبد الحميد أو غيرها لكن الأولى أفضل وترقم نسختك بنفسك.

٥ - سنن النسائي:

تعتمد على أي طبعة ولتكن طبعة مصطفي الحلبي ورقم أبواب نسختك.

٦ - سنن ابن ماجه:

تعتمد على طبعة عيسى الحلبي والتي حققها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. وهي مرتبة مرقمة طبق المعجم.

٧ - سنن الدارمي:

تعتمد على الطبعة التي حققها وصححها وخرج أحاديثها الشيخ عبد اللَّه هاشم يماني (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م) وهي مرقمة طبق المعجم.

٨ - موطأ مالك:

تعتمد على طبعة عيسى الحلبي والتي حققها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي وأحاديثها مرقمة طبق المعجم تمامًا.

ولقد ذكروا في مقدمة الجزء الأول من المعجم أسماء كتب الموطإ، وذكروا أيضًا كيفية اختصارهم لها.

٩ - مسند أحمد:

تعتمد على طبعة المطبعة الميمنية، والتي صورتها بيروت، وتقع في ستة أجزاء، وتجزئتها وصفحاتها طبق المعجم.

للكتاب وعليه:

يمتاز الكتاب بما يلي:

١ - أنه يمكن تخريج الحديث منه دون معرفة راويه الأعلى ودون معرفة أوله. وإنما يكفي أن يعرف الباحث أي جملة من الحديث بل تكفي كلمة من كلمات الحديث خاصة إذا كانت غريبة.

٢ - أنه يدل على وجود الحدْيث في كتاب كذا ويحدد مكان وجوده في هذا الكتاب بدقة، فهو يفيد أن الحديث في صحيح البخاري مثلًا ثم يحدد مكان وجوده في صحيح البخاري، إذ يذكر الكتاب ورقم الباب، ومن ثم فإن الباحث يصل إلى بغيته به بسرعة.

٣ - أنه حل مشكلة مسند الإمام أحمد، فلقد كان الباحث إذا قيل له هذا حديث في مسند أحمد يضيق ذرعًا؛ لأن هذا سيكلفه الكثير والكثير للبحث عنه.

٤ - أنه للكتب الستة وغيرها إذ يشمل الكتب الستة ومسند أحمد وموطأ مالك وسنن الدارمي.

٥ - أنه يمكن الاستعانة به إلى حد ما في الموضوعات فمن رام الكتابة في موضوع « الصبر » مثلًا بحث عن مادة « صبر » فإنه يجد فيها خيرًا كثيرًا، وكذا إذا أراد مثلًا موضوع الإيمان، أو الأمانة، أو ما إلى ذلك.

ويؤخذ عليه:

١ - أنه يجمع الكلمة من عدة أحاديث - كما تقدم في حديث « **... حتى يحب لأخيه ....**» وحديث « **من كذب عليَّ متعمدًا ...**» فمن ثم لا يمكن الاعتماد عليه، بل لا بد من الرجوع إلى الكتب الأصلية، وأيضًا فإن الباحث يرجع إلى العديد من المواضع فيجد حديثه في بعضها دون البعض الآخر، وفي هذا نوع مشقة.

٢ - فيه نوع تقصير من حيث الترتيب اللغوي - تقدم شيء من ذلك -.

٣ - قد يسقط تخريج بعض الأحاديث حتى ليظن الإنسان أنها ليست في الكتب التسعة، ويسقط تخريج بعض الأحاديث من بعض الكتب التسعة، وإهماله للترمذي كثير.

٤ - أنه تخريج من تسعة كتب فقط، وليست هذه هي السنة بكاملها، فلا يظن ظان أنه المصدر الكامل للتخريج، فهناك مستدرك الحاكم، وصحيح ابن حبان، والصحاح لابن السكن، وصحيح ابن خزيمة، وهذه أحاديثها صحيحة. وغيرها كثير من كتب السنة. وليس هذا عيبًا في الكتاب وإنما هو مما يجب أن ينبه إليه الطلاب حتى يبحثوا في غيره ولا يعولوا عليه وحده.

٥ - والكتاب يربي في مَنْ يعتمد عليه من طلاب الحديث بلادة الذهن في فهم فحوى الحديث ومعرفة أبواب الكتاب، فإن المؤلفات الأخرى كالجامع الصغير، وكنز العمال حينما تفيد الطالب أن الحديث أخرجه البخاري مثلًا تجعله يراجع معلوماته، ما كتب البخاري؟ وأي كتاب أقرب لهذا المعنى؟ ويقلب في عناوين الكتب، وعناوين الأبواب، فتتربى عنده ملكة فهم فحوى الحديث، وخبرة بمناهج المؤلفين في السنة.

هذا والكتاب في جملته طيب، وهو مطبوع في ليدن في سبع مجلدات. طبع الأول في سنة ١٩٣٦ والأخير في سنة ١٩٦٩ وكانت المساعدات المالية في طبعه من المجامع العلمية البريطانية، والدنمركية، والسويدية، والهولندية، والأنيسكو، والك ف. س. هـ، والهيئة الهولندية للبحث العلمي البحت، والاتحاد الأممي للمجامع العلمية. وكانت هذه الطبعة محدودة جدًّا، وعالية الثمن حتى ليصعب شراؤها على جل الباحثين فهيأ اللَّه الكريم بعض الناشرين لتصويرها ونشرها فعمت وذاعت والحمد للَّه رب العالمين.

ويبدو أن السبعة أجزاء ليست هي الكتاب كله ففي الكتاب إحالات على فهرس الأماكن، وفهرس الأشخاص، وفهرس الآيات القرآنية، وكل ذلك غير موجود. فإما أنه لم يطبع، أو لم يؤلف ويحتمل أن يكون ألف وطبع ولكن لم يصور، وإن كان هذا بعيدًا.... واللَّه أعلم.

ظهر الجزء الثامن منذ فترة[١] وفيه:

١ - تاريخ مشروع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث.

٢ - إرشادات للقارئ.

٣ - فهرس أسماء الأعلام (الأشخاص).

٤ - فهرس الأماكن (الأسماء الجغرافية).

٥ - فهرس أسماء سور القرآن الكريم وآياته.

٦ - فهرس آي القرآن الكريم على ترتيب السور وآياتها.



(١) ظهر في هولندا سنة ١٩٨٧ م، ونشر في الدول الإسلامية سنة ١٩٨٨م.

كتب مؤلفة في هذه الطريقة
أذكرها إجمالاً

ومن المؤلفات في هذه الطريقة - طريقة التخريج بألفاظ الحديث - ما يلي:

- فهرس صحيح مسلم الذي وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ضمن مجموعة الفهارس التي وضعها لصحيح مسلم، فالفهرس السادس من هذه الفهارس[١] فهرس على هذه الطريقة.

- فهرس سنن أبي داود الذي وضعه ابن بيومي للأجزاء التي شرحها الشيخ محمود خطاب السبكي وهو الفهرس الرابع[٢] (الألفاظ).

وبمشيئة اللَّه تعالى سأحدثك عن هذين الكتابين عند الكلام على فهارس الكتب السبعة.



(١) ويقع في الجزء الخامس ص ٤٦٤.

(٢) ص ٦٠.

الطريقة الثالثة
التخريج بواسطة الراوي الأعلى

تقديم

كتب الأطراف

كتاب « تحفة الأشراف »

كتاب « النكت الظراف على الأطراف »

كتاب « ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث »

كتب المسانيد

كتاب « مسند الإمام أحمد بن حنبل »

الطريقة الثالثة
التخريج بواسطة الراوي الأعلى

يعتمد التخريج بهذه الطريقة على معرفة الراوي الأعلى، والراوي الأعلى قد يكون صحابيًا إذا كان الحديث متصل الإسناد، وقد يكون تابعيًا إذا كان الحديث مرسلًا. والمؤلفون على هذه الطريقة رتبوا الأحاديث على الراوي الأعلى، فوضعوا تحت كل صحابي أحاديثه، وتحت كل تابعي أحاديثه. فإذا عرفت الراوي الأعلى فابحث عنه في هذه الكتب، وحينما تقف عليه ابحث في أحاديثه فإنك تجد حديثك وتجد معه من أخرجه من أئمة السنة.

أما إذا كنت لا تعرف الراوي الأعلى للحديث فإنه لا يمكنك استعمال هذه الطريقة، وعليك أن تسلك طريقة أخرى من طرق التخريج، نعم يمكنك إذا سلكت طريقة أخرى فعرفت منها الصحابي أن تعود إلى هذه الطريقة فتنتفع بها، فإنها قريبة، وبها فوائد عديدة ستتضح لك عند الكلام على كتبها.

مزايا هذه الطريقة:

١ - أنها قريبة، فالمؤلفون عليها يعطون القارئ من أخرج الحديث، والكتاب الذي فيه، وهذا يقرب عليه مشوار التخريج، بخلاف الطريقة الأولى التي تعطي من أخرج الحديث من الأئمة فقط دون ذكر الكتاب.

٢ - أنها كثيرة الفوائد، ففيها مقارنة الأسانيد مما معه تظهر فوائد عديدة، فضلًا عما يذكره مؤلفوها من فوائد.

عيوبها:

١ - أنه لا يمكن استعمالها إلا بمعرفة الراوي الأعلى للحديث.

٢- ترتيب الأحاديث تحت الراوي فيه شيء من البعد إذ لم ترتب الأحاديث

على نحو يقرب، والكتاب الذي رتبت فيه الأحاديث (مثل تحفة الأشراف) رتبت بناء على الرواة مما أبعد المراد نوعًا ما.

المؤلفات فيها:

والمؤلفات في هذه الطريقة متعددة، وهي صنفان:

أ - كتب الأطراف.

ب - كتب المسانيد.

وسأحدثك بمشيئة اللَّه - سبحانه وتعالى - عن الصنفين.

❁ ❁ ❁

أولًا: كتب الأطراف

تعريف الأطراف:

من أنواع المؤلفات في الحديث كتب الأطراف، ويعنون بها الكتب التي تجمع أحاديث كتاب فأكثر، على أن تذكر أحاديث كل صحابي على حدة، يكتفون في المتن بما يدل عليه، فيذكر المؤلف جزءًا منه، أو جملة من عنده تدل عليه[١]، أما الأسانيد فمنهم من يقتصر على ذكر بعضها اختصارًا، ومنهم من يذكرها كاملة، ليقارن بينها، ويتبين ما فيها.

قال في الرسالة المستطرقة: كتب الأطراف هي التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده، إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة[٢]. اهـ.

فإذا كان كتابٌ لأطراف الكتب الستة مثلًا، فمعناه جمع أحاديث كل صحابي على حدة من الكتب الستة، مقتصرين على جزء من المتن، أو ما يشير إليه وإن لم يكن منه، على أن يورد الحديث بكل طرقه من الكتب الستة عن هذا الصحابي، فإذا طالعت هذا الكتاب تكون قد اطلعت على جميع طرق الأحاديث المكررة في الكتب الستة.

وغني عن البيان أن كتب الأطراف تخدم الأسانيد فتبين ما فيها من انقطاع أو إعضال، وتعين المبهم، وتميز المهمل إلى آخر فوائد جمع الطرق، أما هي في المتون فلا تخدمها إلا من حيث التخريج وخدمة الأسانيد.

وإليك إجمال لفوائد الأطراف.

---

(١) كقوله حديث قصة الرُّبَيِّع بنت النضر حديث رقم ٧٦٦ جـ ١ ص ٢٠٦ في تحفة الأشراف.

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٢٥.

فوائد الأطراف:

لكتب الأطراف فوائد عدة منها:

١ - جمع طرق الحديث من الكتب التي وضع لها كتاب الأطراف، فيعرف إن كان متواترًا أو مشهورًا أو عزيزًا أو غريبًا.

وحينما نحكم عليه بشيء من ذلك فإنما هو حكم نسبي، أي: بالنسبة للكتب التي وضع لها كتاب الأطراف، فمثلًا لو وجدنا حديثًا غريبًا في أطراف الكتب الستة، فهو غريب بالنسبة لما هو في الكتب الستة، لكن قد يوجد له طرق أخرى في غير الستة تزيل غرابته وتجعله عزيزًا أو مشهورًا.. إلخ اللهم إلا المتواتر فلو ثبت التواتر من عدة كتب فقد ثبت ولا تزيده بقية الكتب شيئًا.

٢ - جمع طرق الحديث من الكتب التي وضع لها كتاب الأطراف لمقارنة الطرق ببعضها، ولذلك فوائد لا تحصى منها: بيان ما في الإسناد من انقطاع، ومعالجة ما في الإسناد من سقط، وتمييز المهمل من الرواة، وتعيين المبهم، ومعرفة اسم من ذكر بكنيته إذا ذكر من طريق آخر باسمه، وبالجملة تحديد أشخاص الرواية، مما يترتب عليه نفع عميم، وهو أصل أصيل عند الأئمة في نقدهم الأسانيد، وكلامهم في العلل.

٣ - سلامة النص، فنسخة الأطراف - أو نسخُه - نسخة أخرى لأسانيد الكتب التي وضع لها كتاب الأطراف، وبمراجعتها يمكن تصحيح النص والوصول به إلى السلامة.

٤ - معرفة من أخرج الحديث من الأئمة، وأماكن ذكره في كتبهم.

ولا تظن أن الأطراف للأسانيد كالمسانيد للمتون، فكتب المسانيد فيها جمع مرويات كل صحابي على حدة، دون جمع ألفاظ كل متن، ولو كانت كذلك لكانت مقابلة للأطراف، ويبدو لي - والله أعلم - أن المحدثين اهتمو

بالأطراف من باب الاهتمام بالإسناد الذي لا يقصد لذاته، وإنما يقصد لصحة وسلامة المتن، ولم أقف على مؤلف لهم يقوم في عالم المتن مقام الأطراف في عالم الإسناد.

المؤلفات في الأطراف:

ولقد حظي هذا النوع من التأليف باهتمام عدد من الأئمة، نظرًا لما رأوا فيه من الأهمية، حتى قيل « محدث بلا أطراف كإنسان بلا أطراف » فألف فيه:

* الحافظ الإمام أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي المتوفى سنة أربعمائة كتابه « أطراف الصحيحين ».

* والحافظ الإمام خلف بن حمدون الواسطي المتوفى سنة إحدى وأربعمائة كتابه « أطراف الصحيحين » أيضًا.

* وألف الحافظ شمس الدين أبو الفضل محمد بن طاهر بن أحمد المقدسي المعروف بابن القيسراني والمتوفى سنة سبع وخمسمائة كتابه « أطراف الكتب الستة ».

* وألف الحافظ أبو القاسم على بن أبي محمد الحسن الدمشقي الملقب ثقة الدين والمعروف بـ « ابن عساكر » والمتوفى سنة إحدى وسبعين وخمسمائة كتابه « الإشراف على معرفة الأطراف » جمع فيه أطراف السنن الأربع (أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه).

* وألف الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي المتوفى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة كتابه « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » جمع فيه أطراف الكتب الستة وما يجري مجراها، من مقدمة صحيح مسلم، ومراسيل أبي داود، والعلل والشمائل للترمذي، وعمل اليوم والليلة للنسائي، وسيأتي إن شاء اللّٰه تعالى.

* وألف الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني الشهير بابن حجر المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة كتابه «إتحاف المهرة بأطراف العشرة» وهي الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، ومسند الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، ومنتقى ابن الجارود، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، ومستخرج أبي عوانة وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني، وإنما زاد العدد واحدًا؛ لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه[١].

* وألف الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي المتوفى سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف كتابه «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث» جمع فيه أطراف الكتب الستة والموطأ، وسيأتي الحديث عليه إن شاء اللّٰه تعالى.

وغير هؤلاء كثيرون ألفوا في الأطراف[٢] لأهميتها، وسوف أحدثك عن ثلاثة كتب من كتب الأطراف هي:

١ - «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي.

٢ - «إتحاف المهرة بأطراف العشرة» لابن حجر.

٣ - «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث» للنابلسي.

* * *

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٢٧.

(٢) راجع الرسالة المستطرفة ص ١٢٥ - ١٢٧.

كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»

المؤلف:

الإمام الحافظ المحقق، محدث الشام، جمال الدين أبو الحجاج يوسف ابن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبي المزي الدمشقي الشافعي.

ولد سنة أربع وخمسين وستمائة بظاهر حلب، ونشأ بالمزة إحدى قرى دمشق، وطلب العلم صغيرًا مبتدئًا بحفظ القرآن الكريم ثم بالفقه ثم باللغة، ثم طلب الحديث وارتحل في سبيله، فسمع بالشام، والحرمين، ومصر، والإسكندرية، وغير ذلك. سمع من نحو ألف شيخ منهم: الإمام النووي، والعز الحراني، وأبي بكر بن الأنماطي، والإربلي، وابن أبي الخير. ونسخ بخطه المليح المتقن كثيرًا لنفسه وللناس وتقدم في علم الحديث جدًّا.

قال الذهبي في ترجمته: وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها، والقائم بأعبائها، لم تر العيون مثله، عمل تهذيب الكمال في مائتي جزء وخمسين جزءًا، وعمل كتاب الأطراف في بضعة وثمانين جزءًا، وخرج لنفسه وأملى مجالس، وأوضح مشكلات ومعضلات ما سبق إليها في علم الحديث ورجاله. وولي المشيخة بأماكن منها: الدار الأشرفية، وكان ثقة حجة كثير العلم، حسن الأخلاق، كثير السكوت، قليل الكلام جدًّا، صادق اللهجة، لم تعرف له صبوة، وكان يطالع وينقل الطباق إذا حدث، وهو في ذلك لا يكاد يخفى عليه شيء مما يقرأ، بل يرد في المتن والإسناد ردًّا مفيدًا يتعجب منه فضلاء الجماعة، وكان متواضعًا حليمًا صبورًا، مقتصدًا في ملبسه ومأكله، كثير المشي في مصالحه، ترافق هو وابن تيمية كثيرًا في سماع الحديث، وفي النظر في العلم، وكان يقرر طريقة السلف في السنة، ويعضد ذلك بمباحث نظرية

وقواعد كلامية، توفي ثاني عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة[١].

الكتاب:

وجد المزي - رحمه اللَّه - أن أبا مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي المتوفى سنة أربعمائة قد وضع كتابًا لأطراف الصحيحين، وأن خلف بن حمدون الواسطي المتوفى سنة إحدى وأربعمائة قد وضع أيضًا كتابًا لأطراف الصحيحين، كما وجد أن الحافظ علي بن الحسن المعروف بابن عساكر قد وضع كتابًا لأطراف السنن الأربع، فرأى أن يجمع بين أطراف الصحيحين وأطراف السنن ليكون كتابًا جامعًا لأطراف الكتب الستة[٢] صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه.

ورأي أن يجعل معها ما يجري مجراها فأضاف إليها:

- الأحاديث المعلقة عند البخاري.
- مقدمة صحيح مسلم.
- المراسيل لأبي داود.
- العلل الصغير للترمذي (وهو الذي في نهاية جامعه).
- الشمائل للترمذي.
- السنن الكبرى للنسائي.
- عمل يوم وليلة للنسائي (أفرده مع أنه أحد كتب الكبرى).
- فضائل علي للنسائي (أفرده مع أنه أحد كتب الكبرى).

وواضح من هذا أنه جمع أطراف سنن النسائي الصغرى المسماة

(١) تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٩٨.

(٢) وقد سبقه في وضع كتاب لأطراف الستة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعرف بابن القيسراني المتوفى سنة سبع وخمسمائة، ولست أدري هل اطلع على كتابه أولًا، بيد أن أغلب الظن أنه لم يطلع عليه.

بـ « المجتبي » وأطراف سنن النسائي الكبرى أيضًا.

رأى أن يجمع بين أطراف الصحيحين وأطراف السنن، وأطراف ما يجري مجراها معتمدًا على مجهود سابقيه - أبي مسعود الدمشقي، وخلف الواسطي، وابن عساكر - مضيفًا إلى مجهودهم مجهوده.

ولقد تجلى مجهوده في النقاط الآتية:

- زيادات زادها من عنده، وقد وضع قبلها حرف (ز) للدلالة على زيادتها.

- استدراكات استدركها عليهم، وقد ميز استدراكه على ابن عساكر بوضع حرف (ك) قبله.

- الاعتماد على أكثر من نسخة لكتب الأئمة، فلقد اعتمد سابقوه على نسخة واحدة، فاعتمد ابن عساكر على نسخة اللؤلؤي في سنن أبي داود مثلًا، فجاء المزي فاعتمد على كل النسخ الشهيرة.

ويسر اللّه له ذلك فقام بهذا وأتمه وسمي الكتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » قال في المقدمة: وأضفت إلى ذلك بعض ما وقع لي من الزيادات التي أغفلوها، أو أغفلها بعضهم، أو لم يقع له من الأحاديث ومن الكلام عليها، وأصلحت ما عثرت عليه في ذلك من وهم أو غلط، وسميته « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ».

ترتيب الكتاب:

* جمع المؤلف أسماء الصحابة الذين لهم رواية في الكتب الستة وما يجري مجراها، وقد بلغ عددهم ستة وثمانين وتسعمائة صحابي وصحابية (٩٨٦)[١].

---

(١) قال المحقق في المقدمة (٩٩٥) لكن من راجع الترقيم وجده كما قلت هنا، وقد رجع إليه المحقق في مقدمة الجزء الثالث عشر صفحة ٨.

* جمع أسماء التابعين ومن بعدهم ممن لهم رواية مرسلة أو مقطوعة في الكتب الستة وما يجري مجراها، وقد بلغ عددهم ٤٠٥ تابعي.

* رتب الصحابة والتابعين ومن بعدهم على حروف المعجم في اسم الراوي واسم أبيه.

* وضع تحت اسم كل صحابي (أو تابعي فمن بعده) ماله من أحاديث في الكتب الستة وما يجري مجراها، وقد بلغت هذه الأحاديث والآثار ١٩٥٩٥ حديثًا وأثرًا.

* الأحاديث تحت الصحابي لم يرتبها على أي نحو، وإنما إذا كان الصحابي من المكثرين فإنه يرتب أحاديثه على حسب الرواة عنه، فيرتب الرواة عنه على حسب حروف المعجم، ويضع تحت كل راو أحاديثه التي رواها عن هذا الصحابي.

* فإذا كان التابعي قد أكثر من الرواية عن هذا الصحابي، فإنه يرتب الرواة عنه - أي عن التابعي - على حروف المعجم أيضًا، ويضع تحت اسم كل تابع تابعي ما يرويه عن التابعي.

* فإذا كان أحد أتباع التابعين مكثرًا عن التابعي رتب الرواة عنه على حروف المعجم أيضًا، ووضع تحت اسم كل واحد من أتباع أتباع التابعين ما يرويه عن تابع التابعي، وهذا أنزل ما عنده.

ومثاله:

سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة[١].

وأيضًا:

إسرائيل بن يونس، عن جده أبي إسحاق السبيعي، عن الأسود، عن عائشة[٢].

---

(١) تحفة ج ١١ ص٢٥ حديث رقم ١٥١٤١.

(٢) تحفة ١١ / ٣٧٨.

ولقد رتب الصحابة على الأسماء، ثم الكنى، ثم المنسوبون إلى آبائهم أو أجدادهم، ثم المبهمات، ورتب المبهمات على الحرف الأول فما بعده فيمن روى عنهم، ثم المبهمات عن المبهمات، ثم النساء مرتبات على الحرف الأول فما بعده في الأسماء، ثم الكنى، ثم المبهمات من النساء، ثم المراسيل (مراسيل التابعين فمن بعدهم).

وطريقته أن يذكر الصحابي ثم يذكر تحته كلمة «حديث» ويذكر فوقها رموز من أخرج هذا الحديث، وفي المطبوعة تكتب الرموز بجانب كلمة «حديث» جهة اليمين لا فوقها، ويذكر طرفًا من الحديث أو ما يدل عليه، ثم يضع نقطًا، ثم يكتب غالبًا كلمة «الحديث» أي: اقرأ الحديث، أو إلى نهاية الحديث، ثم يذكر من أخرجه مستعملًا الرموز، ثم يذكر الكتاب الذي أخرجه فيه فيقول: في الصلاة أو يقول: في الصوم، ثم يذكر الإسناد، ثم يقول «به» أو «عنه» والمراد أن صاحب الكتاب كالنسائي مثلًا أخرج الحديث عن صاحب الترجمة وهو أنس مثلًا بهذا الإسناد.

وإذا كان للحديث عدة طرق تلتقي في أحد الرواة ثم تتحد بعده ذكر الجزء الذي تختلف فيه إلى الراوي الذي تلتقي فيه، ثم قال: ثلاثتهم أو رباعتهم مثلًا عن فلان - الراوي الذي التقوا فيه - ثم يسوق الإسناد منه إلى الصحابي آخر الإسناد.

ويرتب الأحاديث تحت الصحابي بحسب كثرة مخرجيها فما أخرجه الستة أولًا، ثم ما أخرجه الخمسة، ثم الأربعة... إلى آخره. هكذا إذا كانت الأحاديث تحت الصحابي دون ترتيب للتابعين أو من بعدهم، أما إذا رتب باعتبار التابعين فيرتب الأحاديث تحت التابعي أو تابع التابعي باعتبار كثرة مخرجيها أيضًا.

ويرتب الكتب على حسب الأصحية، فالبخاري أولًا، ثم مسلم، ثم أبو داود، ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم ابن ماجه.

وهذا مثال توضيحي:

* الجعد بن عثمان - وقيل ابن دينار - أبو عثمان البصري عن أنس.

م د ت حديث قال لي النبي ﷺ: يا بني.... م في الاستئذان (٦ : ١) عن محمد بن عبيد بن حِساب - د. في الأدب (٧٣) عن عمرو بن عون - ومسدد - ومحمد بن محبوب - ت في الاستئذان (٩٦) عن محمد بن عبد الملك ابن أبي الشوارب - خمستهم عن أبي عوانة عنه به. وقال ت: غريب من هذا الوجه. انتهى ما نقلته من التحفة[١] وإليك توضيحه:

وضع النجمة قبل الجعد معناه أنه يروي عن الصحابي، وهذه النجمة من وضع المحقق، وليست من وضع المؤلف، (اصطلح أن يضع اسم الصحابي كبيرًا (بحروف كبيرة) واسم التابعي قبله نجمة واحدة، وتابع التابعي قبل اسمه نجمتان، وتابع تابع التابعي قبل اسمه ثلاث نجمات) والرموز التي بجوار كلمة «حديث» معناها أن هذا الحديث أخرجه أصحاب هذه الرموز، أي: أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي، وحرف (م) معناه أن الحديث أخرجه مسلم، و«في الاستئذان» معناه أن مسلمًا أخرجه في كتاب الاستئذان[٢]، أما الأرقام التي بين قوسين (٦ : ٣١) فليست من وضع المؤلف، وإنما هي من وضع محقق الكتاب أراد أن يبين أن الحديث عند مسلم في الاستئذان[٢] الباب السادس، الحديث رقم ٣١، فالأرقام التي بين قوسين رقم الباب ورقم الحديث إن وجد.

---

(١) جـ ١ ص ١٦١، ١٦٢ رقم ٥١٤.

(٢) في الطبعة التي بين يديّ «الآداب».

« عن محمد بن عبيد بن حساب » أي: أن مسلمًا أخرجه عن هذا الراوي، والخط الذي بعد اسم الراوي دليل على أن السند ممتد لم ينته بعد. وحرف الدال معناه أخرجه أبو داود في الأدب باب رقم ٧٣ عن عمرو بن عون، وعن مسدد، وعن محمد بن محبوب، وأخرجه الترمذي في الاستئذان باب رقم ٩٦ عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب وقال: غريب من هذا الوجه، وهؤلاء - محمد بن عبيد، وعمرو بن عون، ومسدد، ومحمد بن محبوب، ومحمد بن عبد الملك، خمستهم يروون الحديث عن أبي عوانه عنه - أي: عن الجعد أبي عثمان البصري - عن أنس صاحب رسول اللّه ﷺ.

رموز الكتاب:

ولقد استعمل المؤلف رموزًا للكتب التي يستعملها كثيرًا من باب الاختصار، وهذه الرموز هي:

ع: معناه أن الحديث أخرجه الستة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

خ: أخرجه البخاري في صحيحه.

خت: أخرجه البخاري معلقًا.

م: أخرجه مسلم في صحيحه.

د: أخرجه أبو داود في سننه.

ت: أخرجه الترمذي في سننه.

تم: أخرجه الترمذي في الشمائل له.

س: أخرجه النسائي في السنن.

سى: أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة.

ق: أخرجه ابن ماجه القزويني.

ز: توضع في أول ما زاده المزي على سابقيه، للدلالة على أن هذا من زياداته.

ك: توضع في أول ما استدركه المزي على ابن عساكر، للدلالة على أن هذا من استدراكاته.

وهذه الرموز ذكرها المؤلف في أول الكتاب[١]، وقد وضعها المحقق في أسفل كل صفحتين متقابلتين.

أما الكتب التي يستعملها بقلة فلم يستعمل لها رموزًا، وإنما ذكرها بأسمائها، كالعلل الصغير للترمذي، والمراسيل لأبي داود.

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا أردت تخريج حديث بهذا الكتاب فلا بد أن تكون عالمًا باسم الصحابي الذي روى هذا الحديث، فإن كان من المكثرين كأبي هريرة، وابن عباس، وعائشة، فالأيسر أن تكون عالمًا بمن روى الحديث عنه من التابعين، وإلا احتجت لوقت أطول نوعًا ما، فإذا عرفت الصحابي فابحث عنه، وعلى كعب الأجزاء كتب المحقق أول اسم في الجزء وآخر اسم من أسماء الصحابة الموجودين فيه، وعلى ذلك فيمكنك من نظرة على الكعوب أن تعرف في أي الأجزاء الصحابي الذي تبحث عنه، فإذا وصلت إلى الصحابي فتتبع أحاديثه حتى تقف على حديثك، فإذا كان من المكثرين فاعلم أن المؤلف رتب تلاميذه على حروف المعجم فابحث عن اسم التلميذ وفق الحروف، فإذا وجدته فابحث تحته عن الحديث فستجده بسهولة جدًا، وإذا كنت لا تعرف الراوي عن الصحابي فتتبع أحاديث الصحابي دون النظر إلى التلاميذ فإنك ستصل بتوفيق اللَّه، فإذا وصلت فستجد كلمة «حديث» وبجانبها رموز من أخرج الحديث، وهذا الرموز سبق أن كلمتك عنها، ثم ستجد الحديث كله أو بعضه أو ما يدل

---

(١) ١ / ٦.

عليه، ثم يذكر من أخرجه، وفي أي كتاب أخرجه، ووضع المحقق رقم الباب ورقم الحديث إن وجد الأخير، وستجد أنه ذكر الإسناد، وهذا مهم جدًا فإنك ستقارن الأسانيد، وسيظهر لك فيها خير كثير.

وبالمثال يتضح المقال:

فإذا أردت تخريج حديث جابر بن عبد اللَّه أن رسول اللَّه ﷺ قال: « **إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل** ».

فإنك تبحث عن أحاديث جابر[1] فتجد الجزء الثاني مكتوبًا على كعبه « أهبان - جودان » أي أنه يشتمل على أحاديث الصحابة الذين أسماؤهم بين « أهبان » و« جودان » ولما كان جابر يقع في هذه الدائرة فإنا نبحث عنه في هذا الجزء فنجد أحاديثه فيه، فنتتبع الأحاديث لنصل إلى حديثنا، ولما كان جابر من المكثرين رتب المؤلف - رحمه اللَّه - تلاميذه على حروف المعجم، ولما كان الإسناد معلومًا عندي فإن الراوي عن جابر هو واقد الأنصاري فأبحث عن واقد فأجده[2]، وأجد الحديث هكذا:

٨٣ * واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ الأنصاري الأوسي المدني عن جابر.

٣١٢٤ حديث: « **إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل** » د. في النكاح (١٩) عن مسدد، عن عبد الواحد بن زياد، عن محمد بن إسحاق، عن داود بن حصين، عنه به كذا قال، والمعروف واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ. اهـ.

ومعنى هذا أن الحديث أخرجه أبو داود في النكاح باب رقم ١٩ بهذا

---

(١) ص ١٦٥.

(٢) ص ٣٨٥.

الإسناد، وما عليك إلا أن تبحث في سنن أبي داود عن كتاب النكاح، الباب التاسع عشر، ثم تبين أن أبا داود أخرجه في كتاب النكاح، باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزوجها ج ٦ صفحة ٩٦، ثم تقول: وذكره المزي في التحفة جزء كذا صفحة كذا (جـ ٢ ص ٣٨٥) وقال: والمعروف: واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ.

وبذا تكون قد خرجت حديثك تخريجا كاملًا من التحفة، فإذا أردت كمال التخريج فراجع حديثك في غير كتب التحفة، وابحث عنه فيها، فإذا وجدته فأثبت مكانه، بتحديد الكتاب والباب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث إن وجد. فحديثنا هذا بمحاولة تخريجه من غير كتب التحفة وجدته عند الإمام أحمد من طريقين[١]، فأقول: وأخرجه أحمد في مسند جابر جزء كذا صفحة كذا (جـ٣ ص ٣٣٤، ٣٦٠) ووجدته عند عبد الرزاق[٢]، وعند البيهقي في الكبرى[٣]، وعند الحاكم[٤]، وصححه على شرط مسلم وأقره الذهبي، وذكره في بلوغ المرام وعزاه للشافعي والبزار، وبهذا تكون قد خرجت حديثك تخريجًا جيدًا.

هذا إذا كان حديثك رفعه الصحابي، أما إذا كان مرسلًا «رفعه التابعي فمن دونه» أو كان مقطوعًا بمعنى أنه من كلام التابعي فمن دونه فإنك تراجع في ذلك قسم المراسيل في آخر الكتاب[٥] وقد رتب المؤلف أصحاب المراسيل - من يرفع الحديث من التابعين فمن بعدهم - وأصحاب الأحاديث

---

(١) ٣ / ٣٣٤، ٣٦٠.
(٢) ٦ / ١٥٧.
(٣) ٧ / ٨٤.
(٤) المستدرك ٢ / ١٦٥.
(٥) جـ ١٣ ص ١٣١.

المقطوعة (كلام التابعين فمن بعدهم) رتبهم على حروف المعجم، فتعرف من أرسل حديثك ثم تبحث عنه فتجده، فتبحث عن حديثك فتجده ضمن أحاديثه، وفيه تخريجه فتخرجه من الكتاب - أو الكتب - الذي عزاه إليه كما تقدم فيما رفعه الصحابي.

فوائد أخرى للكتاب:

وللكتاب فوائد أخرى غير التخريج فهو:

* يحتوي على أسانيد الكتب التي فهرس أحاديثها، فمن اضطرب عنده إسناد من هذه الأسانيد، أو لم يستطع الترجمة لأحد رواته فليراجع تحفة الأشراف فيجد فيها الإسناد، فلربما صوّب له ما عنده، مما يزيل الاضطراب، وييسر له أمر الترجمة، ولذا لا يستغنى عنه ناشر لكتاب من الكتب التي فهرس أحاديثها.

* ويحتوي على فوائد جليلة في دائرة الأسانيد، ولعلك لاحظت ذلك أثناء المثال الذي خرجته وهو حديث جابر، فإنه لم تخف عليه العلة التي ذكرها ابن القطان من أن واقد بن عبد الرحمن ليس بمعروف، وإنما المعروف واقد بن عمرو، ولذا أشار إلى ذلك بقوله: والمعروف واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ.

* وفيه فوائد في علم الرجال طيبة، فيذكر الراوي باسمه وكنيته إن كان مشهورًا باسمه أو مشهورًا بها، ولقد اتضح شيء من ذلك في المثال التوضيحي الذي ذكرته في حديث أنس الذي يرويه عنه الجعد، وكيف أنه بين أنه الجعد ابن عثمان، وقيل ابن دينار، ثم بين كنيته، وأنه أبو عثمان، وبيَّن نسبته وأنه البصري، وكل هذا مما يساعد الباحث على الوصول إلى مرامه.

* وفي ترتيبه راعى ما يشتهر به الراوي واسمه الحقيقي، فذكره في الموضعين، وأحال في أحدهما على الآخر، فمثلًا أبو الزناد قد لا يعرف

الباحث اسمه فيبحث عنه بكنيته في روايته عن أنس فيجده هكذا[١]:

٨٨ * أبو الزناد - عبد اللّٰه بن ذكوان - تقدم حديثه عنه (ح ٩٤٢). اهـ.

ومعنى هذا أن هذه الترجمة تقدمت رقم ٨٨ في ترتيب الرواة عن أنس، وأبو الزناد اسمه عبد اللّٰه بن ذكوان فراجعه في ذلك فإنه تقدم حديثه عن أنس هناك، ثم إن المحقق وضع (ح ٩٤٢) للدلالة على أنه تقدم عند حديث رقم (٩٤٢)[٢].

وبالجملة ففي الكتاب فوائد دقيقة يدركها من استعمله، فيعرف قيمته، جزى اللّٰه مؤلفه خير الجزاء.

للكتاب وعليه:

والكتاب يمتاز بما يلي:

١ - هو فهرس دقيق لأحاديث الكتب الستة وما يجري مجراها.

٢ - جمع أحاديث كل صحابي على حدة، من الكتب الستة وما يجري مجراها.

٣ - جمع أسانيد كل حديث في الكتب الستة وما يجري مجراها، وبمقارنة هذه الأسانيد يحصل الباحث على خير كثير.

٤ - نبه على نكات في الإسناد مفيدة.

٥ - به يمكن جمع الأحاديث التي فِي إسنادها مجهول أو مبهم، إذ إنه جعل ذلك في نهاية الرواة عن الصحابي، وفي آخر الراويات من النساء.

٦ - به يمكن جمع المراسيل والمقطوعات في هذه الكتب، بتتبع ما في نهاية أحاديث كل صحابي ومراجعة قسم المراسيل.

---

(١) جـ ١ ص ٤٤٤.

(٢) جـ١ ص ٢٥١.

٧ – فيه كثير من الفوائد ذكرتُ بعضها فيما سبق تحت عنوان « فوائد أخرى للكتاب ».

ويؤخذ عليه:

١ – أن من لا يعرف الصحابي الذي روى الحديث لا يمكنه الوصول بهذا الكتاب إلى حديثه، وكذا من لا يعرف التابعي في الأحاديث المرسلة[١].

٢ – أنه لا يذكر المتن كاملًا في الكثير الغالب، مما معه يضطر الباحث إلى مراجعة الكتب وعدم الاكتفاء بهذا الكتاب.

٣ – أحيانًا يذكر طرف الحديث فلا يكون كافيًا للدلالة على الحديث، كقوله حديث العضباء[٢]، وهذا العيب لم يكن في زمن المؤلف، لقوة مدرسة الحديث، وإنما هو مما جد في العصور المتأخرة لقلة الدراية بالحديث.

٤ – استعمل بدل صيغ الأداء بين كل الرواة حرف « عن » فانبهم طريق التحمل لكل راو، مما معه يحتاج لمراجعة الكتب الأصلية عند التدقيق في مسألة من مسائل التحمل، كرواية المدلس، أو معارضة روايتين.



(١) إلى آخر ما تقدم في التعريف بالكتاب.

(٢) حديث رقم ٧٦٨ ص ٢٠٦.

كتاب «النكت الظراف على الأطراف» للحافظ ابن حجر تابع كتاب تحفة الأشراف للمزي

شأن الكتاب المفيد أن ينتفع به العلماء، ويستفيد هو أيضًا من العلماء، فبما فيه من علم ينتفع العلماء، وأثناء استفادتهم به يستفيد هو، فمن محقق مدقق، ومن مستدرك ومن شارح... إلى آخره.

وهذا شأن تحفة الأشراف، فلقد انتفع به العلماء الكبار، من أمثال الحافظ علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢) والحافظ العراقي، والحافظ ولي الدين أبو زرعة العراقي ابن الحافظ العراقي، والحافظ ابن حجر، والحافظ ابن فهد، والحافظ السخاوي، والحافظ السيوطي، هؤلاء انتفعوا بالكتاب واستفاد الكتاب من جهودهم فلهم عليه استدراكات وملحوظات شاركوا بها الحافظ المزي في تحقيق الكتاب وتدقيقه.

بل إن الحافظ المزي لما أتم كتابه لم يخرج يده منه، وإنما ظل يحقق فيه ويعيد النظر، فألف جزءًا تتبع فيه كتاب النسائي رواية ابن الأحمر، فجمع ما سقط من التحفة من هذه الرواية، وسمى هذا الجزء «لحق الأطراف».

* وجاء الحافظ العراقي فقيد على هامش نسخته بعض الملحوظات على المزي.

* وجاء الحافظ ولي الدين أو زرعة العراقي فاستفاد بجزء مغلطاي وبحواشي والده مع ما ظهر له، فاجتمع له جزء لطيف تعقب فيه مغلطاي في كثير، وحقق عددًا من مسائل التحفة.

* وجاء الحافظ ابن حجر فاطلع على مجهودات سابقيه وانتفع بها، وكان

قد انتفع بالتحفة أثناء شرحه صحيح البخاري، وبدت له هنات فيها فدونها على هامش نسخته أو في طرر عنده، وجاء له وقت قام بجمع تهميشاته مع ما كتبه سابقوه، وأخرج منها مؤلفًا لم يشغل نفسه فيه بالرد على مغلطاي، وإنما اهتم بتصويب ما في التحفة.

والمطلع على كتابه يجد أن جهده في « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » ظاهر في مناقشاته هذه، فلقد جلّي كثيرًا من الدقائق، وأزاح اللثام عن كثير من الفوائد. وكان جهده في هذا الكتاب مركوزًا في عدة أشياء أهمها:

١ - إضافة روايات سقطت من المزي(١) وهذه ليست كثيرة، ومعظمها من كتاب النسائي رواية ابن الأحمر، ومن الأحاديث والآثار المعلقة عند البخاري.

٢ - تصويب أوهام وقع فيها المزي كعزو حديث خطأ(٢)، أو عدم العزو إلى كتاب هو فيه(٣).

٣ - التنبيه على تجوز عند المزي في لفظ الحديث، فلربما ذكر المزي لفظ الرواية بشيء من المخالفة فيتعقبه الحافظ ابن حجر ببيان الصواب(٤).

فإذا وجدت حديثك في التحفة فاقرأ كلام المزي، ثم انظر أسفل الصفحة فاقرأ ما كتبه الحافظ ابن حجر تفز بمجهود الإمامين.

طبعة الكتابين:

والكتابان طبعا والحمد للّه، طبعتهما الدار القيمة بهيوبندي بمباي الهند، وحققهما الشيخ عبد الصمد شرف الدين، ولقد أتعب نفسه وبذل جهده في

---

(١) راجع حديث رقم ١١٦٤ في التحفة وفي النكت.

(٢) راجع رقم ٦٧١ و ٦٨٢.

(٣) راجع رقم ٦٦٣ و ١١٤٢.

(٤) راجع رقم ٦٦٦ و ١٠٤١.

تحقيق الكتابين، نسأل اللَّه أن يجزيه خير الجزاء، إلا أني كنت أتمنى له أن يلتزم بمنهج المحققين، من حيث المحافظة على النص كما وضعه المؤلف، ويضيف في الهامش ما شاء، أما هو - الشيخ عبد الصمد - فاستساغ لنفسه أن يضيف في الصلب ما دام قد ميز !!

نسأل اللَّه أن يتقبل عملنا وعمله.



كتاب « إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة »

المؤلف:

حافظ عصره، وجوهرة زمانه، الإمام الحافظ أحمد بن على بن محمد الشهير بابن حجر، صاحب « فتح الباري » وغيره من المؤلفات النافعة والشهيرة.

وكلمة « ابن حجر » لقبه، وإن كانت على صورة الكنية، واختلف في أساسها، فقيل: كانت له جواهر كثيرة فتسمى بها. وقيل: لقب بذلك لجودة ذهنه وصلابة رأيه، وقيل: هو لقب لبعض آبائه، وقيل: سمي بذلك لكونه اسم أحد أجداده.

ولد بالقاهرة سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة. وتتلمذ على كبار شيوخ عصره، وجَدَّ في الطلب واجتهد، وقطع المسافات وارتحل، فتقدم في كثير من العلوم، وبخاصة علم الحديث بجميع فروعه، حتى أصبح إذا قيل « الحافظ » تنصرف إليه، وألف كثيرًا من المؤلفات النافعة، منها ما هو اختصار لكتب غيره - ولقد كان بارعًا في ذلك - ومنها ما هو من تأليفه هو، حتى زادت مؤلفاته على مائة وخمسين مصنفًا منها ما يقع في مجلدات « كتهذيب التهذيب » و« فتح الباري » ومنها ما يقع في جزء صغير كـ « نزهة النظر ».

وتولى الكثير من المناصب العلمية كالإفتاء، والخطابة بالجامع الأزهر، ثم بجامع عمرو، وتولى الإشراف على خزانة كتب المدرسة المحمودية.

توفي رحمه اللّٰه ثامن عشرى ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة.

الكتاب:

أراد الحافظ ابن حجر جمع أطراف عشرة كتب هي:

١- موطأ مالك. ٢- مسند أحمد.

٣- مسند الشافعي ٤- القدر الموجود عنده من صحيح ابن خزيمة.

٥- صحيح ابن حبان. ٦- مستدرك الحاكم.

٧- سنن الدارمي. ٨- المنتقى لابن الجارود.

٩- مستخرج أبي عوانة. ١٠- شرح معاني الآثار للطحاوي.

١١- سنن الدارقطني.

ولما كان صحيح ابن خزيمة ليس كاملًا عنده، فإنه جمع أطراف سنن الدارقطني لتكون عشرة كاملة، مع الجزء الذي عنده من صحيح ابن خزيمة.

فوائد هذا الكتاب:

* جمع أسانيد أحاديث هذه الكتب، مما يظهر المتابعات والشواهد التي يُقوي بعضها بعضًا.

* مقارنة الأسانيد التي تبين وصل المنقطع، ووصل إسناد المدلس إذا روى بالعنعنة، ووجد أنه روى بما يفيد الاتصال من طريق آخر.

* دراسة الأسانيد، وبيان ما فيها من علل، يتضح له ذلك من خلال جمع الأسانيد.

* بيان تفرد أحد الرواة بحديث، أو عدم تفرده، يرسي قاعدة بذلك، أو يفند قول آخر بذلك.

* بيان أي خطأ حدث في إسناد حديث.

تمييز راوي مهمل، وتعيين راوي مبهم، يفيد ذلك بجمع الطرق، أو من عمله.

* يعرف الراوي الأعلى ويترجم له، ويذكر الأقوال في اسمه[1].

---

(١) راجع ١/٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٣.

* تعقبه أصحاب الكتب العشرة، ببعض الملحوظات عليهم، يناقشهم ويحقق ويدقق.

* ميز ما أخرجه أحمد عما زاده عبد اللّٰه بن الإمام أحمد، عما زاده القطيعي في مسند أحمد بن حنبل.

مصادر الكتاب:

على أن الحافظ ابن حجر لم يقتصر على هذه الكتب، وإنما جمع من غيرها كثيرًا، فزاد:

١- كثيرًا من كتب تحفة الأشراف للمزي، كصحيح البخاري[١]، وصحيح مسلم[٢]، وسنن أبي داود[٣]، وسنن الترمذي[٤]، وسنن ابن ماجه[٥]، والأدب المفرد للبخاري[٦].

٢- معاجم الطبراني وغيرها من كتبه[٧].

٣- روضة العقلاء والصلاة كلاهما لابن حبان.

٤- مسند البزار.

٥- مسند أبي يعلى الموصلي.

٦- مسند الحارث بن أبي أسامة.

٧- مسند إسحاق بن راهويه.

---

(١) ٣٠٠/١ رقم ١٦٧، ١٩٨.

(٢) ٤٨٣/١ رقم ٥١٣، ٣٦٠/١ رقم ٢٥٤.

(٣) ٤٥٣/١ رقم ٤٣٣.

(٤) ٤٣٧/١ رقم ٣٩٠.

(٥) ٤٣٧/١ رقم ٣٩٠.

(٦) ٣٢٢/١ رقم ٢٠٢، ٣٦٥/١ رقم ٢٦٠.

(٧) ٤٣٠/١، رقم ٣٧٦.

٨- مصنف ابن أبي شيبة.

٩- مسند ابن أبي شيبة.

١٠- مسند محمد بن سنجر[١].

١١- صحيح عمر بن محمد البُجَيْري[٢].

١٢- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر.

١٣- تهذيب الآثار للطبري.

١٤- فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام.

١٥- شعب الإيمان والسنن الكبرى، كلاهما للبيهقي.

١٦- السياسة والتوكل، كلاهما لابن خزيمة.

١٧- معرفة الصحابة وتاريخ أصبهان، وحلية الأولياء، وغيرها من كتب أبي نعيم.

١٨- كتاب قاسم بن أصبغ، أظنه المنتقى[٣].

رموز الكتاب:

ولقد وضع رموزًا للعشرة:

- فللدارمي: «مي».
- ولابن خزيمة: «خز».
- ولابن الجارود: «جا».
- ولأبي عوانة: «عه».
- ولابن حبان: حب.
- وللحاكم: كم.
- ولمالك: ط.
- وللشافعي: «ش».
- ولأحمد: «حم».

(١) المصدر السابق.

(٢) ١/٥٧٥ رقم ٧٨٤.

(٣) ١/٢١٦ رقم ٥٩.

- ولعبد اللَّه بن أحمد في زياداته على المسند: «عم». أما زيادات القطيعي على أحمد فعزاها للقطيعي.

- وللطحاوي: «طح».

- وللدارقطني: «قط».

- وما أخذه من كتب تحفة الأشراف استعمل فيه رموز المزي:

- فللستة: «ع».

- وللبخاري: «خ».

- وللبخاري تعليقًا: «خت».

- ولمسلم: «م».

- ولأبي داود: «د».

- وللترمذي: «ت».

- وللترمذي في الشمائل: «تم».

- وللنسائي في السنن: «س».

- وللنسائي في عمل اليوم والليلة: «سي».

- ولابن ماجه: «ق».

أما الكتب التي زادها على الإتحاف والتحفة فيذكرها باسم أصحابها صراحة، كالطبراني، وأبي يعلى، ومصنّف ابن أبي شيبة[١].

يرتب أسماء الصحابة على حروف المعجم، في الرجال ثم النساء، وإذا كان في معنى الكتب العشرة شيء من أخبار الصحابي، ذكره تحت ترجمته، ثم ساق أطراف أحاديثه، وتحت طرف الحديث يذكر رموز أو أسماء من أخرج هذا

---

(١) إلى آخر ما ذكرته قبل قليل.

الحديث. ثم يفصل فيذكر الرمز، وموضع الحديث في الكتاب المرموز له، ثم يسوق الإسناد، ثم الكتاب الثاني، ثم الثالث، إلى آخر ما عنده.

يرتب الصحابة على حروف المعجم في الأسماء، ثم الكنى والأبناء والمجاهيل، ويذكر المبهمات في آخر الاسم[(١)]، وجعل عنوانًا للمبهمين من الصحابة ممن لم يسم على معجم الرواة عنهم[(٢)].

وأيضًا للمبهمات من الصحابيات[(٣)]، وجعل عنوانًا للمراسيل والمقاطيع والموقوفات فرقه في موضعين[(٤)].

مثال:

(عه كم ف م حم) ١٩٨- حديث: « **يؤتى بالوالي الذي كان يطاع في معصية الله فيؤمر به إلى النار ..** » الحديث، وفيه قصة.

« عه » في الرقاق: حدثنا أبو أمية والصغاني، قالا: ثنا يعلى بن عبيد، ثنا الأعمش، عن شقيق، عنه به.

« كم » في الأحكام: أنا أحمد بن سَلْمان الفقيه، ثنا أبو داود سليمان بن الأشعث وجعفر بن محمد بن شاكر، قالا: ثنا عفان، ثنا حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي وائل، عنه به. وقال: صحيح ولم يخرجاه.

قُلْتُ: بل أخرجاه من حديث الأعمش.

ورواه أحمد، ثنا عبد الصمد، ثنا حماد به. وعن يعلى وأبي معاوية، عن الأعمش. والمعنى واحد[(٥)].

---

(١) راجع ج١٦ب، ص٢٩٩ المبهمات عن أبي هريرة.

(٢) راجع ج١٦أ ص٣٥٠.

(٣) ج١٨ ص٣٢٥.

(٤) ج١٦، ص٨٢٤- ٨٢٧، وج١٨ ص٣٨٣.

(٥) إلى هنا انتهى المثال، وهو من ج١ ص٣١٩ رقم ١٩٨.

إن الرقم ١٩٨ هو رقم الحديث في الكتاب. والرموز التي تحته هي رموز من أخرجه من أصحاب الكتب، من عشرة الإتحاف لابن حجر، ومن ستة التحفة للمزي، وكل من الكتابين قد طبع مفتاح الرموز بأسفل كل صفحتين.

فرمز « عه » معناه: أخرجه أبو عوانة.

ورمز « كم » معناه: أخرجه الحاكم في المستدرك.

ورمز « خ » معناه: أخرجه البخاري في صحيحه.

ورمز « م » معناه: أخرجه مسلم في صحيحه.

ورمز « حم » معناه: أخرجه أحمد في مسنده.

ثم راح يفصل هذا الإجمال فقال:

« عه » في الرقاق: حدثنا أبو أمية... إلخ. أي: أخرجه أبو عوانة في كتاب الرقاق، ثم ساق إسناده بصيغ الأداء الحقيقية.

ثم قال: «كم» في الأحكام: حدثنا أحمد بن سلمان الفقيه... إلخ أي: أن الحديث في مستدرك الحاكم كتاب الأحكام بهذا الإسناد، ولقد ساق الإسناد كاملًا، دون اختصار في راوٍ، ودون زيادة أيضًا، والزيادة التي توضح إنما هي في العنوان، فحينما يذكر اسم الصحابي كصاحب المسند يوضح كما سبق أن بينت، وكذلك حينما يذكر من دون الصحابي، فهنا ذكر عنوان الراوي عن أسامة، وأنه أبو وائل، ثم قال: هو شقيق.

وجاء دور المحقق فزاد التخريج تحديدًا، فحدد الجزء والصفحة، وربما الكتاب والباب، وبما زاد تخريجًا على الأصل وحينئذٍ يسوق هذا الإسناد الزائد[1]، وحينما يضع المؤلف عنوان الصحابي أو الراوي عنه، فإن المحقق يزيد على ذلك في الهامش، ويذكر مصادره.

---

(١) راجع ٣١٨/١ رقم ١٩٦.

ومما ألفت النظر إليه أن المحقق ذكر في المقدمة الطبعات التي حقق الكتاب عليها(١).

ويتميز عمل ابن حجر عن عمل المزي أنه يذكر غالبًا صيغ الأداء كما وردت في الأسانيد، لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس.

ويعرف ابن حجر بصاحب المسند، فمثلًا في مسند أُبَيّ بن مالك. ويقال فيه: أبو مالك، ويقال: مالك.

ويزيد المحقق الأمر توضيحًا، مع ذكر المصادر(٢).

وإذا كان الصحابي من المكثرين رتب الرواة عنه على حروف المعجم، راجع مثلًا أُبَيّ بن كعب الأنصاري(٣)، فلقد رتب الرواة عنه على حروف المعجم.

١- أنس بن مالك، عن أبي بن كعب.

٢- جابر بن عبد اللَّه، عن أبي.

٣- الجارود بن أبي سَبْرة، عن أبي.

٤- جندب، عن أبي.

٥- الحسن بن أبي الحسن، عن أبي.

٦- أبو أيوب خالد بن زيد الأنصاري، عن أبي.

وهكذا إلى آخره: الأسماء، ثم الكنى.

---

(١) راجع ج١ ص١٣٨، وهي طبعات بالنسبة للآن قديمة، وبالتالي فالاعتماد على الجزء والصفحة لا يفيد، ولكن بحسبك أن المؤلف ذكر الكتاب في الأصل، وهذا ييسر عليك التخريج، وأيضًا فإنك إذا عرفت أن الحديث في كتاب كذا - ابن حبان مثلًا - فإنه يمكنك أن تراجع هذا الكتاب وتخرج بفهارسه.

(٢) ٢٦٧/١ حديث ١٢٩.

(٣) ١٧٩/١ حديث ٦ إلى ١٢٨.

* ويعرف أيضًا بالراوي عن الصحابي، فيقول: أبو أيوب خالد بن زيد الأنصاري، عن أُبَيّ[١].

ويقول: أبو ظبيان حصين بن جندب عن أسامة[٢].

ويكون الراوي عن الصحابي في الإسناد مهملًا فيميزه: ففي إسناد الطبراني... عن ابن أبي ليلى، عن عبد الرحمن عنه به. فيميز ويقول في العنوان: عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الرحمن عنه به. فميز عبد الرحمن وأنه ابن أبي ليلى.

وهكذا ظهر أن الحديث من رواية ابن أبي ليلى وهو محمد - كما وضحه المحقق - عن أبيه عبد الرحمن كما وضحه المؤلف[٣].

ويكون في الإسناد عن أبي عثمان النهدي، وفي آخر عن أبي عثمان، فنجد ترجمة الراوي في العنوان: عبد الرحمن بن مُِلّ أبو عثمان الهندي[٤].

وهكذا حدد الراوي.

* ويسوق فوائد من الأئمة لها قدرها، ينبه عليها ويجليها، فمثلًا: حديث عبيد اللَّه بن مقسم، عن جابر.

٢٩٠٥- حديث: أن رسول اللَّه ﷺ سُئل عن البحر؟ فقال: «**هو الطهور ماؤه، الحل ميتته**». خرجه من ابن خزيمة، ومن المنتقى لابن الجارود، ومن ابن حبان[٥]، ومن الدارقطني، ذكر إسناده، ثم نقل عن الدارقطني: وهكذا هو

---

(١) ١/١٨٥ رقم ٦.

(٢) ١/٢٧٩.

(٣) ١/٢٩٣ ترجمة ١١ حديث رقم ١٥٣.

(٤) ١/٢٩٣، ٢٩٤ رقم ١٥٤- ١٦٠.

(٥) ٤/٥١ رقم ١٢٤٤.

في مسند أحمد[١]، رواه عبد العزيز بن أبي ثابت، وليس بالقوي، عن إسحاق ابن حازم، فجعله من مسند الصديق.

ثم قال - أي ابن حجر - وسيأتي[٢].

وواضح أن كلمة الدارقطني هذه لها قدرها[٣]، فبيَّن أن عبد العزيز بن أبي ثابت ليس بالقوي، وأنه وهم فرواه على أنه من مسند أبي بكر الصديق.

وأحب أن أنبه هنا إلى أمر، وهو أنه يجب أن تراجع الكتب التي خرج منها ابن حجر، لأنه اختصر اختصارًا يفهمه الحفاظ، ويبعد عن غيرهم؛ فيخرج هذا الحديث هكذا:

- «خز في الطهارة».
- «جا في الأطعمة: جميعًا، ثنا محمد بن يحيى».
- «حب في النوع الخامس والستين من الثالث: ثنا محمد بن عبد الرحمن الشامي»[٤].
- «قط في الطهارة: ثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل الآدَمِي، ثنا الفضل الأعرج، والفضل بن زياد القطان، قالوا[٥]: ثنا أبو عبد اللَّه أحمد بن حنبل، ثنا ابن أبي الزناد، حدثني إسحاق بن حازم، عنه به[٦].

---

(١) ٢٥٧/٢٣ رقم ١٥٠١٢.

(٢) ٢٣٢/٣.

(٣) راجع السنن ٩٨/١، ٩٩ رقم ٦٧/٤.

(٤) في صحيح ابن حبان (الإحسان) ٥١/٤ رقم ١٢٤٤: محمد بن عبد الرحمن الشامي.

(٥) واو الجماعة هذه تعود على محمد بن يحيى عند ابن خزيمة، وعند ابن الجارود، وعلى محمد بن عبد الرحمن الشامي عند ابن حبان، وعلى الطفيل بن سهل، وإسحاق بن حازم عند الدارقطني، ولذا فالضمير عند الدارقطني مثنى؛ لأنه يعود على الاثنين الأخيرين فقط.

(٦) أي عن عبيد اللَّه بن مقسم، عن جابر كما تقدم.

ثم قال ابن حجر: وهكذا هو في مسند أحمد، ثم نقل عن الدارقطني - دون أن يبين أنه من كلامه - أنه رواه عبد العزيز بن أبي ثابت وليس بالقوي، عن إسحاق بن حازم، فجعله من مسند الصديق.

والاختصار يتمثل فيما يأتي:

١- لم يذكر من إسناد ابن خزيمة وابن الجارود إلا محمد بن يحيى.

٢- لم يذكر الراوي الذي يلتقي فيه الأسانيد، والذي يتضح من الرجوع لهذه المصادر أنه أحمد بن حنبل.

٣- اختصر كلام الدارقطني اختصارًا عجيبًا، فأبان أنه روي من طريق عبد العزيز بن أبي ثابت وليس بالقوي.

٤- وأنه جعله من مسند أبي بكر الصديق.

ولو راجعت سنن الدارقطني اتضح أنه أخرجه بإسناده عن عبد العزيز بن أبي ثابت بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، عن إسحاق بن حازم الزيات مولى آل نوفل عن وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد اللّٰه، عن أبي بكر الصديق رضي اللّٰه عنهم أن رسول اللّٰه ﷺ سُئل عن ماء البحر؟ فقال: «**هو الطَّهُور ماؤه، الحِل ميتته**»[١].

٥- وفي صدر الحديث ذكر أنه أخرجه أحمد، واكتفى بالإشارة أثناء التفصيل، وبالرجوع لمسند أحمد تجد أنه أخرجه عن عدد من الصحابة: «أبي هريرة[٢]، وجابر[٣]، وبعض بني مدلج»[٤].

---

(١) من سنن الدارقطني كتاب الطهارة، باب في ماء البحر ٩٦/١، ١٠٦ رقم ٦٤- ٧٩.

(٢) رقم ٧٢٣٣، ٨٧٣٥، ٩٠٩٩.

(٣) رقم ١٥٠١٢.

(٤) رقم ٢٣٠٩٦، والحديث مروي عن أكثر من هؤلاء الصحابة، فروي عن ابن عباس، وأنس، وعلي بن أبي طالب، وعبد اللّٰه بن عمرو، والعركي، وبعض بني مدلج قد وضح في رواية =

٥- أما حديث أبي بكر الصديق فأخرجه الدارقطني في السنن بإسناده بعد حديث جابر السابق كما ذكرته، أخرجه بإسناده السابق مرفوعًا، وفي الذي يليه موقوفًا.

ويذكر فوائد من عنده يتعقب بها أصحاب العشرة، يضيف مجهوده إلى مجهودهم في دراسة الرجال والإسناد.

فمثلًا:

في حديث (٨١٦): أن رسول ﷺ كان يُسِرُّ بـ﴿ بسم اللَّه الرحمن الرحيم ﴾ في الصلاة، وأبو بكر، وعمر.

يعزوه لابن خزيمة والطحاوي، ويسوق إسناد ابن خزيمة، ثم يقول:

قُلْتُ: سويد ليس من شرط ابن خزيمة، لأنه ضعيف جدًّا(١).

إنه - ابن حجر - يبين أن الحديث ليس على شرط ابن خزيمة، لوجود راوٍ ضعيف فيه.

ويخرج حديث عبادة بن الصامت عن أُبَيّ: «من سره أن يشرف له البنيان، وترفع له الدرجات، فَلْيَعْفُ عمن ظلمه...» الحديث.

يخرجه من الحاكم والطبراني، وينقل عن الحاكم: صحيح الإسناد.

ثم يقول: قلت - ابن حجر -: بل فيه ضعف وانقطاع؛ لأن حجاج بن نصير، وشيخه ضعيفان، وإسحاق لم يسمع من عبادة(٢).

= الطبراني وأنه عبد اللَّه بن المدلجي». راجع مسند أحمد ١٧١/١٢ رقم ٧٢٣٣، وسنن الدارقطني كما سبق، ونصب الراية ٩٥/١ حديث ٣٤، والعلل لأحمد ٤١/٣، ٤٢ رقم ٤٠٨٢، وعلل الدارقطني ٢٢٠/١، سؤال ٢٦.

(١) ٥٨٧/١، وهو في ابن خزيمة ١/ ٢٥٠ رقم ٤٩٨.

(٢) ٢١٦/١ رقم ٦٠.

وهكذا تعقب ابنُ حجر الحاكمَ الذي هو أحد العشرة.

طريقة التخريج بالكتاب:

الصحابة غالبًا يرتبهم على حروف الهجاء، والكتاب كما تقدم مرتب على حسب الراوي الأعلى.

وإذا كان الراوي الأعلى من المكثرين، يرتب أحاديثه على حسب الرواة عنه، يرتبهم على حروف المعجم أيضًا، إلا أنه لم يلتزم الترتيب الدقيق في أسماء التابعين عن الصحابة، ولم يرتب أتباع التابعين عن التابعين.

ففي مسند أنس مثلًا يروي عنه قتادة (٢٣٠) حديثًا لم يرتبهم على الرواة عن قتادة[١].

وأيضًا في مسند أبي هريرة يروي عنه سعيد بن المسيب (١٦٤) حديثًا لم يرتبهم على الرواة عن سعيد[٢].

نعم قد يرتب الأطراف على الأبواب الفقهية، كما فعله في مرويات عكرمة عن ابن عباس.

رتب الأسماء على حروف المعجم، الأسماء أولًا[٣] ثم الكنى «أبو» ثم الأبناء «ابن» ثم المبهمات ثم النساء.

وفي آخر كل جزء فهرس للصحابة الذين توجد أطراف أحاديثهم فيه.

وعلى غلاف كل مجلد اسم أو كنية أول صحابي فيه، واسم أو كنية آخر صحابي فيه.

وعليه فإذا أردت أن تخرج حديثًا بهذا الكتاب فانظر الراوي الأعلى ثم

---

(١) راجع ج٢ ص١٦٣- ٢٧١ حديث ١٤٧٢ - ١٧٠١.

(٢) راجع ج١٤ ص٧٢٣ ترجمة ٩٧ حديث ١٨٥٩٤ - ١٨٧٥٨.

(٣) وقد استوعب هذا إلى آخر الجزء الثالث عشر.

ابحث عن الجزء الذي فيه، وابحث في الفهرس عن صفحته، وراجع الأحاديث فتجد حديثك إن شاء اللَّه، وستجد في هذا الكتاب خدمة لحديثك جيدة، إذ سيخرج المؤلف الحديث من عدة كتب، ويذكر الكتاب، وفي التحقيق للنص، وبيان للجزء والصفحة من الكتاب المخرج منه.

مثال للتخريج بالكتاب:

إذا كان معك حديث من مسند عقبة بن عامر الجهني عن رسول اللَّه ﷺ: «**إذا تطهر الرجل، ثم أتى المسجد يرعى الصلوات، كتب له كاتبه أو كاتباه بكل خطوة يخطوها إلى المسجد عشر حسنات**».

فانظر على غلاف أجزاء هذا الكتاب «إتحاف المهرة» تجد على غلاف الجزء الحادي عشر: عثمان بن عفان - عمارة بن رويبة.

ومعنى هذا أن مسند عقبة في هذا الجزء، فانظر في فهرس هذا الجزء فإنك تجد مسند عقبة فيه ص١٨٠ من حديث ١٣٨٥٣ فتصفح الأحاديث، فإنك تجد حديثك هذا ص١٨٧ رقم ١٣٨٦٧، وفيه تخريجه هكذا:

«أخرجه كم حم» ١٣٨٦٧- حديث: «إذا تطهر الرجل، ثم أتى المسجد يرعى الصلوات، كتب له كاتبه أو كاتباه بكل خطوة يخطوها إلى المسجد عشر حسنات».

خز في الأمانة: ثنا يونس بن عبد الأعلى، أنا ابن وهب.

حب في النوع الأول من القسم الأول. وفي الصلاة: أنا عبد اللَّه بن محمد ابن سلم، ثنا حرملة بن يحيى، ثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، أن أبا عشانة حدثه، أنه سمع عقبة بهذا. حديث ابن خزيمة ليس في السماع.

كم في الصلاة: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا ابن وهب، به. وقال: صحيح على شرط مسلم.

ويلاحظ أنه في رموز كتب هذا الحديث ذكر أربعة رموز، وفي التفصيل ذكر ثلاثة فقط، وأنه لم يفصل التخريج من مسند أحمد.

وجاء دور المحقق فبين وكمل: فقال: خز ٢/٣٧٤، حب ٣/٢٤٦، كم ١/٢١١، ويزاد أحمد ٤/١٥٧: ثنا حسن، ثنا ابن لهيعة، ثنا أبو عُشَّانة، به.

يذكر رمز الكتاب، ويذكر الجزء والصفحة منه، ولما وجد المؤلِّف لم يفسر التخريج من مسند أحمد، فسّره هو، فذكر الإسناد والجزء والصفحة[١].

والكتاب فيه فوائد كثيرة، فجمع الطرق معًا فيه ابن لهيعة في إسناد أحمد، وحديثه ضعيف، فهو سيئ الحفظ، لكنا نجد أن ابن وهب قد تابعه عند ابن خزيمة، وابن حبان والحاكم، فارتقى الحديث من الضعف إلى الحسن، وله متابعات وشواهد يرتقي بها إلى الصحيح.

واجتهد المحقق مع المؤلف في فوائد الكتاب:

* يضيف تحديد التخريج.

* ويقوّم النص.

* ويحدد الراوي المبهم أو المهمل.

* ويستدرك على ابن حجر ما فاته من أحاديث الصحابي من هذه الكتب، فمثلًا بعد أن جمع ابن حجر أحاديث قتادة بن دعامة عن أنس[٢]، ذكر المحقق رقما لهامش في آخر آخر حديث، وقال في الهامش: الاستدراك على أحاديث «قتادة عن أنس»، وذكر تحت هذا العنوان ستة أحاديث فاتت الحافظ من هذه الكتب العشرة. ولقد ساق المادة العلمية كما يسوقها الحافظ ابن حجر.

وفي أحاديث محمد بن شهاب الزهري عن أنس في آخر آخر حديث منها،

---

(١) وراجع ١/٣٩٤ حديث رقم ٢٩١ تجد المحقق يفسر التخريج من أحمد ومن ابن الجارود.

(٢) ٢/١٦٣ - ٢٧١ حديث ١٤٧٢- ١٧٠١.

وضع المحقق علامة هامش، وقال: الاستدراكات على مرويات « الزهري عن أنس »[١].

وإذا ذكر الحافظ تفصيل التخريج عن بعض المصادر، وترك البعض قام المحقق بالاستدراك عليه في ذلك[٢].

وهكذا فالكتاب بجهد المؤلف وجهد المحققين فوائده كثيرة، ويفيدك في التخريج كثيرًا.

للكتاب وعليه[٣]:

والكتاب يمتاز بما يلي:

١- رتب أحاديث هذه الكتب العشرة على المسانيد، يذكر تحت اسم كل صحابي الأحاديث التي عنه.

٢- رتب الأحاديث في مسند الصحابي على حسب الرواة عنه.

٣- رتب الصحابة على حروف المعجم.

٤- جمع طرق الحديث من هذه الكتب، وفي ذلك فوائد كثيرة.

٥- فيه فوائد كثيرة:

أ- فبه يمكن جمع الأحاديث التي في إسنادها مجهول أو مبهم، فقد أودعها آخر مسند كل صحابي.

ب- به يمكن جمع المراسيل والمقطوعات والموقوفات، ذلك أنه أحسن التقسيم، وفصل في الأصناف نساء عن مبهمين، ومن أبهم صحابيه، ومن أبهم

---

(١) ٢/٣٢٤ حديث رقم ١٨٠٣.

(٢) راجع ١/٣٩٤ حديث رقم ٢٩١.

(٣) ما سبق في تحفة الأشراف يفيد في هذا، ويغني عن بعضه، وكذا ما تقدم هنا في « فوائد هذا الكتاب ».

صحابيه وتابعيه، ومن أبهم في إسناده ثلاثة.

جـ- وفيه دراسة الأسانيد، وما فيها من علل أو خلل.

د- تمييز راوي مهمل، وتعيين راوي مبهم.

هـ- يعرف بالراوي الأعلى، ويترجم له.

و- يذكر معظم صيغ الأداء كما هي، وذلك في الكثير الغالب.

ز- اشتمل الكتاب على ٢٥٥١٤ حديث، وعلى ١٧٦٥ ترجمة للراوي الأعلى.

ويؤخذ عليه:

١ - أن من لا يعرف الراوي الأعلى للحديث من صحابي أو تابعي لا يمكنه تخريج حديثه بهذا الكتاب.

٢- وكذلك من لا يعرف الراوي الثاني، أي تلميذ الصحابي إذا كان الصحابي من المكثرين فإنه يصعب عليه التخريج بهذا الكتاب.

٣- أنه لا يذكر المتن كاملًا في الكثير الغالب، مما معه يضطر الباحث إلى مراجعة الكتب، وعدم الاكتفاء بهذا الكتاب.

والكتاب مطبوع شائع، طبعته وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية، بالتعاون مع الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

❁ ❁ ❁

كتاب «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث»

مؤلفه:

ألفه الشيخ الإمام العلامة عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي الدمشقي.

ولد بدمشق خامس ذي الحجة سنة خمسين وألف، وطلب العلم مبكرًا، وتتلمذ على كبار شيوخ عصره، وارتحل في سبيل ذلك، وجلس للدرس والتصنيف وهو في العشرين من عمره، وله نظم كثير.

وصنف التصانيف النافعة الكثيرة التي تزيد على المائتين منها: «إزالة الخفا عن حلية المصطفى» و«رحلة طرابلس» و«الذهب الإبريز في الرحلة إلى بعلبك وبقاع العزيز» و«الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز» و«الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية» و«كنز الحق المبين في أحاديث سيد المرسلين» و«نهاية السول في حلية الرسول» و«ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث» وهو الذي نتحدث عنه هنا ولقد ألفه في أربعة أشهر قمرية، وذلك سنة (١١٠٢).

توفي رحمه اللّٰه تعالى سنة (١١٤٣) عن نحو التسعين.

الكتاب:

أراد المؤلف - كسابقيه - أن يضع فهرسًا لأحاديث الكتب الستة، يعين الباحث على الوصول إلى الحديث الذي يريده من هذه الكتب، مع الإيجاز والاختصار. فألف كتابه هذا على الأطراف، جمع فيه أطراف الكتب الستة. ولما رأى أن المشارقة يعدون سادس الكتب الستة سنن ابن ماجه، والمغاربة يعدون سادس الكتب الستة موطأ مالك، فإنه جعل كتابه جامعًا لأطراف

أحاديث الكتب الستة وموطأ مالك أي: أخذ السادس عند المشارقة وهو سنن ابن ماجه، والسادس عند المغاربة وهو موطأ مالك، ليكون كتابه جامعًا لأطراف الكتب الستة على رأي الفريقين.

وعلى هذا فالكتاب فهرس على الأطراف للكتب الآتية:

١ - صحيح البخاري، ٢ - صحيح مسلم، ٣ - صحيح الترمذي، ٤ - سنن أبي داود، ٥ - سنن النسائي، ٦ - سنن ابن ماجه، ٧ - موطأ مالك.

ومعنى أن الكتاب فهرس على الأطراف أن المؤلف - رحمه اللّه تعالى - لم يذكر نص الحديث كاملًا وإنما يذكر طرف الحديث الدال على بقيته وقد يذكر جملة من الحديث ثم يسوق المعنى بلفظ من عنده وقد يذكر عنوان الحديث فقط. انظر مثلًا رقم ٤٦٩ تجده «حديث الأعرابي الذي بال في المسجد» فهو لم يذكر أي لفظ من ألفاظ روايات الحديث وإنما ذكر ما يدل عليه. وانظر أيضًا رقم ٢٥٠ تجده يقول: «حديث المعراج» بطوله دون ذكر لرواية الحديث.

ولذا يقول في المقدمة:

«وقد اعتبرت المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات، بحيث تذكر الرواية من الحديث ويشار برموز الحروف إلى ما يوافقها في المعنى دون الكلمات، فعلى الطالب أن يعتبر في مطلوبه المعاني، وهذا أمر واضح عند من يتداول كتب الأطراف ولها يعاني».

أرأيت كيف أن الرجل لا يذكر لفظ الحديث وإنما يذكر ما يدل عليه؟ أرجو أن تلاحظ ذلك.

وضعه:

وإذا كان يذكر أطراف الأحاديث بمعنى أنه يذكر عنوان الحديث أو ما يدل عليه، فإنه راعى في وضع هذه الأحاديث أساس التخريج وذلك بأن جعلها على

حسب الصحابي، فهو يذكر أطراف أحاديث كل صحابي تحت ترجمة الصحابي، فيذكر مثلًا ترجمة (زيد بن ثابت بن الضحاك) ويسرد تحتها كل ما روي عن زيد من أحاديث في الكتب السبعة. ويذكر مثلًا ترجمة (عبد اللَّه بن عباس) ويسرد تحتها كل ما روي عنه من أحاديث في الكتب السبعة.

وطريقته:

أن يذكر طرف الحديث ثم يذكر من أخرجه من هؤلاء الأئمة السبعة (أصحاب الكتب السبعة) ويذكر شيخ كل إمام فيهم فقط، دون ذكر بقية السند، فمثلًا حديث ٣٠٧٦ «**تَسْمعون ويُسْمع منكم ويُسْمع مَنْ يَسْمع منكم**» يذكره تحت ترجمة عبد اللَّه بن عباس ثم يعزوه إلى أبي داود في العلم عن زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة أي: أن شيخ أبي داود في هذا الحديث زهير بن حرب، وعثمان بن أبي شيبة، لكنه لم يعول على ذكر بقية الإسناد من زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة إلى ابن عباس، ويرجع السر في عدم ذكره بقية الإسناد إلى حرصه على الاختصار.

ويبين أن الإمام من هؤلاء أخرجه في أي كتاب من كتابه، مثال ذلك الحديث السابق: «**تسمعون ويسمع منكم....**» إلخ فإنك تلاحظ أنه عزاه لأبي داود في سننه وقال: في العلم، أي: أن الحديث في كتاب العلم من سنن أبي داود وكذلك حديث رقم ١٤٣٩ «**لا يبيع حاضر لباد**» عزاه لمسلم في البيوع. عن يحيى بن يحيى ولأبي داود فيه - أي: في كتاب البيوع أيضًا - عن النفيلي. وللترمذي فيه عن نصر بن علي، وأحمد بن منيع، والنسائي فيه عن إبراهيم بن الحسن. ولابن ماجه في التجارات عن هاشم بن عمار.

وإذا كنت قد قلت لك إنه يذكر:

١ - طرف الحديث.

٢ - من أخرجه من الأئمة.

٣ - شيخ من أخرجه من الأئمة.

٤ - الكتاب الذي فيه هذا الحديث.

فإنه يبقى أن أقول لك كلمتين:

الكلمة الأولى: أنه لم يذكر اسم أصحاب الكتب صراحة، فلم يقل أخرجه أبو داود، ولا أخرجه مسلم، وإنما استعمل رموزًا لذلك وهذه رموزه:

١ - صحيح البخاري: رمزه: (خ).

٢ - صحيح مسلم: رمزه: (م).

٣ - سنن أبي داود: رمزه: (د).

٤ - سنن الترمذي: رمزه: (ت).

٥ - سنن النسائي: رمزه: (س).

٦ - سنن ابن ماجه: رمزه: (ه).

٧ - موطأ مالك: رمزه: (ط).

الكلمة الثانية: أنه بعد أن وضع تحت ترجمة كل صحابي ما له من أحاديث في الكتب السبعة رتب الصحابة على سبعة أبواب هي:

الباب الأول: أسماء الصحابة مرتبة على حسب حروف الهجاء.

الباب الثاني: ذكر فيه من اشتهر من الصحابة بكنيته، مرتبًا للكنى على حروف الهجاء أيضًا، بعد حذف (أبو) التي هي صدر الكنية.

الباب الثالث: ذكر فيه المبهمين من أسماء الرجال من الصحابة، مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهم، بيان ذلك أن بعض الرواة عن الصحابة أهمل ذكر اسم الصحابي، مكتفيًا بقوله: عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ. أو عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ.

(ومعلوم في علم الدراية أن هذا لا يؤثر في صحة الحديث، إذ الجهل باسم الصحابي لا يضر، فهم عدول بتعديل اللّٰه تعالى ورسوله ﷺ لهم) فجاء مؤلف الكتاب فجمع هذه الأحاديث التي لم يذكر فيها اسم الصحابي ورتبها بحسب اسم الراوي عن الصحابي (راجع جـ٤ ص١٥٧ الباب الثالث) بمعنى أن ما رواه أسعد بن سهل عن مبهم من الصحابة يذكره تحت اسم (أسعد بن سهل) وما رواه إسماعيل بن إبراهيم عن مبهم من الصحابة يذكره تحت اسم (إسماعيل بن إبراهيم). وهؤلاء الرواة عن المبهم من الصحابة رتبهم على حسب حروف الهجاء في أسمائهم، وكذا في كناهم، فما كان منهم مذكورًا بكنيته ذكره بكنيته مرتبًا الكنى على حروف المعجم بعد حذف (أبو) وكذا في نسبتهم إلى آبائهم أو أجدادهم كابن أبزي، وابن الأسقع.

وفي هذا الباب ذكر ما روته النساء عمن انبهم من الرجال من الصحابة، إذ إن الباب لذكر الأحاديث التي أبهم فيها الصحابي - أي: لم يذكر اسمه - سواء كان الذي أبهم الاسم رجل أو امرأة. فمن ثم ذكر ما أبهمته النساء عن الرجال من الصحابة.

وفيه أيضًا ذكر ما رواه مبهم عن مبهم، كحديث ثوير بن أبي فاختة عن رجل من أهل قباء عن أبيه: «أمرنا النبي ﷺ أن نشهد الجمعة من قباء» فهذا رواه ثوير عن مبهم عن مبهم. وقد رتب هذا الفصل باعتبار اسم الراوي الذي أبهم وهو هنا ثوير، فرتب باعتبار اسمه، ومن على شاكلته. راجع ص١٧٥ جـ٤ وأحاديث هذا الفصل قليلة لاتصل العشرين.

الباب الرابع: أسماء النساء الراويات عن رسول اللّٰه ﷺ مرتبة على حسب حروف المعجم.

الباب الخامس: ذكر فيه من اشتهرت بكنيتها من النساء، مرتبًا على حروف

المعجم بعد حذف (أم) صدر الكنية.

الباب السادس: ذكر فيه المنبهم من أسماء النساء الراويات عن رسول اللَّه ﷺ مرتبة على ترتيب أسماء الرجال الرواة عنهن، ثم النساء الراويات عنهن.

وذكر في هذا الباب ما رواه مبهم عن مبهم من النساء، مرتبًا على حسب حروف المعجم في اسم من أبهم المبهم الأول.

وبالجملة فالباب الرابع والخامس والسادس صورة للباب الأول والثاني والثالث غير أن الأبواب الثلاثة الأولى للرجال والثلاثة الأخيرة للنساء.

الباب السابع: ذكر فيه الأحاديث المرسلة على حسب مرسليها، مرتبًا أسماءهم على حروف المعجم، وكذا كناهم.

ثم ذكر المبهمين من المرسلين للحديث.

ثم ذكر النساء من المرسلات للحديث.

كل ذلك مرتب على حروف المعجم.

طريقة التخريج بالكتاب:

ولعله بعد أن ذكرت لك هذه المعلومات عن الكتاب تستطيع أن تخرج منه، ولكني سوف أزيد الأمر وضوحًا بالإجابة على هذا السؤال.

كيف تخرج حديثًا بكتاب «ذخائر المواريث»؟.

والجواب: عليك أن تعرف الراوي الأعلى للحديث ثم تنظر أهو صحابي أم تابعي؟ فإن كان صحابيًّا فاعرف اسمه أو كنيته وابحث عنه في فهارس الكتاب - وقد سبق بيان ترتيب الصحابة فيه - فإذا عرفت أول ترجمته فابحث في أحاديثه حديثًا حديثًا مراعيًا أنه سيذكر لك جملة بسيطة تؤدي معنى حديثك فقط، لا أنه سيذكر لك النص. فإذا ما وجدت معنى حديثك أو جزءًا منه أو عنوانه متأكدًا من ذلك فاعلم أن الرموز التي في نهايته هي أسماء الكتب التي جاء الحديث فيها -

تقدم بيان الرموز - وفيها أيضًا ذكر الكتاب الذي فيه الحديث ففك هذه الرموز عازيًا الحديث إليها.

وبالمثال يتضح المقال:

فمثلًا: لو أردنا تخريج حديث عبد اللَّه بن عمر عن النبي ﷺ قال: «**لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه اللَّه القرآن، فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار ورجل آتاه اللَّه مالًا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار**».

لو أردنا تخريج هذا الحديث فإننا نبحث عن ترجمة عبد اللَّه بن عمر يعني عن مكان ذكر حديثه في «ذخائر المواريث» فنجده في الجزء الثاني ص٧٦ فنبحث في أحاديثه عن هذا الحديث فنجده ص ١٠٤ ونجده هكذا:

٣٨٦٤ - (حديث): «**لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه اللَّه مالًا**» (خ) في التوحيد عن علي بن عبد اللَّه، وفي فضائل القرآن عن أبي اليمان (م) في الصلاة عن أبي بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، وعن حرملة بن يحيى. (د) في البر عن ابن أبي عمر. (ت) في فضائل القرآن عن قتيبة.

فإذا ما وجدته هكذا فقل: «أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد، وفي كتاب فضائل القرآن.

وأخرجه مسلم في الصلاة.

وأخرجه أبو داود في البر.

وأخرجه الترمذي في فضائل القرآن.

كذا في ذخائر المواريث ج ٢ ص ١٠٤ حديث رقم ٣٨٦٤.

ولا داعي لذكر شيخ البخاري «علي بن عبد الله» وشيخه الثاني «أبو اليمان»، وكذا لا داعي لشيخ مسلم ولا شيخ أي راوٍ آخر من أصحاب الكتب السبعة.

وهذا تخريج إجمالي، أما التخريج التفصيلي فكما قلت لك سابقًا عليك أن ترجع إلى هذه الكتب، وتبحث عن حديثك ثم تقول: أخرجه فلان في كتاب كذا، باب كذا، جزء كذا، صفحة كذا، طبعة كذا.

فمثلًا الحديث الذي معنا تراجع إلى صحيح البخاري كتاب التوحيد فتجده فيه فتقول: «أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب قول النبي ﷺ: «**رجل آتاه اللَّه القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار**» جـ ١٣ ص ٥٠٢ طبعة السلفية.

وفي كتاب فضائل القرآن باب اغتباط صاحب القرآن جـ ٩ ص ٧٣ طبع السلفية.

وهكذا تخريجه أيضًا من مسلم وأبي داود والترمذي.

هذا إذا كان الذي أضاف الحديث إلى النبي ﷺ صحابيًا - أو صحابية - مذكورًا اسمه. أما إذا كان حديثك رفعه تابعي أي: أنه حديث مرسل فارجع إلى الباب السابع «المراسيل من الحديث» جـ٤ ص ٣١٢ واعرف اسم الراوي الذي أرسل الحديث، وابحث عنه تجد حديثك. أو كان الصحابي فيه مبهمًا أي: قال الراوي عنه عن رجل من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فارجع إلى الباب الثالث «المبهمين من أسماء الرجال من الصحابة» جـ ٤ ص١٥٧ أو كانت الصحابية فيه مبهمة فارجع إلى الباب السادس «المبهم من أسماء النساء الصحابيات» جـ٤ ص٣٠٨ ومعرفتك بالكتب - التي تقدمت - تفيدك في التخريج وهي أساسه.

وقد تتساءل ماذا إذا وجدت جزءًا من حديثي ولكن لم أتأكد أهو حديثي أم لا؟ فأجيبك: رجوعك إلى الكتب يبين ذلك.

للكتاب وعليه:

وهذا الكتاب يمتاز بما يلي:

١ - دقة الترتيب والتي تيسر وصول الباحث لمراده.

٢ - معرفة تخريج الحديث عن الصحابي الذي نريد تخريج الحديث عنه.

٣ - معرفة ما لكل صحابي من أحاديث في الكتب السبعة.

٤ - معرفة مراسيل الكتب السبعة.

٥ - معرفة الأحاديث التي في إسنادها مبهم، كي تؤخذ في الاعتبار لتدرس لبيان من أخرجها متصلة، خاصة إذا كان الإبهام في غير الصحابي.

ويؤخذ عليه ما يلي:

١ - أن الاستفادة به متوقفة على معرفة الباحث راوي الحديث الأعلى من صحابي أو تابعي، وهذا شيء قد لا يكون ميسرًا.

٢ - أنه إذا أراد الإنسان حديثًا عن راوٍ من المكثرين كأبي هريرة الذي استغرق حديثه (١٥٨) صفحة أو عبد اللَّه بن عباس الذي استغرق حديثه (٨٦) صفحة فإن عليه أن يبحث في هذه الصفحات الكثيرة نوعًا ما، والسر في هذا أن أحاديث الكتاب لم ترتب.

ولقد فكّرتُ لِمَ لَمْ يرتبها المؤلف، وهو صاحب الترتيب البديع في ذكر أسماء الراوي الأعلى؟

فوجدت أنه ربما وجد حرجًا في ترتيبها - أي الأحاديث - وذلك لما يأتي:

أولًا: أنه ما تحرى لفظ الرواية فكيف يرتب؟ ولو تحرى لطال الكتاب، ومع ذلك فالأحاديث الفعلية لا يمكن ترتيبها على الحروف.

ثانيًا: أنه لو أراد تحري الرواية فرواية أي كتاب يثبتها؟. وعلى ذلك فلا يرتب على الحرف الأول فما بعده من الحديث.

ثالثًا: لو رتبه على الموضوعات فقد يظن ظان أن حديثه في باب كذا فإذا لم يجده فيه ظن أنه ليس في الكتب السبعة، فكان عدم الترتيب أولى.

ومن باب الإنصاف أيضًا نقول: هذا الذي يؤخذ علي الكتاب لا يقلل من

قيمته، واعتماد الباحثين عليه، وهو - أي: الذي يؤخذ عليه - ينزاح بتروي الباحث، خاصة وصفحات الكتاب محدودة.

كما نقول: إن الكتاب في جملته مفيد في موضوعه نافع، قال عنه الشيخ أحمد شاكر - في مقدمة مفتاح كنوز السنة - وهو أكثر كتب الأطراف فائدة مع الاختصار التام. وأرى أن الشيخ أحمد شاكر قال ذلك قبل طباعة «تحفة الأشراف» و«إتحاف المهرة».

هذا: والكتاب طبعته لجنة النشر والتأليف الأزهرية بمطبعتها سنة ١٣٥٢هـ، ١٩٣٤م وتقع هذه الطبعة في أربعة أجزاء يمكن تجليدها في مجلد واحد. وأحاديثها مرقمة وتبلغ (١٢٣٠٢) حديث.

والله ولي التوفيق والهدى.



ثانيًا: كتب المسانيد

ومن الكتب المرتبة على الراوي الأعلى كتب المسانيد.

تعريفها:

وكتب المسانيد هي التي موضوعها جعل أحاديث كل صحابي على حدة.

ولقد جرى على ذلك جمع من العلماء، يذكرون الصحابي وتحته ما رواه من أحاديث عن رسول اللَّه ﷺ، وما قاله من رأيه أو تفسيره. وإنما كتبوا الأحاديث مرتبة على الصحابة أو التابعين؛ لأنهم كانوا يكتبون للناس ليحفظوا، فكانوا يجعلون وحدة الحفظ مرويات الصحابي، فكانت مرويات الصحابي بمثابة السورة من القرآن، وحدة مستقلة ينشط طالب العلم إذا انتهى من واحدة وبدأ في أخرى.

خصائص المسانيد:

وللمسانيد خصائص أوجزها فيما يلي:

١ - مرتبة على الراوي الأعلى - الصحابي أو التابعي إذا كان الحديث مرسلًا -.

٢ - الصحابة فيها مرتبون على نحو ما، فمن الأئمة من رتب الصحابة على حروف الهجاء، ومنهم من رتبهم على حسب السابقة في الإسلام، ومنهم من رتبهم على الشرافة النسبية، ومنهم من رتبهم على القبائل.

٣ - الأحاديث تحت الصحابي غير مرتبة، فلم يرتبوها على أي نهج، وإنما سردت سردًا، والسر في هذا ما تقدم من أنهم كانوا يكتبون للحفظ فقط.

٤ - الأحاديث في هذه المسانيد غير متحدة الدرجة، فلم يشترط المؤلفون فيها اتحاد الدرجة من صحة أو حسن أو ضعف، وإنما جمعوا بين الصحيح والحسن والضعيف.

٥ - لم يقصد فيها استيعاب الرواة، وإنما بعضها اشتمل على عدد كبير من الصحابة، وبعضها اشتمل على أصحاب صفة واحدة، كمسند المقلين، أو مسند العشرة المبشرين، وبعضها اشتمل على مسند صحابي واحد كمسند أبي بكر الصديق.

المؤلفات في المسانيد:

والمسانيد كثيرة جدًّا. فلقد كانت منهج العلماء على رأس المائتين، ألف كثيرون عليها. ومن أشهرها مسند الإمام أحمد بن حنبل - رضي اللَّه عنه - وهو الذي يراد عند إطلاق كلمة مسند، أما في غيره فتقال مقيدة، وسوف أفرد الحديث عنه إن شاء اللَّه تعالى. ومنها أيضًا مسند الحميدي - شيخ البخاري - وهو مطبوع شائع، ومنها مسند أبي داود الطيالسي وهو أيضًا مطبوع، ومسند البخاري الكبير، والمسند الكبير على الرجال لمسلم بن الحجاج، ومسند نعيم ابن حماد المروزي، ومسند أبي إسحاق إبراهيم بن نصر المطوعي، ومسند أسد بن موسى، ومسند أبي محمد عبيد اللَّه بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي، ومسند يحيى بن عبد الحميد الحماني، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند أبي خيثمة زهير بن حرب، وغير ذلك كثير[١].

فوائد المسانيد:

وللمسانيد فوائد جمة فهي:

١ - جامعة لكثير من الأحاديث، مشتملة على كثير من الروايات، محتوية على العديد من الطرق.

٢ - طريق سهل لمن أراد الحفظ، فالصحابي في الروايات عمدة، فجمع أحاديثه مما يسهل حفظ السنة.

---

(١) راجع الرسالة المستطرفة ص٤٦ - ٥٧.

٣- سبيل للوصول إلى الحديث المراد، فيمكن التخريج بها بسهولة جدًا، نعم هي تحتاج لنوع من التأني عندما يكون الحديث من مسند صحابي من المكثرين، والصبر من شيم طلاب العلم.

وكما وعدت فسأحدثك عن أحد هذه المسانيد تفصيلًا وهو مسند الإمام أحمد بن حبنبل.

مسند الإمام أحمد بن حنبل

المؤلف:

الإمام أحمد بن حنبل أشهر من أن يعرف به، فهو صاحب المذهب الفقهي المشهور، وآثاره العلمية جعلت ذكره شائعًا على الألسنة، وتفانيه في الحق جعله نبراسًا للدعاة.

عرف به الذهبي فقال: هو الإمام حقًا، وشيخ الإسلام صدقًا، أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل، وساق نسبه إلى وائل الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي(١).

ولد الإمام أحمد - رضي اللَّه عنه - سنة أربع وستين ومائة، ونشأ يتيمًا، وطلب العلم في مستهل حياته، تحدث عن نفسه فقال: طلبت الحديث سنة تسع وسبعين، فسمعت بموت حماد بن زيد وأنا في مجلس هشيم.

وسمع من كبار معاصريه، فأخذ عن إبراهيم بن سعد، وهشيم بن بشير، وسفيان بن عيينة، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن إدريس الشافعي. وعبد الرزاق الصنعاني وغيرهم كثير.

وروى عنه كثيرون منهم بعض شيوخه كالشافعي، وابن مهدي، وعبد الرزاق، وروى عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وروى أبو داود،

(١) سير أعلام النبلاء ١١ /١٧٧/ ١٧٨.

والنسائي، والترمذي، وابن ماجه عنه بواسطة رجل، وروى عنه أيضًا علي ابن المديني، ويحيى بن معين، ودُحَيم، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وأبو زرعة الدمشقي، وبقي بن مخلد، وعبد اللَّه بن محمد البغوي، وأمم كثيرون.

ولقد أخذ الإمام أحمد العلم بعقل وورع، فتقدم فيه جدًّا، قال عبد اللَّه ابنه: قال لي أبو زرعة: أبوك يحفظ ألف ألف حديث فقيل له: وما يدريك ؟، قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب.

وعن أبي زرعة قال: حرُزت كتب أحمد بوم مات فبلغت اثنى عشر حملًا وعدلًا، ما كان على ظهر كتاب منها حديث فلان، ولا في بطنه حدثنا فلان كل ذلك كان يحفظه.

وقال إبراهيم الحربي: رأيت أبا عبد اللَّه كأن اللَّه جمع له علم الأولين والآخرين.

وقال الشافعي: خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلًا أفضل ولا أعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل.

وقال على بن المديني: إن اللَّه أيد هذا الدين بأبي بكر الصديق يوم الردة، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة.

توفي - رضوان اللَّه تعالى عليه - في يوم الجمعة ثاني عشر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة[١].

---

(١) راجع في ترجمته:

* المصعد الأحمد لابن الجزري، وهو في مقدمة المسند طبعة الشيخ أحمد شاكر وترجمة الإمام أحمد فيه ص٣٥.

* ومقدمة شرح ثلاثيات المسند للسفاريني جـ١ ص ٦.

* وهي في تاريخ الإسلام، وقد نقلها الشيخ شاكر في مقدمة طبعته جـ١ ص٥٨.

* وسير أعلام النبلاء ١١ / ١٧٧.

=

الكتاب:

ألف الإمام أحمد مسنده هذا تيسيرًا لحفظ السنة، فجعل أحاديث كل صحابي وحدة مستقلة، وجمع فيه كثرة كثيرة من الأحاديث، قيل: إنها تبلغ ثلاثين ألف حديث، وقيل: بل هي أربعون ألف حديث[١]، وهذا بالمكرر وبالآثار المروية عن الصحابة.

ولم يك المسند كل ما يحفظ الإمام أحمد، وإنما انتقاه مما يحفظ، فلئن كانت أحاديث المسند ثلاثين ألف حديث أو أربعين ألفًا فإن محفوظات أحمد كانت تبلغ ألف ألف حديث - كما تقدم -.

ولقد صرح بأنه انتقى المسند من أكثر من [٧٥٠,٠٠٠] سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث[٢].

ورام الإمام أحمد - رضي اللَّه عنه - بهذا المسند جمع أصول السنة بحيث يكون مشتملًا على كل السنة، فلا تكون عقيدة ولا أمر ولا نهي ولا أدب ولا

= * والجرح والتعديل ١ / ٢٩٢.
* وتذكرة الحفاظ ٢ / ٤٣١.
* والأعلام ١/ ٢٠٣، وفي هامش السير، والأعلام كثير من المراجع.

(١) راجع خصائص المسند ص٢٣ والمصعد لأحمد ص٣٢، ٣٣ والمصدران في مقدمة طبعة الشيخ شاكر، ورقم الصفحة منها، وطبعة مؤسسة الرسالة بلغ عدد الأحاديث فيها (٢٧٦٤٧)، وطبعة المكنز أحاديثها (٢٨٢٩٥)، وفيها (١٣٠٨) مسند، وأبانوا - مشايخ المكنز - أنهم إذا وجدوا الإمام أحمد قرن شيخين فأكثر من الرواية، فإنهم يعدونه حديثًا واحدًا، والمحدثون يعدون كل شيخ حديثًا، كذلك لو قال عبد اللَّه بن الإمام أحمد: حدثني أبي عن عبد اللَّه بن محمد بن أبي شيبة قال: وسمعته أنا من ابن أبي شيبة، فإن المحدثين يعدون هذا حديثين: الأول من رواية الإمام أحمد، والثاني: من زوائد عبد اللَّه، ونحن عددناه حديثًا واحدًا. فعلى طريقة المحدثين المسند يتجاوز الثلاثين ألفًا.

(٢) راجع خصائص المسند ص٢١، والمصعد لأحمد ص٣١.

شيء يتعلق بالدين إلا وهو مشتمل عليه.

ولذا قال: عملت هذا الكتاب إمامًا، إذا اختلف الناس في سُنَّة عن رسول اللَّه ﷺ رُجع إليه[١].

وقال: هذا كتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفًا، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول اللَّه ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة[٢].

وظل الإمام - رضي اللَّه عنه - يراجع المسند سنوات، وكانت مراجعته منصبة على قضية التصحيح والتضعيف، ومن هنا جاء المسند على درجة طيبة في التصحيح، ليس من الكتب التي مهمتها الجمع وكفى، وإنما من الكتب التي تهتم بدرجة الحديث، وإن كانت تعتمد على ما هو في دائرة القبول عمومًا. ومن هنا اشتمل الكتاب على كثرة كثيرة من الأحاديث.

ومما يدل على أنه ظل يعالج قضية التصحيح والتضعيف إلى أن وافته منيته حديث: « **يهلك أمتي هذا الحي من قريش: قالوا: فما تأمرنا يا رسول اللَّه ؟ قال: لو أن الناس اعتزلوهم** » فإنه ذكره في المسند[٣] وقال عبد اللَّه ابن الإمام أحمد بعده: وقال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ ، يعني قوله: « **اسمعوا وأطيعوا واصبروا** ».

وهذا المجهود من الإمام أحمد في التصحيح والتضعيف ظهر أثره في منزلة المسند، فيقول الحافظ أبو موسى المديني: لم يخرج أحمد في مسنده إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن في أمانته[٤]. وقال أيضًا: وهذا الكتاب

(١) المصعد الأحمد ص٣٠.

(٢) المصعد الأحمد ص٣١.

(٣) جـ ٢ ص٣٠١.

(٤) المصعد ص٣٤.

أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة، فجعله إمامًا ومعتمدًا، وعند التنازع ملجأ ومستندا[١].

وجمع الشيخ أبو زهو - رحمه اللَّه تعالى - أقوال العلماء في المسند، وأن لهم ثلاثة أقوال، قول بأن كل ما فيه حجة، وقول بأنه يحتوي على الصحيح والضعيف، وقول بأنه يحتوي على الصحيح والضعيف والموضوع، ثم وفق بين هذه الأقوال بأن ما كان في المسند من جمع الإمام أحمد فليس فيه حديث موضوع، وما كان من زيادات عبد اللَّه ابنه، أو زيادات القطيعي فهذا هو الذي فيه الموضوع[٢].

ولشيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية كلام في هذا دقيق فأنقله بنصه، قال - رحمه اللَّه - وقد تنازع الناس هل في مسند أحمد حديث موضوع ؟ فقالت طائفة من حفاظ الحديث كأبي العلاء الهمداني ونحوه: ليس فيه موضوع، وقال بعض العلماء كأبي الفرج ابن الجوزي: فيه موضوع. قال أبو العباس ابن تيمية - رحمه اللَّه تعالى - ولا خلاف بين القولين عند التحقيق، فإن لفظ الموضوع قد يراد به المختلق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب وهذا مما لا يعلم أن المسند منه شيئًا، بل شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه، وقد روى أبو داود في سننه عن رجال أعرض عنهم في المسند. قال: ولهذا كان الإمام أحمد في المسند لا يروي عمن يعرف أنه يكذب، مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن يروي عمن يُضَعَّف لسوء حفظه، فإن هذا يكتب حديثه، ويعتضد به ويعتبر به، قال: ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في المسند منه، بل

(١) المصعد ص٣٢.

(٢) الحديث والمحدثون ص٣٧٢ - ٣٧٥.

وفي سنن أبي داود والنسائي، وفي صحيح مسلم والبخاري أيضًا ألفاظ في بعض الأحاديث من هذا الباب، لكن قد بين البخاري حالها في نفس الصحيح[١].

ترتيب المسند:

رتب الإمام أحمد مسنده على حسب مقتضيات عصره، ففي عصره كان الغرض من الكتابة تيسير حفظ السنة في الصدور، فكان الحافظ يكتب ما يحفظ ليحفظه الآخرون، ولا شك أنه عندما تكون الكتابة للحفظ في الصدور فإن أفضل وجه أن تكون على حسب الصحابي، فيكتب تحت الصحابي ما رُوي عنه من أحاديث وآثار، دون أي ترتيب لهذه الأحاديث، فحديث في الأحكام بجانب حديث في الرقاق، بجانب ثالث في التفسير.

أما الصحابة فلم يرتبهم على حروف المعجم، وإنما جعل العشرة المبشرين بالجنة بما فيهم الخلفاء الأربعة أولًا، ثم ذكر أربعة من الصحابة لم يبين سبب إفرادهم[٢]، ثم ذكر مسند أهل البيت، ثم مسند مشاهير الصحابة، ثم مسند المكيين، ثم الشاميين، ثم الكوفيين، ثم البصريين، ثم الأنصار، ثم مسند النساء، وفي وسط مسند النساء ذكر مسند القبائل[٣]، وشيئًا من حديث أبي الدرداء[٤]، وهذا مما معه لا يسهل الوصول إلى الصحابي أو الصحابية، وإنما يحتاج إلى دليل يهدي إلى المطلوب، وأكثر من هذا أنه ربما ذكر أحاديث

---

(١) المصعد الأحمد ص٣٤، ٣٥.

(٢) وهم: عبد الرحمن بن أبي بكر، وزيد بن خارجة، والحارث بن خزمة، وسعد مولى أبي بكر وقد استوعب حديثهم في الجزء الأول من ص١٩٦ إلى ص١٩٩.

(٣) راجع جـ٦ ص٣٨٣ إلى ص٤٠٢.

(٤) راجع جـ٦ ص٤٤٠ إلى ص٤٥٢.

الصحابي مفرقة في أكثر من موضع[١]، وأغرب من هذا أنه ربما ساق حديثًا أو أكثر لصحابي في مسند صحابي آخر[٢]، ولا أظن ذلك وقع اعتباطًا، ولكن لا بد من أنه لغرض علمي، ولقد تتبعت شيئًا من ذلك فوجدت أنه من باب المتابعات والشواهد، وعمومًا فالأمر يحتاج لدراسة متأنية، وبدهي أن الصحابة على هذا النحو لم يرتبوا ترتيبًا يسهل الوصول إلى المراد، لكن لا يعترض على الإمام أحمد بذلك، فإنه لم يعمد إلى ترتيب المسند، وإنما كان شغله الشاغل انتقاء أحاديثه كما بينت ذلك في النقطة السابقة.

ومن هنا فإن الحافظ الذهبي - رحمه اللَّه تعالى - في ترجمة عبد اللَّه بن الإمام أحمد يقول: ولو أنه حرر ترتيب المسند وقربه وهذبه لأتى بأسنى المقاصد، فلعل اللَّه تبارك وتعالى أن يقيض لهذا الديوان السامي من يخدمه ويبوب عليه، ويتكلم على رجاله، ويرتب هيئته ووضعه، فإنه محتو على أكثر الحديث النبوي، وقلّ أن يثبت حديث إلا وهو فيه[٣].

وكان الشيخ الألباني قد وضع فهرسا لأسماء الصحابة الذين هم في المسند رتبهم على حروف المعجم، وعندما قام المكتب الإسلامي ودار صادر ببيروت بتصوير المسند على طبعة المطبعة الميمنية بمصر استأذنوا الشيخ في تصوير الفهرس الذي وضعه لنفسه فأذن لهم، إلا أن هذا الفهرس سقط منه أسماء بعض الصحابة ممن لهم رواية في المسند[٤]، ولقد نبه الناشر إلى ذلك ووعد بفهرس

(١) فأحاديث صخر الغامدي تجدها في جـ٤ ص٤١٦، جـ٣ ص٤١٧ غير متصلة، وجـ٣ ص٤٣١، وجـ٤ ص٣٨٤.

(٢) حديثان عن نافع بن عتبة بن أبي وقاص جـ١ ص١٧٨ في مسند عمه سعد بن أبي وقاص، وراجع تحقيق أحمد شاكر جـ٣ ص٧١ رقم ١٥٤٠، ١٥٤١.

(٣) المصعد الأحمد ص٣٩.

(٤) فمثلًا أبو سيارة المتعى له أحاديث في المسند جـ٤ ص ٢٣٦ وليس له ذكر في هذا الفهرس.

وافٍ، ورغم طول المدة[1] لم يظهر هذا الفهرس،

كيفية التخريج:

إذا أردت تخريج حديثك من مسند أحمد فلا بد أن تكون عارفًا الصحابي راوية، أما إذا كنت لا تعرف الصحابي فإنه لا يمكنك تخريج الحديث بهذه الطريقة - طريقة التخريج بالراوي الأعلى - لا من مسند أحمد ولا من غيره من المسانيد.

فإذا كنت تعرف الصحابي فابحث عن أحاديثه في المسند، يساعدك في هذا الفهرس المطبوع في أول المسند، أو الفهارس الموضوعة في آخر كل جزء، فإذا وصلت إلى أحاديث الصحابي الذي معك فتتبع الأحاديث التي في مسنده فإنك تصل إلى حديثك الذي أردت تخريجه، نعم قد يستغرق البحث بعض الوقت إذا كان الصحابي من المكثرين كأبي هريرة وابن عباس وعائشة - رضي اللَّه عنهم - إلا أن الباحث يجب عليه أن يتخلق بالصبر، فإنه فضيلة أساسية في طلب العلم.

فإذا وصلت إلى حديثك فقل: أخرجه أحمد في مسنده في جزء كذا، في صفحة كذا، وإذا كان للإمام أحمد كلام على الحديث أو أحد رواته فانقله، فإنه مما يعض عليه بالنواجذ.

وهذا مثال أوضح به كيفية التخريج بالمسند.

مثال توضيحي:

إذا أردت تخريج حديث أنس: «أُمر بلال أن يشفع الآذان ويوتر الإقامة» فإنك تنظر في الفهرس الموضوع للصحابة في أول المسند فتجد أن مسند أنس

---

(١) إذ الطبعة في عام سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ونحن الآن في عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م فمضى على وعده ستة عشر عامًا أو أكثر.

في الجزء الثالث الصحيفة الثامنة والتسعين، فتفتح هذا الجزء على تلك الصحيفة فإنك تجد مسند أنس، فتمر على أحاديثه فتجد هذا الحديث مذكورًا في ص١٠٣، فتقول: أخرجه أحمد في مسنده جـ٣ ص١٠٣، وبهذا تكون قد خرّجت حديثك من مسند أحمد.

هذا ويمكن التخريج من المسند بواسطة الطريقة السابقة، أعني طريقة الألفاظ، وذلك بواسطة المعجم المفهرس، وكذلك بالطريقة اللاحقة، أعني طريقة الموضوعات وذلك بواسطة «مفتاح كنوز السنة».

كما أنه قد قام الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي بترتيب مسند الإمام أحمد على الموضوعات في كتابه الموسوم بـ«الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد ابن حنبل الشيباني». فجاء عملًا طيبًا، وزاد الأمر حسنًا بأن خرج أحاديثه وشرح غريبه وذلك في كتابه «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني» والذي أتمه شيخنا ووالدنا فضيلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب البحيري[1]، وقد طبع الكتابان معًا في أربعة وعشرين جزءًا، فيمكن التخريج من عمله على الطريقة اللاحقة (طريقة الموضوعات).

وكذلك قام الشيخ أحمد محمد شاكر بتحقيق قدر من المسند، تكلم فيه على الأحاديث من حيث الصحة والضعف، ووضع فهارس للأحاديث، وكان يزمع وضع فهارس كاملة له إلا أن المنية أعجلته، والقدر الذي قام بتحقيقه فيه خدمة جليلة للمسند.

وكذلك قام أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول بوضع فهرس

---

(١) فضيلة شيخنا البحيري أتم «بلوغ الأماني» من باب «ما جاء في فضل جعفر بن أبي طالب وأولاده رضي الله عنهم» من كتاب المناقب إلى آخر الكتاب، وهو في الطبعة الأولى من ص٢١٤ جـ٢٢ إلى نهاية الجزء الرابع والعشرين.

لأحاديث مسند أحمد رتبها على حروف المعجم، وقد نشرته دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

وكذلك قام حمدي عبد المجيد السلفي بوضع فهرس ألف بائي للمسند، وطبعته مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٩٨١م.

للكتاب وعليه:

يمتاز الكتاب بما يلي:

١ - أنه اشتمل على كثرة كثيرة من الأحاديث.

٢ - أنه في جملته أصح من كثير غيره.

٣ - أنه حوى ما لم يحو غيره من الأحاديث والآثار.

يؤخذ عليه:

١ - أن من رام حديثًا فيه ولم يعرف راويه من الصحابة لا يمكنه الوصول.

٢ - أن من رام أحاديث موضوع ما احتاج قراءة الكتاب كله.

٣ - أنه لم ينضج في تأليفه فلم يصل مرتبة الترتيب، مما معه يصعب الوصول إلى المراد.

طبعات الكتاب:

وطبع في القاهرة بالمطبعة الميمنية في ست مجلدات بخط صغير، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي وذلك في سنة ١٣١٣ هـ، ولما نفذت نسخه قام المكتب الإسلامي ودار صادر بيروت بتصوير هذه الطبعة ونشرها، وذلك في عام ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م، ولا زالت نسخ هذا التصوير شائعة وذائعة.

وحقق الشيخ أحمد شاكر ثلث الكتاب تقريبًا، وطبعته دار المعارف بمصر في الفترة من سنة ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م إلى سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م في خمسة عشر جزءًا.

وقام فضيلة الشيخ الحسيني عبد المجيد هاشم بتحقيق قدر قليل بعد عمل الشيخ أحمد شاكر.

ولقد ظهر لمسند أحمد طبعة مفيدة، هي طبعة مؤسسة الرسالة، امتد طبعها من عام ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م إلى عام ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، وخرجت خمسة وأربعين مجلدًا، والفهارس في خمسة أجزاء، رتبت فيها الأحاديث على حروف المعجم، وظهر فهرس آخر في مجلدين رتبت فيه الأحاديث بأرقامها على الموضوعات.

ولقد ساعد على إظهار هذه الطبعة الملك فهد، ملك السعودية السابق، رحمه اللَّه، فدفع مبالغ كبيرة مساهمة في إخراج هذا الكتاب، وقام على الطباعة د/ عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، وزير الأوقاف السعودي في سنوات الطباعة، وأسند إلى الأخ الدكتور/ أحمد معبد، والأخ الدكتور/ محمود ميرة الإشراف على عمل مجموعة تحقيق الكتاب، والتي كانت تحت إشراف الشيخ شعيب الأرنأوط، وبصمات الأستاذين واضحة على العمل.

وهذه الطبعة تمتاز بـ:

١- اعتنوا بتحقيق نص الكتاب، جمعوا أكبر عدد من النسخ وحققوا.

٢- خرجوا الأحاديث والآثار تخريجًا مستفيضًا قويًا في الكثير، ضعيفًا في القليل.

٣- حكموا على الأحاديث والآثار بالصحة أو الضعف.

٤- درسوا الأحاديث متنًا وإسنادًا.

٥- وضحوا معاني الغريب من مصادر لا بأس بها.

٦- وضعوا فهارس متنوعة، أهمها الفهرس الألف بائي، الذي يُمَكِّنُك من الوصول إلى حديثك سريعًا.

٧- ربطوا طبعتهم هذه بالطبعة الميمنية المصرية القديمة، والتي صُوِّرت في عدة دور نشر، بحيث إذا خرجت حديثك من أي كتاب كالمعجم المفهرس، أو موسوعة أطراف الحديث، وأحالك على مسند أحمد الطبعة القديمة فإنه يمكنك من الوصول إليه في هذه الطبعة، فقد كتبوا الجزء والصفحة من الطبعة القديمة على هامش صفحات هذه الطبعة.

٨- ضبطوا النصوص وما يشكل من الإسناد، وكل المتن، ووضعوا علامات الترقيم.

وظهر أيضًا لمسند أحمد طبعة «جمعية المكنز الإسلامية»(١)، وهي طبعة تمتاز بدقة العمل العلمي؛ والمتمثل في:

- جمعوا كثيرًا من النسخ الخطية، حتى قالوا: إنهم زادوا عن الطبعات الأخرى تسع عشرة نسخة، وطبعوا على ثمان وثلاثين نسخة.

- اجتهدوا في تحقيق النص بناء على هذه النسخ، ولقد أفادوا أنهم وقفوا على أحاديث ليست في الطبعات السابقة، زادوها في طبعتهم، هي: مائة حديث من رقم ٢٤٣٩٦ - ٢٤٥٠٥، ج١١، ص٥٧٢٧، ولقد تكلموا في الهامش عن هذا السقط وذكروا النسخ التي زيد منها، والمصادر الأخرى من طبعتهم، ومكانها في طبعة الميمنية ج٦ ص١٠:

* عشرة أحاديث من رقم ١١٢٤٥ إلى ١١٢٥٤ من مسند أبي سعيد الخدري، ومكان هذا السقط في طبعة الميمنية ج٣ ص١٢.

* وعشرة أحاديث من ٣٠٣٨ إلى ٣٠٤٧ من طبعتهم من مسند عبد اللَّه بن عباس، ومكانها في طبعة الميمنية ج١ ص٣٢٤، وهذه من زيادات القطيعي.

---

(١) ظهرت في الفترة من ١٤٢٧هـ - إلى ١٤٢٩هـ، وهذه سنوات الطباعة، أما زمن الإعداد فهو كثير.

وقالوا: وهناك أحاديث أخرى مفرقة منثورة في ثنايا المسند، بعضها زائد عما في الطبعات السابقة، وبعضها زائد في موضعه وإن وجد في موضع آخر من المسند، فجاءت طبعتنا هذه بتوفيق اللَّه تعالى، أكمل طبعات المسند، ونحمد اللَّه تعالى على توفيقه[١].

وهذه الطبعة تقع في اثني عشر مجلدًا، غالب الصفحة نص المسند وثلثها الأسفل تقريبًا فروق النسخ، وتعليقات على النص من حيث التصويب من نسخ أو من مصادر، والأحاديث مرقمة في الهامش، وكذلك المسانيد، واسم صاحب المسند كُتب في حلية جميلة.

ولهذه الطبعة تخريج إجمالي يقع في جزئين، يذكرون رقم الحديث، وبجانبه رقمه في «المسند المعتلي»، ورقمه في «إتحاف المهرة» كلاهما لابن حجر، ورقمه في تحفة الأشراف للمزي، كما يذكرون رقمه فيما يوجد فيه هذا الحديث من الكتب السبعة، والتي هي الموطأ والكتب الستة.

ولو أردت أن أكتب ما يؤخذ على هذه الطبعة لطال الكلام[٢]، فبحسبي أن أكتب كيف نستفيد بها:

---

(١) ج١ ص م٢ أي الصفحة الثانية من المقدمة.

(٢) فهي طبعة:

* كلماتها متداخلة، حتى إنهم لو انتهى الحديث وبقي من السطر مكان كلمة كتبوا كلمة واحدة من الحديث الثاني !!

* وهي أيضًا ليس فيها علامات ترقيم !!

* وليس فيها تخريج وحكم على الأحاديث !!

* وليس فيها أي فهارس !!

ولقد عاتبت الدكتور / أحمد معبد عتابًا شديدًا على هذا النقص، فقال لي: إن مسند أحمد ابتلي في هذه الطبعة بتعصب مدير هذه الجمعية لرأيه، وابتلي في طبعة الرسالة بتعصب الشيخ شعيب لرأيه ولم يقبل النسخ المكملة مما جعله لا يستطيع تكميل طبعته !!.

- فهي طبعة محققة، وهي أكمل الطبعات.
- أحاديثها مشكولة.
- إذا أردت تخريج حديث منها فراجع جزئي الفهارس، ففي الجزء الثاني فهرس المسانيد ج٢ ص٧٧٨- ٨٠٠، وابحث عن مسند الصحابي الذي معك فستجده، فالفهرس كله ٢٢ صفحة، وإذا وجدته عرفت مسنده في أي جزء، وفي أي صفحة، فتراجع مسنده فتجد حديثك إن شاء اللَّه تعالى.

وعمومًا فهذه ليست طبعة تخريج، وإنما طبعة مؤسسة الرسالة هي طبعة التخريج.



الطريقة الرابعة

التخريج بناء على موضوع الحديث

الطريقة الرابعة
التخريج بناء على موضوع الحديث

يعتمد التخريج بهذه الطريقة على معرفة موضوع الحديث، فانظر في حديثك وحدد موضوعه، ثم ابحث عنه في هذا الموضوع من كتب هذه الطريقة - والتي سيأتي الحديث عنها إن شاء اللَّه تعالى - تجده فيها.

وقد يكون الحديث له أكثر من موضوع فابحث عنه في كل موضوعاته، فمثلًا حديث « **بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا اللَّه وأن محمد رسول اللَّه، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا** » هذا الحديث يوضع في كتاب الإيمان، وفي كتاب التوحيد، وفي كتاب الصلاة، وفي كتاب الزكاة، وفي كتاب الصوم، وفي كتاب الحج، لتناوله كل هذه الموضوعات. فعليك أن تبحث عنه في كل هذه الموضوعات. فلربما اقتصرت على بعضها ووضعه المؤلف في غيره.

وواضح أن التخريج بهذه الطريقة يعتمد على معرفتك موضوع الحديث، فإذا لم تعرفه فإنه لا يمكنك أن تخرجه بهذه الطريقة.

مزايا هذه الطريقة:

١ - هذه الطريقة لا تحتاج شيئًا زائدًا عن الحديث، فلا تحتاج سلامة مطلع الحديث شأن الطريقة الأولى، ولا تحتاج دراية بالاشتقاقات اللغوية شأن الطريقة الثانية، ولا تحتاج لمعرفة الراوي الأعلى شأن الطريقة الثالثة، وإنما تحتاج فقط معرفة معنى الحديث، وهذا ظاهر في معظم الأحاديث وبالدراية يكون في كلها.

٢ - هذه الطريقة تربي في الباحث ملكة فقه البحث، فبعد استعمالها فترة

يصبح الباحث ذا قدرة على معرفة موضوع الحديث الذي هو فقه الحديث.

٣ - هذه الطريقة توقف الباحث على حديثه والأحاديث التي في موضوعه، مما ينشطه في البحث، ويساعده في تدقيق المسألة.

عيوبها:

١ - قد يخفى معنى الحديث على الباحث فلا يستطيع تحديد موضوعه، وعليه فلا يمكنه تخريج الحديث بهذه الطريقة.

٢ - قد لا يتفق رأي الباحث مع رأي المؤلف، فيضع المؤلف الحديث في كتاب لا يتوقع الباحث وضعه فيه، ولهذا نماذج كثيرة، فقد يضع المؤلف الحديث في كتاب التفسير، ويرى الباحث أنه يوضع في المغازي.

بيد أن هذين العيبين يزولان بكثرة العمل في كتب السنة، إذ ذلك يولد دراية بمناهج الأئمة وبترتيب موضوعات الكتب.

المؤلفات فيها:

المؤلفات في هذه الطريقة كثيرة جدًا، ويكفي أن تعلم أن كل كتاب رتبت أحاديثه على الموضوعات فهو من كتبها. وسوف أقسمها إلى مجموعات لتيسير الدراسة والفهم، ولفتًا لانتباه الباحث، غير مشترط على نفسي الاستقصاء، فإن ذلك يطول، والحاجة لا تدعو إليه. وهذه المجموعات هي:

١ - **كتب تخريج أحاديث عامة:** مثل « كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال » للمتقي الهندي. و« منتخب كنز العمال » للمتقي الهندي أيضًا.

٢ - **كتب تخريج أحاديث كتب معينة:** مثل « مفتاح كنوز السنة » لفنسنك و« المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار » للحافظ العراقي.

٣ - **كتب في تخريج أحاديث كتب فقه:** مثل « نصب الراية في تخريج

أحاديث الهداية » للزيلعي. و« الدراية في تخريج أحاديث الهداية » لابن حجر. و« التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير » لابن حجر أيضًا.

٤ - **كتب في تخريج أحاديث الأحكام**: مثل « منتقى الأخبار من حديث سيد الأخيار » لمجد الدين ابن تيمية. و« بلوغ المرام من أدلة الأحكام » لابن حجر. و« تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد » للعراقي.

٥ - **كتب في تخريج أحاديث الترغيب والترهيب**: مثل « الترغيب والترهيب » للحافظ المنذري. و« الزواجر عن اقتراف الكبائر » لابن حجر الهيتمي.

٦ - **كتب في تخريج أحاديث التفسير**: مثل « الدر المنثور في التفسير بالمأثور » للسيوطي. و« فتح القدير في فني الرواية والدراية من علم التفسير » للشوكاني. و« تفسير القرآن العظيم » لابن كثير. و« الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف » لابن حجر.

٧ - **كتب في تخريج أحاديث السيرة والشمائل**: مثل « الخصائص الكبرى » للسيوطي. و« مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا » للسيوطي. و« سيرة رسول اللَّه ﷺ » لابن كثير. و« سبل الهدى والرشاد » للشامي.

وبمشيئة اللَّه تعالى سأحدثك عن هذه المجموعة، تفصيلًا في الثلاث مجموعات الأولى لكثرة الحاجة إليها، وفائدة معرفتها تفصيلًا، وإجمالًا في المجموعات الأخرى، إذ ذاك كاف، وبعيد عن التطويل الممل. وقبل البدء في التفصيل أنبهك أنه يمكنك استعمال هذه الطريقة بدون كتاب يرشدك، فيمكنك عن طريق معرفة موضوع حديثك أن تخرجه، فإذا كان في الصلاة مثلًا راجعت كتاب الصلاة في البخاري رجاء أن تجده فيه، وراجعت كتاب الصلاة في صحيح مسلم، وهكذا تراجع كتاب الصلاة في أي كتاب من كتب السنة قد

رتب على الموضوعات بغية أن تجد حديثك فيه.

ومزية كتب هذه الطريقة أنها تختصر لك الطريق، فإذا كان عندك حديث فراجعته في كتاب من كتب هذه الطريقة - حسبما سأحدثك - فإنه يدلك أنه في كتاب كذا وكذا، فتبحث في الكتب التي دلك عليها، بدل أن تكون مطالبًا بالبحث في كل الكتب المرتبة على الموضوعات.

وإليك التفصيل وأسأل اللَّه التوفيق.



أولًا: كتب تخريج أحاديث عامة

١ - كتاب «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»

مؤلفه:

هو الشيخ الإمام العالم الكبير المحدث على بن حسام الدين عبد الملك بن قاضي خان الشهير بالمتقي الشاذلي المديني الجشتي البرهان فوري الهندي.

ولد بمدينة برهان فور بالهند سنة (٨٨٥) وقيل (٨٨٨).

ونشأ محبًا للعلم طالبًا حريصًا عليه، مع الزهد والورع، وكثير الطاعة، وارتحل إلى كثير من البلاد فأفاده ذلك علمًا جمًّا من أكابر علماء عصره. وارتحل إلى مكة فمات بها بعد أن جاور ردحًا من الزمن.

قال العيدروسي: «مؤلفاته نحو مائة، ما بين كبير وصغير».

وأفرد عبد القادر بن أحمد الفاكهي مناقبه في كتاب سماه «القول النقي في مناقب المتقي».

توفي رحمه اللّٰه سنة خمس وسبعين وتسعمائة(١).

الكتـاب:

جمع المؤلف في كتابه هذا كل أحاديث «الجامع الكبير» للسيوطي، مع زيادات

«الجامع الصغير» و«زيادات الجامع». فاحتوى الكتاب على أحاديث أكثير من ثمانين كتابًا من كتب السنة، وعلى أكثر من ستة وأربعين ألف حديث، مع

---

(١) راجع ترجمته في نهاية كنز العمال، وفي الأعلام جـ ٤ ص ٣٠٩. وفيه ذكر بعض مصادر ترجمته.

بيان من أخرجها من الأئمة، ومن رواها من الصحابة فمن دونهم.

وهذا تفصيل ذلك الإجمال:

ألف الحافظ السيوطي ثلاثة كتب الغرض منها تيسير الوقوف على الحديث لمن نشد ذلك. فألف «الجامع الكبير» مقسِّمه إلى قسمين - كما تقدم - قسم الأحاديث القولية، وقسم الأحاديث الفعلية. ثم لخص من قسم الأحاديث القولية كتابه «الجامع الصغير»، انتقى فيه الأصح والأخصر، وابتعد عن التكرار، وزاد فيه ما ليس في الجامع الكبير، ثم ألف كتابًا ثالثًا على منوال الجامع الصغير سماه «زيادة الجامع».

فجاء صاحب كنز العمال فوجد - كغيره - أن هذه الكتب الثلاثة قد جمعت من الأحاديث ألوفًا، ومن الآثار صنوفًا، لكنه شعر - كغيره - بعيوب الترتيب على حروف المعجم - وقد تقدمت عند الكلام على الجامع الصغير والتي عددها فقال:

منها: (أي: الفوائد الجليلة التي عرى عنها الجامع الكبير للسيوطي) أن من أراد أن يكشف منه حديثًا وهو عالم بمفهومه لا يمكنه إلا إذا حفظ رأس الحديث إن كان قوليًا، أو اسم راويه إن كان فعليًا. ومن لا يكون كذلك تعسر عليه ذلك.

ومنها: أن من أراد أن يحيط ويطلع على جميع أحاديث البيع مثلًا، أو أحاديث الصلاة، أو الزكاة، أو غيرها، لم يمكنه ذلك أيضًا إلا إذا قلب جميع الكتب ورقة ورقة!! وهذا أيضًا عسر جدًا.

ومنها: أن الأبواب والفصول والتراجم بمنزلة الشرح للأحاديث، وذلك أن بعض الأحاديث مجمل وبعضها مفصل، وبعضها ذكر فيه سببه وقصته، وبعضها ليس كذلك.

فلما وجد ذلك قام بعمل على خمس مراحل كانت نتيجته هذا الكتاب - كنز

العمال - الذي نتحدث عنه. وهذه المراحل هي:

١- المرحلة الأولى:

جمع أحاديث الجامع الصغير وزوائده وبوبها على حسب الأبواب الفقهية، وسمى هذا المؤلف الجديد «منهج العمال في سنن الأقوال».

٢- المرحلة الثانية:

بوّب ما بقى من أحاديث قسم الأقوال من الجامع الكبير على حسب الأبواب الفقهية أيضًا، وسمى هذا المؤلف الجديد «الإكمال لمنهج العمال»

٣ - المرحلة الثالثة:

جمع الكتابين (منهج العمال) و(الإكمال لمنهج العمال) معًا، مميزًا أحاديثهما، بأن يضع الترجمة - أي: العنوان - ثم يذكر تحتها ما يناسبها من أحاديث «منهج العمال»، ثم يذكر كلمة «الإكمال» ثم يذكر ما يناسبها من أحاديث «الإكمال لمنهج العمال»، وسمى هذا التأليف الجديد «غاية العمال في سنن الأقوال».

٤ - المرحلة الرابعة:

بوّب أحاديث قسم الأفعال من الجامع الكبير على الأبواب الفقهية، وسماه «مستدرك الأقوال بسنن الأفعال».

٥ - المرحلة الخامسة:

جمع بين كتابي «غاية العمال في سنن الأقوال» و«مستدرك الأقوال بسنن الأفعال» في مؤلف واحد. يدكر الكتاب من غاية العمال ثم يذكره من مستدرك الأقوال. فمثلًا يذكر كتاب الإيمان من غاية العمال - أي: من الأحاديث القولية - وبعد أن تنتهي أحاديثه يذكر كتاب الإيمان من المستدرك - أي: من الأحاديث الفعلية -.

وسمى هذا المؤلف (كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال).

وقد تتساءل لم فصل أحاديث « الإكمال » عن أحاديث « منهج العمال » مع أنهما جزءا كتاب واحد، هو « الجامع الكبير » ؟.

والجواب: - أن الرجل كان أمينًا، فإنه لما وجد السيوطي قد أعلى الجامع الصغير في المنزلة على الجامع الكبير أراد أن يجعل أحاديث الجامع الصغير على حدتها، فهي التي قال صاحبها في الكتاب الذي جمعها: وبالغت في تحرير التخريج فتركت القشر وأخذت اللباب.

ولقد بلغ من أمانة الرجل أنه ذكر مقدمة السيوطي للجامع الصغير ولزوائده، وللجامع الكبير قسم الأقوال، ولقسم الأفعال. كل ذلك حتى يكون استوفى كل ما قاله السيوطي في هذه الكتب الثلاثة.

وهو إذ يذكر الأحاديث إنما يعقبها بما ذكره السيوطي من:

عزوها لمن أخرجها من الأئمة.

ذكر الراوي الأعلى.

الكلام عليها من حيث الصحة والضعف.

متبعًا نفس رموزه التي وصعها للجامع الصغير وللجامع الكبير - وقد تقدم بيان ذلك في الحديث على الكتابين...

وعلى هذا تستطيع أن تقول: إن كتاب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال إنما هو كتاب الجامع الكبير للسيوطي، مضافًا إليه زيادات « الجامع الصغير » و« زيادة الجامع »، مرتبًا على الموضوعات، مقدمة أحاديثه القولية على الفعلية.

ترتيب الكتـاب:

وبعد أن رتب الأحاديث على الموضوعات بأن وضع كل مجموعة أحاديث تحت الباب الذي يناسبها، وكل مجموعة أبواب تحت الكتاب الذي يناسبها،

بعد ذلك رتب الكتب على حروف الهجاء، فابتدأ بالكتب التي أولها همزة وهي:

الإيمان، ثم الأذكار، ثم الأخلاق، ثم الإجازة، ثم الإيلاء، وأتبعها بالكتب التي أولها باء، ثم بالتي أولها تاء، حتى انتهى إلى آخر حروف المعجم فرتب كتبه على السبعين، ذكر لها فهرسًا في أول الكتاب. وذكر مصحح الكتاب لها فهرسًا في نهاية الكتاب راجع جـ ١ ص١٣ وجـ ١٦ ص٧٦١.

وهو إذ يذكر الكتاب من السنن القولية، وبعد أن ينتهي من كل أبوابه يذكره من السنن الفعلية، إذ يذكر ذلك يرتب الأبواب في الكتاب من السنن الفعلية، نحو ترتيبها تحت الكتاب من السنن القولية. راجع الجزء الأول ص٢٣ وص٢٧٠.

قال في المقدمة: «فمن ظفر بهذا التأليف فقد ظفر بجمع الجوامع مبوبًا، مع أحاديث كثيرة ليست في جمع الجوامع؛ لأن المؤلف - السيوطي - رحمه اللَّه زاد في الجامع الصغير وذيله أحاديث لم تكن في جمع الجوامع». اهـ.

طريقة التخريج بالكتاب:

ولعله بعد أن عرفت الكتاب وأصل مادته العلمية وطريقته يكون قد سهل عليك التخريج منه، ونزيد الأمر بيانًا بالإجابة على هذا السؤال.

كيف نخرج حديثًا من كتاب كنز العمال؟

والجواب:

إذا أردت تخريج حديث من كنز العمال فتأمل حديثك أولًا، لتعرف من أي كتاب هو؟ يعني هل هو من كتاب الإيمان؟ أو الصلاة؟ أو الزكاة؟.... إلخ ثم تصفح أبواب هذا الكتاب في الفهرس[١]، لترى أي باب يكون فيه، ثم افتح هذا

(١) وأرجو أن تلاحظ أن عليك أن تراجع أحاديث هذا الكتاب من سنن الأقوال ثم أحاديث هذا =

الباب من الكتاب وتتبع أحاديثه فسوف تجد حديثك غالبًا إن شاء اللَّه.

فإذا وجدته فعليك أن تفك رموزه، وتعزوه لمن ذكر المؤلف أنه أخرجه من الأئمة.

فمثلًا حديث:

« لا حسد إلا في اثنتين، رجل آتاه اللَّه القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه اللَّه مالًا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار ».

تبحث عنه في فضل القرآن. وفضل القرآن مذكور ضمن كتاب الأذكار - يعرف ذلك من تصفح الكتاب - فتبحث في كتاب الأذكار، فتجد الباب السابع في تلاوة القرآن وفضائله، الفصل الأول في فضائله، فمظنة هذا الحديث في هذا الفصل فتتبه في هذا الفصل فتجده فيه رقم ٢٣٣٩ ص٥٢٢ جـ١.

وبعده تجد تخريجه هكذا (حم ق ت ه عن ابن عمر) فتفك هذه الرموز وتقول:

ذكره في كنز العمال جـ ١ ص٥٢٢ حديث رقم ٢٣٣٩ وعزاه لأحمد، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه. عن ابن عمر.

وبهذا تكون قد خرجت الحديث تخريجًا إجماليًا. ونحن في شعبة الحديث نكلف الطالب أن يرجع إلى هذه الكتب نفسها، ويخرج الحديث منها، فيخرج الحديث من البخاري، ويقول: أخرجه البخاري في كتاب كذا، باب كذا، جزء كذا، صفحة كذا، طبعة كذا. وكذلك مسلم، والترمذي، وابن ماجه. ويقول أخرجه أحمد في مسنده جزء كذا صفحة كذا.

= الكتاب أيضًا من سنن الأفعال فمثلًا كتاب الأذكار من الأحاديث القولية يشمل من ص٤١٣ جـ١ إلى ص٢٣٩ جـ٢. ويبدأ كتاب الأذكار من قسم الأفعال من ص٢٤٠ جـ٢ فقد تبحث عن حديثك في كتاب الأذكار من السنن القولية فلا تجده فتظن أنه ليس في كتاب كنز العمال في حين هو فيه في كتاب الأذكار من السنن الفعلية فأرجو أن تلاحظ ذلك.

أي أنه يخرج الحديث من هذه الكتب التي أحاله الكنز عليها، ويذكر مكان الحديث فيها، محددًا موضعه جهد الطاقة، ذاكرًا ما قيل فيه متناولًا المتن من حيث الموافقة والمخالفة، فإن كان المتن الذي معه كرواية البخاري تمامًا قال: أخرجه البخاري بلفظه، وإن كانت هناك مخالفة غير مؤثرة في المعنى قال: بمعناه أو: بنحوه.

أما إن كانت هناك زيادة أو نقصان فيقول: بزيادة كذا... أو ليس فيه كذا...

وهذا الذي نكلف به طالب الحديث هو منهج كل مدقق.

رموز الكتاب:

ورموز الكتاب هي رموز الجامع الصغير والجامع الكبير. وقد تقدمت - بيد أني أحب أن أنبهك إلى نقطتين:

الأولى:. علمت أن المؤلف يسوق أحاديث الإيمان - مثلًا - من السنة القولية، ثم يسوقه من السنن الفعلية، وأحاديث الإيمان - وغيره - من السنن القولية مقسمة إلى قسمين:

أ - أحاديث «منهج العمال».

ب - أحاديث «الإكمال»[١].

وهنا اختلاف يسير في الرموز أرجو أن تجعله في الاعتبار دائمًا، وهو أن رمز (ق) إذا جاء في أحاديث منهج العمال - وهي التي في صدر كل باب - فمَعناه متفق عليه، أي: أخرجه الشيخان البخاري ومسلم، أما إذا جاء في الإكمال أو في قسم الأفعال. فمعناه أخرجه البيهقي، فإن كان أخرجه البيهقي في السنن ذكر هذا الرمز فقط، وإن كان أخرجه البيهقي في غير السنن ذكر هذا الرمز وبيّن في أي كتاب هو.

---

(١) وهذا التقسيم قد تقدم، وأرجو أن تكون على ذُكْرٍ منه.

الثانية: أنه قد تجد في بعض الأحاديث رمز (ز) أو (بز) والسيوطي رحمه اللَّه تعالى لم يبين لمن هذا الرمز، فلعله نسي ذلك، أو هو سهو من الكتّاب، قال في مقدمة الكنز « فالغالب أنه لأبي حامد يحيى بن بلال البزاز » (راجع رقم ١٣٢٧ و١٣٢٩).

الحكم على الحديث:

وفي الكتاب بيان لدرجة الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف وغير ذلك. وهي على وتيرة الجامع الكبير، وقد تقدم كل ذلك.

للكتاب وعليه:

ويمتاز الكتاب بما يلي:

١ - ترتيبه على الأبواب الفقهية، وفي ذلك من اليسر ما فيه.

٢ - أنه كنز لمن أراد الاستفادة الموضوعية به، فمن رام أحاديث موضوع معين وجدها فيه مجموعة مرتبة، معزوة لمن أخرجها من الأئمة، مدروسة في الغالب من حيث الصحة والضعف.

ويؤخذ عليه:

١ - أنه قسم الأحاديث فأبعدها عن بعضها، فجعل أحاديث المنهج « منهج العمال » منفصلةِ عن أحاديث الإكمال، وهي إذ تمثل أحاديث الأقوال منفصلة عن أحاديث الأفعال. وليته أدخل كل ذلك في بعضه مميزًا بكلمة تسبق الحديث ولعل اللَّه يوفق من يفعل ذلك. ولقد اعترف المؤلف بهذا المأخذ، واستدركه في كتابه « منتخب كنز العمال » والذي سيأتي الحديث عنه إن شاء اللَّه تعالى.

كنز العمال والجامع الكبير:

والناظر يجد أن كنز العمال للمتقي الهندي والجامع الكبير للسيوطي يكوِّنان حلقة تامة، فمن أراد الكشف عن حديث باعتبار أوَّلِه فعليه بالجامع الكبير،

ومن لم يعرف أول حديثه، أو أراد جملة أحاديث في موضوع واحد، فعليه بـ « كنز العمال » فالكتابان كل منهما مكمِّل للآخر، ولا غنى بأحدهما عن الآخر.

والكتاب مطبوع شائع، طبع في الهند بحيدر أباد الدكن. ثم طبع في حلب طبع منشورات مكتبة التراث الإسلامي قام على هذه الطبعة واعتنى بها عدد من العلماء، وطبعته أيضًا مؤسسة الرسالة في ستة عشر مجلدًا، ولها فهارس لكل جزء على الموضوعات، ولها فهرس للكتب في نهاية الجزء السادس عشر.

ولقد وضع الأستاذان: نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي لهذه الطبعة فهرسًا ألف بائيا يقع في مجلدين بعنوان «المرشد إلى كنز العمال» الجزء الأول في الأحاديث القولية المبدوءة بالألف إلى الأحاديث المبدوءة باللام. والمجلد الثاني من الأحاديث المبدوءة بالميم إلى المبدوءة بالياء من سنن الأقوال.

ثم الأحاديث المرفوعة غير القولية ص٣٦٣.

ثم آثار الصحابة تبدأ من ص٤٥٨.

ثم مستدرك المرشد ج٢ ص٨١٧.

وبهذه الفهارس تستطيع أن تخرج بكنز العمال بالطريقة الرابعة «الموضوعات»، والطريقة الأولى «مطلع الحديث».

هذا والله الموفق.



٢ - كتاب « منتخب كنز العمال »

بعد أن بوب المتقي الهندي كتاب « جمع الجوامع » على الأبواب الفقهية في كتابه « كنز العمال » اتضح له تكرار الكثير من الأحاديث لمجرد الاختلاف في مطلعها، هذا مع كبر حجم الكتاب، وقصر همم الطلاب، فعزم على اختصار الكتاب (كنز العمال) ليسهل على الباحث قراءته وتداوله، فاختصره مسميًا هذا المختصر « منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال » وهو المتحدث عنه هنا.

منهجه في الاختصار:

وكان منهجه في الاختصار كما يلي:

• إذا كُرّر حديث في قسم الأقوال والأفعال، وكان في قسم الأفعال فيه زيادة (كزيادة سبب أو مراجعة أو غير ذلك) يتوقف معناه عليها، حذفه من قسم الأقوال اعتمادًا على ذكره في قسم الأفعال.

• أما إذا لم يكن معناه متوقفًا على هذه الزيادة تركه من الأفعال؛ لأنه مذكور في الأقوال بلفظه أو بمعناه.

• إذا وَجَدَ حديثين استويا في المفهوم بحسب المعنى المقصود أخذ المختصر وحذف المطول منهما، فإذا استويا في الاختصار أخذ الأصح منهما.

• إذا وجد الأحاديث التي في الترجمة مع تكرارها قليلة أو يحتاج الناس إليها لم يحذف المكرر.

وهذا المنهج وفّر عليه قرابة ثلث الكتاب، إذ حذف منه نحو خمسة عشر ألف حديث.

ترتيب الكتاب:

والكتاب مرتب كترتيب كتاب « كنز العمال » غير أنه يختلف عنه في نقطتين:

الأولى: - الاختصار الذي في المنتخب بحذف المكرر غالبًا.

الثانية: - مزج في المنتخب أحاديث الأفعال بأحاديث الأقوال فيذكر الترجمة الجزئية ويسرد تحتها أحاديث « منهج العمال » ثم أحاديث الترجمة الجزئية ويسرد تحتها أحاديث « منهج العمال » ثم أحاديث « الإكمال » - وهما الأحاديث القولية - ثم يسرد الأفعال، مثال ذلك في « كتاب الإيمان » « باب صفات المؤمنين » يذكر تحت هذا الباب ما في صفات المؤمنين من أحاديث « منهج العمال » ثم يذكر كلمة « الإكمال » ويسوق ما في صفات المؤمنين من أحاديث « الإكمال » ثم يذكر كلمة « الأفعال » ويسوق ما في صفات المؤمنين من أحاديث قسم الأفعال. ولم يخالف هذا المنهج - مزج أحاديث الأفعال بأحاديث الأقوال - إلا في القليل النادر كما في كتاب الشمائل فإنه ساقه من الأقوال ثم من الأفعال وأيضًا في كتاب الغزوات نوع مخالفة.

وقد تقدم لك أنه في « كنز العمال » يذكر الكتاب من « منهج العمال » و« الإكمال » وبعد أن ينتهي الكتاب يذكره نفسه من الأفعال فباعد المتناسبات عن بعضها في الكنز، وجمع بينها في « المنتخب ». راجع المنتخب على هامش مسند أحمد جـ١ ص٨٥.

وبين الكتابين نوع مغايرة في التقسيم إلى كتب وفي التبويب.

ولقد ذكر في مقدمة كل من الكنز والمنتخب فهرسًا بالكتب وأمهات الأبواب، كي يعرف المطّلِعَ منهجه في التقسيم.

للكتاب وعليه:

يكفي لهذا العنوان ما تقدم ذكره في الكلام على « كنز العمال » بيد أن ما يؤخذ على الكنز من إبعاد الأحاديث الفعلية عن القولية يؤخذ على هذا ولكن بصورة أقل، فإنه جمع في الكنز بين الكتب وفي المنتخب بين الفصول فكان أقرب.

بين المنتخب والكنز:

والمنتخب وإن كان أقل حجمًا وأيسر ترتيبًا إلا أنه أقل غزارة في المادة العلمية عن الكنز، والكنز أكثر فائدة لمن أراد التخريج أو أراد حديث موضوع معين.

هـذا:

وكتاب «منتخب كنز العمال» مطبوع طبعته الهند، وطبع في مصر على هامش مسند الإمام أحمد بالمطبعة الميمنية، ثم صور في بيروت.

واللَّه تعالى أعلم.



ثانيًا: كتب تخريج أحاديث كتب معينة

١ - كتاب « مفتاح كنوز السنة »

المؤلف:

ألفه بالإنجليزية الدكتور / أ. ى فنسنك أحد كبار المستعربين، وأستاذ اللغات السامية في جامعة ليدن، واستمر في تأليفه عشر سنين.

وترجمه إلى العربية مع تصحيح ومراجعة فضيلة الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي بالقاهرة واستمر في ترجمته أربع سنوات، ونشره بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣م.

الكتــاب:

هذا الكتاب يدل الباحث على أماكن وجود موضوع ما في كتاب أو أكثر من أربعة عشر كتابًا، جمعت بين السنة والسيرة - بما فيها المغازي - والرجال. وهذه الكتب هي:

١- صحيح البخاري.
٢- صحيح مسلم.
٣- سنن الترمذي.
٤- سنن أبي داود.
٥- سنن النسائي
٦- سنن ابن ماجه.
٧- سنن الدارمي.
٨- موطأ مالك.
٩- مسند أحمد.
١٠- مسند الطيالسي.
١١- مسند زيد بن على بن الحسين بن علي بن أبي طالب المتوفى سنة ١٢٢هـ.
١٢- الطبقات الكبرى للحافظ الثقة محمد بن سعد المتوفى سنة ٢٣٠هـ.

١٣- سيرة ابن هشام المتوفى سنة ٢١٨هـ.

١٤- المغازي لمحمد بن عمر الواقدي المتوفى سنة ٢٠٧ هـ.

طريقته:

رأى المؤلف أن من رام موضوعًا معينًا من السنة، أو المغازي والسير، أو تراجم الأشخاص، فإنه عليه أن يتصفح العديد من الكتب التي تحتوي على آلاف الصفحات، فأراد تذليل ذلك للباحثين فقرأ هذه الكتب وفهرس المواد العلمية التي فيها، بمعنى أن يكتب مثلًا « الآنية » ويذكر تحتها أماكن ورودها في أحاديث هذه المجموعة من الكتب، وكذا يكتب كلمة « السِّحر » ويكتب تحتها أماكن وجودها في أحاديث هذه المجموعة من الكتب، فلما تجمعت عنده معلومات كثيرة تحت كل ترجمة - أي عنوان - جعل هذه المعلومات تحت عناوين فرعية، يذكر تحت كل عنوان الأحاديث الواردة في هذه المجموعة من الكتب.

فمثلًا يضع ترجمة (الزهد) ويضع تحتها العناوين الفرعية الآتية:

« لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء ».

« نهى النبي ﷺ رجلًا عن غلوه في الزهد ».

« يكفيك من جمع المال خادم ومركب في سبيل اللَّه ».

« فضل الزهادة ».

« حد الزهد ».

« الجنة للزاهدين ».

ويذكر تحت كل عنوان من هذه العناوين الفرعية أحاديثه وأماكن وجودها في الأربعة عشر كتابًا. راجع ص٢٢٤ ، ٢٢٥ وهذه التراجم أو العناوين الرئيسية عنده تشتمل.

الموضوعات: كالتوبة، والدعاء، والشهداء، والصلاة، والطعام.

والأشخاص: كأبي بكر، وأبي الدرداء، وداود، ويحيى، ويونس.

والأحداث: كـ أحد، وبدر، والساعة، وصفين.

والأماكن: كـ الحجر الأسود، ودمشق، والصراط، والصُّفَّة.

ترتيبه:

رتب المؤلف هذه التراجم أو العناوين الرئيسة على حروف المعجم، بمعنى أنه يبدأ بالترجمة التي أولها ألف، ثم التي أولها باء، ثم التي أولها تاء.... إلخ.

والتي أولها ألف يرتبها أيضًا الألف مع الألف، ثم الألف مع الباء، ثم الألف مع التاء، وهكذا.... إلخ.

إلا أنه لم يجرد كلمات الترجمة قبل ترتيبها، بمعنى أنه في ترتيبها لم يعتمد على أصل الكلمات مجردًا، فيضع ترجمة (الأعمال) في حرف العين؛ لأن أصلها (عمل) لا، هو لم يفعل ذلك، وإنما رتب التراجم على ما هي عليه، مع إهمال (أل) التي للتعريف فقط.

فمثلًا مقتضى الترتيب على حروف الهجاء أن يكون موضوع (التوحيد) في حرف الواو، إذ أصله (وحد) لكنا نجد أنه وضعه - أي: التوحيد - في حرف (التاء) لأنه رتبها كما هي على هيئتها (التوحيد) دون مراعاة الأصل، وإنما لم يراع (أل) فقط، فصارت في حرف التاء.

وهكذا في كل الكلمات يرتبها على شكلها، دون تجريد. فأبو بكر في حرف الألف؛ لأن أول اسمه ألف، والأضاحي في الألف، وكذا الأعمال، وكذا الأيمان، والتسبيح في التاء؛ لأن أوله - بعد حرف أل - تاء بصرف النظر عن أن أصله (سبح).

حتى إنه لربما التبس على الباحث موضع المسألة أَوَضَعها في المفرد أم وَضَعها في الجمع ؟ فمثلًا كنت أبحث عن مسألة في القضاء فلم أدر أوضعها في الأقضية فتكون فيما أوله (ألف) أم في القضاء فتكون فيما أوله (قاف) فبحثت عنها في الأقضية فلم أجدها - أي : مسألتي - فبحثت في القضاء فوجدته أحال على الأقضية فبحثت عن (قاضي) فوجدتها فيه، ووجدت فيه الكثير من مسائل الأقضية، والتي هي أحرى أن توضع تحت الأقضية. (راجع ص٣٨٥).

رموزه :

سبق أن قلت لك : إن المؤلف يذكر العنوان ويذكر تحته أحاديثه التي في الكتب الأربعة عشر، وبقى أن أقول لك : إنه استعمل في ذلك كثيرًا من الرموز والأرقام، من باب الاختصار. وهاك مفتاح هذه الرموز.

١ - **(بخ)** أي : صحيح البخاري، وفيه يذكر رقم الكتاب، ورقم الباب[١].

٢ - **(مس)** أي : صحيح مسلم، وفيه يذكر رقم الكتاب، ورقم الحديث فيه.

٣ - **(بد)** أي : سنن أبي داود، وفيه يذكر رقم الكتاب، ورقم الباب.

٤ - **(تر)** أي : سنن الترمذي، وفيه يذكر رقم الكتاب، ورقم الباب[٢].

٥ - **(نس)** أي : سنن النسائي، وفيه يذكر رقم الكتاب، ورقم الباب.

٦ - **(مج)** أي : سنن ابن ماجه، وفيه يذكر رقم الكتاب، ورقم الباب.

٧ - **(مي)** أي : سنن الدارمي، وفيه يذكر رقم الكتاب، ورقم الباب.

٨ - **(ما)** أي : موطأ مالك، وفيه يذكر رقم الكتاب، ورقم الحديث.

٩ - **(حم)** أي : مسند أحمد، وفيه يذكر رقم الجزء، ورقم الصفحة.

---

(١) وذلك في كل الكتاب، عدا التفسير، فإنه يذكر السورة برقمها في المصحف، ثم يذكر رقم الحديث فيها.

(٢) وذلك في كل الكتاب، عدا التفسير فكما في البخاري.

١٠ - **(ط)** أي: مسند الطيالسي، وفيه يذكر رقم الحديث.

١١ - **(ز)** أي: مسند زيد بن علي، وفيه يذكر رقم الحديث.

١٢ - **(عد)** أي: طبقات ابن سعد، وفيه يذكر رقم القسم - إن وجد - ورقم الجزء، ورقم الصفحة.

١٣ - **(هش)** أي: سيرة ابن هشام، وفيه يذكر رقم الصفحة.

١٤ - **(قد)** أي: مغازي الواقدي، وفيه يذكر رقم الصفحة.

١٥ - **(ك)** أي: كتاب.

١٦ - **(ب)** أي: باب.

١٧ - **(ح)** أي: حديث.

١٨ - **(ص)** أي: صفحة.

١٩ - **(ج)** أي: جزء.

٢٠ - **(ق)** أي: قسم.

٢١ - **(قا)** أي: قابل ما قبلها بما بعدها.

٢٢ - **(م م م)** أي: الحديث مكرر مرات.

٢٣ - (وقد يضع رقمًا صغيرًا فوق رقم الباب أو رقم الصفحة، وهذا معناه أن الحديث مكرر بقدر الرقم الصغير في الباب أو الصفحة صاحبة الرقم الأصلي.

طريقة التخريج بالكتاب:

هذا الكتاب لا يدلك على موضع حديث تحفظه أو تحفظ أوله، وإنما يدلك على مكان موضوع حديثك، فإذا كان حديثك في موضوع الرفق بيّن لك أن الرفق تراجع فيه كتاب كذا وكتاب كذا، مبينًا موضعه في كل كتاب. وإذا كان حديثك في موضوع انشقاق القمر تبحث عنه في الترجمة الرئيسة (محمد بن

عبد اللَّه رسول اللَّه) وتحت الترجمة المتفرعة من هذه الترجمة الرئيسة تجد أنه يذكر لك أماكن ورود انشقاق القمر في البخاري، وأماكن وروده في مسلم، وكذا في الترمذي، وأحمد، والموطأ.

فإذا ما كنت تعرف رموزه ومنهجه ورجعت إلى هذه المواطن فإنك تجد حديثك غالبًا إن شاء اللَّه تعالى.

وكما يقولون بالمثال يتضح المقال.

فمثلًا لو أردنا تخريج حديث أبي هريرة: « **من سره أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه** ».

فهذا الحديث موضوعه هو: الأرحام، أو الرحم. نبحث عن الأرحام فنجده يقول لنا « انظر: الرحم » فنبحث عن الرحم فنجد تحته عناوين كثيرة قد تصل إلى ثلاثة وعشرين، فنبحث عن أقرب هذه العناوين للحديث الذي معنا فنجد فيها عنوان « أجر صلة الرحم » فهذا يمكن أن يكون حديثنا فيه فنجده يذكر فيه الآتي:

بخ - ك ٧٨ ب١٢ قا١٣.

مس - ك ٤٥ حـ ١٦ و١٧ و٢٠ - ٢٢.

تر - ك ٢٥ ب ٩ و٤٩.

حم - ثان ص١٨٩ و٤٨٤ ثالث ص١٥٦ و٢٢٩ و٢٤٧ و٢٦٦ خامس ص٢٧٩.

وبيان ذلك كالآتي:

راجع البخاري كتاب رقم ٧٨ باب رقم ١٢ وقابل باب رقم ١٣.

ومسلم كتاب رقم ٤٥ حديث رقم ١٦، ١٧، و٢٠ - ٢٢.

والترمذي كتاب رقم ٢٥ باب رقم ٩ و٤٩.

وأحمد جـ ٢ ص١٨٩ وص٤٨٤ وجـ ٣ ص١٥٦ وص٢٢٩ وص٢٤٧

وص٢٦٦ وجـ٥ ص٢٧٩.

ولقد ذكر في مقدمة الكتاب أسماء كتب كل كتاب مقسم إلى كتب، وذكر أرقامها. فإذا رجعت إلى هذا الترقيم عرفت عناوين الكتب التي ذكرها لك.

فالبخاري كتاب رقم ٧٨ هو كتاب الأدب.

ومسلم كتاب رقم ٤٥ هو كتاب الآداب.

والترمذي كتاب رقم ٢٥ هو كتاب البر والصلة.

فإذا حذفت أرقام الكتب ووضعت أسماءها كما هنا، لم يبق عليك إلا أن ترجع إلى هذه الكتب ذاتها وتبحث عن الباب الذي ذكر أن الحديث فيه، أو تبحث عن رقم الحديث الذي ذكره. فمثلًا تأخذ صحيح البخاري وتحضر منه كتاب الأدب وهو فيه جـ١٠ ص٤٠٠ ثم تحضر الباب رقم ١٢ فتجده في ص٤١٥ باب « من بسط له في الرزق بصلة الرحم » وفيه الحديث الذي معنا والذي أردنا تخريجه فتقول:

أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأدب باب « من بسط له في الرزق بصلة الرحم » جـ١٠ ص٤١٥ من فتح الباري ط السلفية.

وهكذا في بقية الكتب.

وقد يعرض لك هنا سؤالان ولسوف أجيبك عنهما إن شاء اللّٰه تعالى.

السؤال الأول:

لاحظنا أنه مرة يذكر رقم الكتاب ورقم الباب، ومرة رقم الكتاب ورقم الحديث وهذا وإن كان تقدم بيانه لكن هل من ضابط يقرب ذلك ؟

الجواب:

١ - ٦ / أنه في صحيح البخاري وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وسنن الدارمي، في هذه الكتب الستة يذكر لك رقم

الكتاب ورقم الباب. وعليك أن ترقم كتب نسختك كما في أول الكتاب الذي معنا (مفتاح كنوز السنة) وكذا ترقم أبواب نسختك إن لم تكن مرقمة.

٧، ٨ / وفي صحيح مسلم، وموطأ مالك يذكر لك رقم الكتاب، ورقم الحديث. وعليك أن ترقم كتب نسختك وأحاديثها إن لم تكن مرقمة.

٩ - / وفي مسند أحمد يذكر لك رقم الجزء ورقم الصفحة.

١٠، ١١ / وفي مسند زيد بن علي، ومسند الطيالسي يذكر رقم الحديث.

١٢ / وفي طبقات ابن سعد يذكر لك رقم الجزء، وبعض الأجزاء مقسم إلى أقسام فيذكر رقم القسم، ثم يذكر لك رقم الصفحة.

١٣، ١٤ / وفي سيرة ابن هشام، ومغازي الواقدي يذكر لك رقم الصفحة.

السؤال الثاني:

لاحظنا أنه يذكر رقم الباب ورقم الحديث ورقم الصفحة فعلى أي طبعة اعتمد في ذلك؟

والجواب:

اعتمد المؤلف على الطبعات الآتية:

١ - صحيح البخاري طبعة ليدن سنة ١٨٦٢ - ١٨٦٨ و١٩٠٧ - ١٩٠٨.

٢ - صحيح مسلم طبعة بولاق سنة ١٢٩٠ هـ.

٣ - سنن أبي داود طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠هـ.

٤ - سنن الترمذي طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ هـ.

٥ - سنن النسائي طبعة القاهرة سنة ١٣١٢ هـ.

٦ - سنن ابن ماجه طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ.

٧ - سنن الدارمي طبعة دهلي سنة ١٣٣٧ هـ.

٨ - موطأ مالك طبعة القاهرة سنة ١٣٧٩ هـ.

٩ - مسند الطيالسي طبعة الهند سنة ١٣٢١ هـ.

١٠ - مسند أحمد طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ (المطبعة الميمنية وفي ستة أجزاء وصورت في بيروت).

١١ - مسند زيد بن علي طبعة ميلانو سنة ١٩١٩ م.

١٢ - طبقات ابن سعد طبعة ليدن سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٨ م.

١٣ - سيرة ابن هشام طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩ - ١٨٦٠ م.

١٤ - مغازي الواقدي اعتمد على ترجمتها المطبوعة في برلين سنة ١٨٨٢م.

فإن استطعت أن تقف على هذه الطبعات فقد تم الأمر لك، أما إذا لم تستطع فعليك بطبعات المعجم المفهرس، والتي سبق أن بينتها لك. أما الكتب الخمسة الزائدة فيمكنك أن ترقم أحاديث مسند الطيالسي، ومسند زيد بن على. أما طبقات ابن سعد، وسيرة ابن هشام، ومغازي الواقدي، فاصطبر عليها حتى تصل إلى مرادك.

وبعد:

فهل تستطيع أن تستفيد بكتاب « مفتاح كنوز السنة » وذلك بتحديد معنى حديثك، والبحث عن هذا المعنى، ثم حل رموز الكتاب؟ أرجو ذلك.

وهذا إنما يكون حينما تكون بغيتك تخريج حديث أو أحاديث.

أما من أراد بحث موضوع فإنه يبحث عن موضوعه، ويأخذ الرموز المذكورة تحته، ويفكها، ويرجع إلى مواضعها، فإنه يجد فيها ما يريد. واللَّه أعلم.

للكتاب وعليه:

يمتاز الكتاب بالآتي:

١ - أنه يعين من يبحث بحثًا موضوعيًا بإرشاده إلى أماكن وجود موضوعه

من أربعة عشر كتابًا، جمعت بين السنة والسيرة وتراجم الرجال. فمن رام موضوع الشفاعة مثلًا فتحها من هذا الكتاب فدله على الكثير من مواضعها راجع ص٢٥٥.

٢ - أنه يتعرض لبيان أماكن ورود تراجم الأشخاص والأماكن والأحداث، فليس حكرًا على الموضوعات فقط، وإنما هو أعم منها. راجع مثلًا ص١١ تجد فيها ترجمة (أبو بكر) وذكر فيها اثنى عشر عمودًا كلها في ذكر أماكن بعض الأمور المتعلقة به في الأربعة عشر كتابًا. وراجع أيضًا ترجمة (عمر) وداود - النبي - عليه السلام - ويونس، ويوسف.

ومن الأماكن راجع: العقبة ص٣٤٧، ومكة ص٤٧٨، والتي ذكر فيها ستة أعمدة ومن الأحداث راجع: بدر، وأحد.

يذكر في كل ذلك من المواطن مالا يفطن له إلا من أحاط بهذه الكتب علمًا وكان على ذُكْرٍ من ذلك وقلّ من يصل إلى ذلك.

٣ - أنه احتوى على المواد العلمية الموجودة في مجموعة طيبة من الكتب، إذ تبلغ أربعة عشر كتابًا.

٤ - أنه لا تتوقف المنفعة به على معرفة راوي الحديث، أو أول الحديث، أو كلمة من الحديث، وإنما يكفي معرفة الموضوع.

٥ - أنه يعطي الموضع محددًا، فيذكر رقم الباب، أو رقم الحديث، أو الجزء والصفحة.

ويؤخذ عليه:

١ - عدم الدقة في الترتيب، فأحيانًا يرتب على اعتبار الكلمة وهي جمع، وأحيانًا وهي مصدر. ولو أنه رتب على أصل الكلمات لكان أسهل من ذلك بكثير.

لكن هذا العيب يعالج بوضع فهرس له على أصل الكلمات.

٢ - وقوع بعض الأخطاء اللغوية فيه.

٣ - تحديده المواطن بناء على أمور تتغير من طبعة لطبعة، ففي طبقات ابن سعد يعتمد على ترقيم صفحات وتجزئة طبعة معينة، ولو اعتمد على الموضوعات لكان أولى، وكذا في سيرة ابن هشام، والمغازي بل المغازي أكثر تعقيدًا، إذ اعتمد على نسخة مترجمة. لكنا نقول للرجل عذره، فلقد كان حريصًا على الاختصار.

هذا: والكتاب بحق غزير النفع كثير الفائدة، حتى قال المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر في تعريفه بالكتاب:

أرجو القارئين في جميع الأمم الإسلامية أن يقتنوا هذا الكتاب، وأن يقتنوا كتب الحديث التي هو مفتاح لها. اهـ.

والكتاب طبع في القاهرة - كما تقدم - سنة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣م وصُوّر على هذه الطبعة حتى أصبح ذائعًا شائعًا بعد أن كانت نسخه نفذت ويمتاز بصغر الحجم فيقع في مجلد واحد، واللَّه أعلم.



٢ - كتـاب
« المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار »

المؤلـف :

ألفه الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، ولد بالعراق وارتحل إلى القاهرة صغيرًا وعاش فيها إلى أن مات، وطلب العلم واجتهد في ذلك فبلغ فيه مبلغًا جعل علماء عصره يبالغون في الثناء عليه فأثنى عليه: السبكي، وابن كثير، والعلائي، والعز بن جماعة، وتلميذه الحافظ ابن حجر. وانتهت إليه رياسة علم الحديث في البلاد الإسلامية، وخرّج عددًا من الجهابذة من أمثال نور الدين الهيثمي، وابن حجر، وولي الدين العراقي ابنه.

وأحيا سنة الإملاء بعد أن درست، وألف كثيرًا من المؤلفات النافعة، واعتبره بعضهم المجدد على رأس المائة الثامنة.

توفي رحمه اللّٰه تعالى يوم الأربعاء ثاني شعبان سنة ست وثمانمائة[١].

الكتـاب :

ألف الإمام الغزالي كتابًا في علوم الدين سماه « إحياء علوم الدين » اشتمل على كثير من الأحاديث، دون ذكر من أخرجها، ولا بيان درجتها، ولا اشترط على نفسه درجة من الأحاديث لا ينزل عنها.

وجاء الحافظ العراقي فأراد أن يخرج أحاديث هذا الكتاب، فاختط لنفسه

---

(١) راجع في ترجمته: فهرس الفهارس ٢ / ٨١٤ والضوء اللامع ٤ / ١٧١ وذيل طبقات الحفاظ ص٢٢٠ وغاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٣٨٢ وإنباء الغمر ٢ /٢٧٦.

الخطة التالية:

١ - أن يذكر طرف الحديث فقط، إذ ذاك كاف للدلالة عليه، ومفيد في صغر حجم الكتاب.

٢ - أن يذكر راويه من الصحابة، أو التابعين إن كان مرسلًا.

٣ - أن يبين من أخرجه من الأئمة في كتبهم.

٤ - أن يبين درجته، فيبين هل هو صحيح أو حسن أو غير ذلك.

وفعلًا قام بذلك وسمى الكتاب « المغني عن حمل الأسفار - أي: الكتب - في الأسفار - جمع سَفَر » أي أن كتابه هذا يجعل طالب العلم يستغني عن حمل الكتب في أسفاره.

والعراقي يعطي نفسه قدرًا من السعة في التخريج، فإذا لم يجد الحديث عن الصحابي الذي ذكره صاحب الإحياء خرجه عن صحابي آخر، وإذا لم يجد المتن ذكر ما يغني عنه إذا كان الأخير عنده. وهو أيضًا غير مقيد نفسه بلفظ « الإحياء » وإنما بالأصل على طريقة المحدثين في التخريج، فالعبرة عندهم بأصل الحديث لا بألفاظه.

ومن السعة أيضًا أنه اقتصر على تخريج المرفوع وترك الآثار.

ولقد استعمل الرموز في ذكر من أخرج الحديث، ومن العجيب أنه لم يضع لذلك مفتاحًا في أول الكتاب، إلا أنه سار على طريقة المحدثين، ولعل ذلك هو الذي جعله لم يضع مفتاحًا، وأذكر لك مفتاح ما يحضرني من هذه الرموز.

خ = بخاري، **م** = مسلم، **د** = أبو داود، **ت** = ترمذي، **ن** = النسائي، **هـ** = ابن ماجه، **حب** = ابن حبان، **هق** = البيهقي فإن كان في السنن أطلق، وإلا بيّن.

قط = دارقطني، فإن كان في السنن أطلق، وإلا بيّن.

ك = الحاكم في المستدرك، **طب** = الطبراني، **عد** = ابن عدي

وهو لم يستعمل هذه الرموز دائمًا، وإنما أحيانًا يستعملها، وأحيانًا يذكر اسم الإمام الذي أخرج الحديث.

فإذا وجد الحديث موضوعًا قال: لا أصل له، وإذا لم يستطع تخريجه ولم يظهر له وضعه قال: لم أجده.

وهو في كتابه هذا حريص على الاختصار، فيجانب استعمال الرموز يكتفي بما يفيد ثبوت الحديث، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفى بعزوه إليهما، وإذا لم يكن فيهما وإنما في شيء من بقية الستة (السنن الأربع) اكتفى بعزوه إلى السنن، إلا إذا وجده عند من التزم الصحة، كابن خزيمة وابن حبان والحاكم، أو وجد لفظ الإحياء عند غيرهم. فإنه يخرجه مع ذلك من السنن لما فيه من كبير فائدة تعود إلى تصحيح الحديث، أو ثبوت لفظه.

وإذا كرر الغزالي الحديث لم يكرر العراقي التخريج، وإنما يكتفي بتخريجه في الموطن الأول ويحيل عليه في بقية ذلك، إلا إذا كان له غرض علمي أو نسي تَقدُّمَه. فإن كان الحديث تقدم في نفس الباب أو في باب قبله بين ذلك، أما إذا كان تقدم بعيدًا بيّن الباب الذي تقدم فيه.

ولربما ذكر الغزالي الحديث مرفوعًا فيبين العراقي عدم رفعه، وربما ذكره الغزالي موقوفًا أو مقطوعًا فيبين العراقي ثبوته مرفوعًا.

وبالجملة فالكتاب مفيد دقيق، رام مؤلفه شيئًا فبلغه، جزاه اللّٰه خيرًا.

ترتيب الكتاب:

رتب الإمام الغزالي كتابه على حسب الموضوعات، وجعله أربعة أرباع وهي: ربع العبادات، وربع العادات، وربع المهلكات، وربع المنجيات.

ولقد سار الحافظ العراقي على نفس الترتيب، فجاءت أحاديث كتابه «المغني عن حمل الأسفار» مرتبة كترتيب الأحاديث في الإحياء، أي على حسب الموضوعات.

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا أردت الاستفادة بمجهود العراقي هذا فما عليك إلا أن تعرف موضوع حديثك، ثم تراجعه في الإحياء، فإذا وجدته فستجده أيضًا في «المغني عن حمل الأسفار» وحينذاك فستجد العراقي يذكر من أخرجه، وراويه الأعلى (صحابيًا كان أو تابعيًا) ويتكلم عليه من حيث الصحة أو عدمها.

وتيسيرًا للانتفاع بالكتاب يجدر بك أن تضع فهرسًا لكتب الإحياء بحيث إذا أردت تخريج حديث نظرت في هذا الفهرس فعلمت الكتاب الذي يمكن أن يوضع حديثك فيه.

فإذا خرجت من كتاب العراقي وعزاه إلى من أخرجه من الأئمة فارجع إلى كتب هؤلاء الأئمة، وخرج الحديث منها، ثم اكتب: أخرجه فلان - الترمذي مثلًا - في كتاب كذا، في باب كذا، في جزء كذا، في صفحة كذا، ورقم الحديث كذا.

ولا تنس أن العلماء لهم استدراكات على العراقي في هذا التخريج، فللزيلعي - صاحب نصب الراية - استدراكات عليه، وللحافظ ابن حجر استدراكات عليه، وقد استفاد بمجهود الزيلعي وابن حجر الإمام الزبيدي في شرحه الإحياء المسمى «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين» فيحسن بك أن تراجع هذا الكتاب لتطلع على كلام العراقي وكلام من تعقبوه، وإنما أوصيك بالرجوع إلى كتاب الزبيدي لأن كتاب الزيلعي وكتاب ابن حجر لم يطبعا، ولا أعلم عنهما شيئًا في عالم المخطوطات، في حين أنهما كانا عند الزبيدي، واستفاد منهما.

طبعات الكتاب:

وكتاب «المغني عن حمل الأسفار» مطبوع بهامش الإحياء، ورتبت أحاديثه

مع الإحياء، بحيث إذا وجدت حديثك في صفحة من الإحياء فإنك تجده في « المغني عن حمل الأسفار » في نفس الصفحة.

ولما كان الإحياء قد طبع عدة طبعات فإن « المغني عن حمل الأسفار » طبع معه أيضًا عدة طبعات.

وكم تمنيت أن يوفق اللَّه أحد أهل العلم لالتقاط ما في كتاب الزبيدي « إتحاف السادة المتقين » ويضاف إلى كتاب العراقي، وشاء اللَّه وقام بهذا فضيلة الشيخ الحافظ التيجاني - رحمه اللَّه تعالى - وفعلًا بدأ كتابه يرى النور فطبعت أجزاء منه، وفيما أعلم فلقد أتم الشيخ الكتاب. وأسأل اللَّه سبحانه أن يتم طبع الكتاب على هذه الوتيرة.

وكتاب «إتحاف السادة المتقين» للزبيدي له أكثر من طبعة، وليس لأي منها فهرس للأحاديث، وإنما يمكن أن نستفيد بكتاب «موسوعة أطراف الحديث» فيدلنا على موضع الحديث في الطبعة المصرية، والتي هي مصورة الآن بالأسواق، يعطينا الجزء والصفحة فيها.



ثالثًا: كتب في تخريج أحاديث كتب فقه

(١) كتـــاب «نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية»

المؤلـف: هو الإمام الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد اللَّه بن يوسف بن محمد بن أيوب بن موسى الحنفي الزيلعي - نسبة إلى «زيلع» بلدة على ساحل الحبشة، وقد نسب إليها غيره من العلماء. وعليه فهذه النسبة لا تختص به، فإذا قيل «الزيلعي» فلا بد من البيان، إما بالاسم، أو الكنية، أو المؤلَّف، وإلا فشيخه فخر الدين عثمان بن علي مؤلف كتاب «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» ينسب أيضًا إلى «زيلع» فيقال له «الزيلعي».

وجمال الدين الزيلعي - صاحبنا - من علماء القرن الثامن الهجري، ورفيق الحافظ العراقي.

طلب الحديث واعتنى به، فسمع وحفظ، ودرس وخرّج، ووعى وتفقه، وسمع على عدد من الشيوخ المرموقين، كالشهاب الأنصاري - فقيه القاهرة والإسكندرية - والشيخ ابن عدلان - شيخ الشافعية، والفخر الزيلعي - شارح كنز الدقائق كما تقدم -.

قال الحافظ ابن حجر: ذكر لي شيخنا العراقي أنه كان يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية، لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها، فالعراقي لتخريج أحاديث الإحياء، والأحاديث التي يشير إليها الترمذي في الأبواب، والزيلعي لتخريج أحاديث الهداية، والكشاف. فكان كل منهما يعين الآخر.

وقال السيوطي: ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية، وأحاديث الكشاف، واستوعب ذلك استيعابًا بالغًا.

توفي رحمه اللَّه في المحرم سنة اثنتين وستين وسبعمائة (٧٦٢ هـ).

الكتـاب:

ألّف الإمام برهان الدين أبو الحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المَرْغيناني - أحد علماء القرن السادس الهجري - ثلاثة كتب في الفقه الحنفي هي:

« بداية المبتدي » وهو أخصرها.

و « كفاية المنتهى » وهو أوسعها.

و « الهداية » وهو اختصار لسابقه.

وحظي كتابه « الهداية » باهتمام كثير من العلماء، مهتمين به من نواح متعددة.

ومن هؤلاء - الذين اهتموا بكتاب الهداية - الإمام الحافظ جمال الدين الزيلعي - الذي تقدم التعريف به - فلقد خرّج أحاديث « الهداية » في كتابه « نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية »، الذي نتحدث عنه هنا.

منهجه في الكتاب:

جرى صاحب الهداية في كتابه على أن يذكر لفظ الحديث فقط، دون ذكر راويه من الصحابة، ودون ذكر من أخرجه من أئمة السنة في كتابه، ودون بيان حاله من حيث الصحة وغيرها. يذكر الحديث كاملًا أحيانًا، ويقتصر على جزء منه أحيانًا، ويذكر الحديث صراحة أحيانًا، ويكتفي بالإشارة إليه أحيانًا.

وجاء الزيلعي - رحمه اللَّه - فقام بما يلي:

١ - استخرج ما في الكتاب « الهداية » من أحاديث - سواء كانت مرفوعة أم غير مرفوعة، وسواء ذكرت صراحة أو إشارة[١].

---

(١) راجع الهداية ١ / ١٣ فتجده يقول: ويستوعب رأسه بالمسح وهو سنة. اهـ فستجد أن =

٢ - لم يكتف بجمع ما في كتاب « الهداية » من أحاديث، وإنما يذكر كل ما في المسألة من أحاديث، فيذكر ما فات صاحب « الهداية » فلم يذكره، وما ذكره صاحب « الهداية » موقوفًا، وفيه مرفوع، وما ذكره بلفظ ضعيف وفيه أقوى من ذلك[١].

وبالجملة فلم يقتصر الزيلعي على ما ذكره المرغيناني، وإنما استوعب كل ما يشهد للمذهب الحنفي، مميزًا ما استدركه على المرغيناني بقوله: وفي الباب كذا، ويسوق الأحاديث الزائدة، وربما قال: ومن أحاديث الباب.

٣ - لم يقتصر على أدلة المذهب الحنفي، وإنما يذكر الأحاديث التي في الباب، واستدل بها غير الأحناف. معنونًا بـ « أحاديث الخصوم ». وعليه فهو يجمع كل أحاديث الباب، سواء منها ما يشهد للأحناف وما يشهد لغيرهم.

٤ - بيّن من أخرج هذه الأحاديث من أئمة السنة في كتابه، ومن رواها من الصحابة.

٥ - تناول هذه الأحاديث بالبحث من حيث الصحة وعدمها في الكثير الغالب، فيناقش صحة الحديث أو حسنه أو ضعفه، ناقلًا قول الأئمة في كثير من الأحيان، ودارسًا باجتهاده هو في بعضها، وفي ثنايا ذلك تحدث عن دقائق في علم الدراية، كالكلام في الجرح والتعديل[٢]، والكلام في مناقشة

= الزيلعي يبين الحديث الذي يشير إليه، ويخرجه راجع نصب الراية ١ /٢٩، ٣٠.
وراجع الهداية أيضًا ٤ / ٢٦٩ تجده يستدل على جواز الاعتماد على كتابة الأخرس بأنه ﷺ أدى واجب التبليغ مرة بالعبارة، وتارة بالكتابة إلى الغير. ثم راجع نصب الراية ٤/٤١٨ تجد الزيلعي قد ذكر عددًا كبيرًا من الأحاديث المفيدة لتأديته ﷺ واجب التبليغ بالكتابة.

(١) راجع حديث « لا صلاة لحائض إلا بخمار » الهداية ١ / ٣٤ تجد أن هذا اللفظ ذكره صاحب الهداية إنما جاء عن الحسن مرسلًا في حين قد جاء الحديث بألفاظ أخرى، منها ما هو صحيح وما هو حسن فذكر ذلك صاحب « نصب الراية ١/ ٢٩٥».

(٢) راجع ١ /١٦١، ١٦٢.

الأسانيد[١]، والكلام في الناسخ والمنسوخ[٢].

وربما لم يدقق صاحب الهداية في سوق الحديث فينبه الزيلعيُّ لذلك، ويبين الصواب، فحينما قال صاحب الهداية: روى المغيرة بن شعبة «أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال، وتوضأ، ومسح على ناصيته وخفيه»[٣] تعقبه الزيلعي فقال: هذا حديث مركب من حديثين... إلخ ما قال[٤].

٦ - والزيلعي إذ يذكر الأحاديث التي تدل لمذهبه الحنفي، والأحاديث التي تدل لغيرهم لم ينزل إلى دركة التعصب المذهبي، فيقوي أدلة الأحناف على غيرها، أو لا يذكر ما في أدلة المذاهب الأخرى من قوة، لا، وإنما التزم الرجل المنهج العلمي السليم، فهو يذكر ما في المسألة من أدلة للأحناف، ومن أدلة لغيرهم، محققًا مدققًا في كل ما يذكر، وإن كانت تسميته لغير الأحناف بـ «الخصوم» لا أستسيغها.

فمثلًا راجع حديث «الركبة من العورة»[٥] تجد أن الزيلعي بعد أن خرج الحديث الذي استدل به الأحناف، وبيّن أوجه ضعفه عنون بـ «أحاديث الخصوم» ثم قال: واستدل من قال إنها ليست من العورة بما أخرجه البخاري. وساق حديث البخاري، ثم ذكر دليلًا آخر من مسلم، ودليلًا ثالثًا من البخاري، ورابعًا من أبي داود، وخامسًا من الدارقطني، وأدلة غير الأحناف قوية، والزيلعي يسلم بذلك ولا يتعقب.

---

(١) راجع حديث: «**أصبت السنة**» ١ / ١٦٠.

(٢) راجع حديث: «**الماء من الماء**» ١ / ٨٠.

(٣) الهداية ١ / ١٢.

(٤) نصب الراية ١ / ٦٥.

(٥) الهداية ١ / ٤٣، نصب الراية ١ / ٢٩٧.

ومن هنا يعجبني تعريف ابن حجر بمنهج الزيلعي هذا إذ يقول: جمع تخريج أحاديث الهداية، فاستوعب فيه ما ذكره صاحب الهداية من الأحاديث والآثار في الأصل، وما أشار إليه إشارة، ثم اعتمد في كل باب أن يذكر أدلة المخالفين، ثم هو في ذلك كثير الإنصاف، يحكي ما وجده من غير اعتراض ولا تعقب غالبًا. اهـ.

ترتيب الأحاديث:

ولما كان الزيلعي يخرج أحاديث كتاب الهداية، فإنه ساقها كما هي في الكتاب الأصلي « الهداية » فما ذكره صاحب الهداية من أحاديث في الباب ساقه الزيلعي في نفس الباب، وزاد عليه أحاديث أخرى مما يدل للأحناف أو يدل لغيرهم.

وإذا كرر صاحب الهداية الحديث، كرره الزيلعي، وبين أنه تقدم[١].

وعلى هذا فالأحاديث في « نصب الراية » مرتبة على الأبواب الفقهية، كما وضعها صاحب الهداية، وعلى من أراد أن يستفيد بنصب الراية أن يقرأ فهارسه لتتضح له تقسيمات الكتاب.

طريقة التخريج بالكتاب:

لعل التعريف بالكتاب يكون قد يسر إلى حد كبير هذا العنوان، فواضح من التعريف أن أحاديث الكتاب مرتبة على الأبواب الفقهية، وعلى ذلك فمن أراد حديثًا فعليه أن يعرف فحواه، وأن يتحرى أي أبواب الفقه يذكر تحته هذا الحديث، ثم يرجع إلى هذا الباب في نصب الراية، فإنه سيجد حديثه هذا إن شاء اللّه.

فإذا ما وجد حديثه، فإن الزيلعي سيذكر من أخرجه من الأئمة في كتابه،

---

(١) راجع حديث « إذا استيقظ أحدكم » جـ ١ ص٢، ١١٢.

وسيتكلم أيضًا على الحديث كلامًا مفيدًا، وعلى الباحث حينئذ أن يبحث عن حديثه في هذه الكتب التي حددها له الزيلعي، وربما استطاع معرفة مكان حديثه في هذه الكتب بواسطة حاشية نصب الراية، المطبوعة بأسفلها والمسماة « بغية الألمعي في تخريج الزيلعي » والتي وضعها بعض علماء الهند[١] - فإذا وصل إلى حديثه في هذه الكتب فليعزه إليها، فيقول أخرجه البخاري مثلًا في كتاب كذا، باب كذا، جزء كذا، صفحة كذا، رقم الحديث كذا. وأخرجه أيضًا فلان - ويبين ما سبق - فإذا انتهى من ذكر من أخرجه قال: وذكره الزيلعي في نصب الراية جزء كذا، صفحة كذا، وعزاه لفلان، وفلان من أئمة السنة، وتكلم عليه الزيلعي فقال كذا.

وبالمثال يتضح المقال:

فلو أردت تخريج حديث « **هو** - أي البحر - **الطهور ماؤه الحل ميتته** » فإنك تبحث عنه في كتاب الطهارات، فإذا نظرت في فهرس كتاب الطهارات وجدت « باب الماء الذي يجوز به الطهارة » وهذا أقرب باب يكون تحته الحديث، فتنظر هذا الباب[٢] فتجد الحديث فيه[٣]، وتجد الزيلعي قد ذكر من رواه من الصحابة فبلغ عددهم سبعة، ثم تكلم بالتفصيل عن رواية كل صحابي على حدة، من أخرجها، وما فيها من صحة أو غير ذلك، فإذا أردت تخريج الحديث عن كل الصحابة فاستفد بكل ما عند الزيلعي، أما إذا كنت تبحث عن الحديث من رواية صحابي معين، وليكن من رواية جابر مثلًا، فتجد الكلام مرتبًا، فإنه

---

(١) إلا أنه اعتمد على ذكر الجزء والصفحة دون الكتاب والباب غالبًا، فأصبحت الفائدة حكرًا على من عنده الطبعة التي اعتمد عليها.

(٢) جـ ١ ص٩٤.

(٣) جـ ١ ص٩٥ الحديث الرابع والثلاثون.

أفرد الكلام على رواية كل صحابي، فتجد رواية جابر مستقلة[١]، وأن ابن ماجه أخرج هذا الحديث عن جابر، وكذا ابن حبان، والحاكم، والدارقطني في سننه، وأحمد في مسنده، فتكون قد عرفت من أخرج حديثك عن كل الصحابة الذين رووه، أو عن صحابي معين. فتراجع هذه الكتب وتخرج حديثًا منها، ثم تعزوه إلى الكتاب والباب وتذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث إلى آخر ما تقدم بيانه.

للكتاب وعليه:

يمتاز الكتاب بما يلي:

١ - مادته العلمية التي تحتوي على درر وفوائد كثيرة.

٢ - ترتيبه على الأبواب الفقهية، والتي تيسر على الباحث الوصول إلى الحديث.

٣ - من رام عدة أحاديث في موضوع معين، وجدها مجتمعة، مخرجة محققة، وفي ذلك خير كثير.

ويؤخذ على الكتاب ما يؤخذ على الكتب التي رتبت أحاديثها ترتيبًا موضوعيًا، من أن على الباحث أن يعرف فقه الحديث، وأي الأبواب يدخل فيها، وربما اختلف رأي الباحث مع رأي المؤلف، فيرى الباحث مثلًا: حديث «إذا قهقه أعاد الوضوء والصلاة» يوضع في باب الصلاة، في حين وضعه المؤلف في الطهارات[٢].

وهذا المأخذ يتغلب عليه باطلاع الباحث على الفهرس بتأمل، والانتباه للنقاط التي يختلف فيها مع مؤلف الكتاب، ولقد رأيت مثلًا أنه وضع أحاديث

---

(١) جـ ١ ص٩٨.

(٢) باب حكم القهقهة في الصلاة، نصب الراية ١ / ٤٧ الحديث الثاني والعشرون.

المعانقة وتقبيل اليد والمصافحة في « فصل في الاستبراء »، والنهي عن العزل في « فصل في اللبس »[١]، وبعد كتاب البيوع بعده كتب « فصل في البيع » ومنه « مكة حرام لاتباع رباعها » وفيه الترغيب في التداوي بالحلال. وهكذا بالانتباه لمثل هذه المسائل يتغلب على هذا المأخذ. وترتيب المؤلف للأحاديث على هذا النحو لا يعاب عليه؛ لأنه يخرج أحاديث كتاب معين، فالأمانة والمنهجية - التي تؤدي إلى يسر الانتفاع - تحتمان عليه أن يسير على نهج الكتاب في ترتيب الأحاديث.

هذا والكتاب مطبوع شائع، قام على طبعته المتداولة المجلس العلمي بدابهيل - سورت - الهند، وطبع بدار المأمون بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨م، وبهذه الطبعة أخطاء، أسأل اللَّه - سبحانه وتعالى - أن يهيئ للكتاب طبعة دقيقة صحيحة.

وقد صورت هذه الطبعة وملأت النسخ المصورة المكتبات، ومع ما في التصوير من عيوب احتملها طلاب العلم لحاجتهم إلى الكتاب.

وقد وفق اللَّه الكريم الشيخ / محمد عوامة، فقام بتصحيح النسخة الهندية، وحقق ودقق، ورقم الأحاديث بخبرة المحققين، وصور على النسخة الهندية بعد هذا، وجمع عدة مقدمات أودعها المجلد رقم (١)، ثم زادها جمالًا بأن وكل للأخ الشيخ / حسن عِبَجي وضع فهارس لها، فوضع تسعة فهارس، أشرف عليها الشيخ عوامة.

أهمها: فهرس الآيات القرآنية.

وفهرس أطراف الأحاديث والآثار، وهذا الفهرس ييسر موضوع التخريج جدًّا، يكتب طرف الحديث، أو الأثر، ويكتب مقابله رقمه من ترقيم الشيخ

---

(١) جـ ٤ ص٢٢٢.

محمد عوامة لطبعته هذه، طرف الحديث ثم رقمه، ورقم الأثر ثم رمز « ث » بعد خط مائل ثم رقمه.

مثال:

إذا قعد الإمام على المنبر... / ث.

أي أن هذا الطرف طرف أثر ورقمه ٢٧٥٨ في صلب الكتاب.

وهذا الفهرس وضع بخبرة، ووضعت له مقدمة بقلم خبير بالتحقيق، وأفردوا له مجلدًا مستقلًا مكتوب عليه: « فهارس نصب الراية لأحاديث الهداية »، وبهذا أصبحت هذه الطبعة ستة مجلدات ؛ مقدمة في مجلد وصلب الكتاب أربع مجلدات، ومجلد للفهارس.

وبهذه الطبعة أصبح هذا الكتاب من كتب تخريج الطريقة الرابعة « التخريج بموضوع الحديث »، وأيضًا من كتب تخريج الطريقة الأولى « التخريج بمطلع الحديث ».

أما الفهرس الثالث فيجعل الكتاب من كتب الطريقة الثالثة، وهي التخريج بالراوي الأعلى، وهو فهرس مسانيد الصحابة والتابعين فمن بعدهم، رتبهم على حروف المعجم، ورتب الأحاديث على الموضوعات.

وبقية الفهارس تفيدك في التخريج والبحث، كفهرس الأماكن والأعلام والأشعار، كل هذه تفيدك.

أما فهرس رقم ٩ فهو يفيدك في التخريج بناء على موضوع الحديث، فهو فهرس لأسماء الكتب وعناوين الأبواب والفصول لكل الكتاب.

وهو يغنيك عن البحث عن الكتاب الذي فيه حديثك، فبدل أن تبحث عنه في الأربعة مجلدات، تبحث عنه في مكان واحد فتجده سريعًا إن شاء اللَّه تعالى.

وطبعة الشيخ عوامة هذه طبعتها دار القبلة بجدة، ومؤسسة الريان ببيروت والمكتبة المكية ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م شركاء في هذه الطبعة.

والله - سبحانه وتعالى - أعلى وأعلم.



(٢) كتـــاب « الدراية في تخريج أحاديث الهداية »
« مختصر نصب الراية »

المؤلـف:

الحافظ ابن حجر، تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « إتحاف المهرة بأطراف العشرة »[١].

الكتـاب:

ألف الإمام الزيلعي كتابه « نصب الراية » - الذي سبق الكلام عنه - خرّج فيه الأحاديث التي وردت في كتاب « الهداية »، وهي الأحاديث التي يستدل بها أتباع المذهب الحنفي، كما خرّج فيه الأحاديث التي يستدل بها غير الأحناف، فجاء كتابه جامعًا نافعًا، مفيدًا، حوى الكثير من الفوائد، وشمل كثيرًا من الخير. إلا أن الكتاب جاء طويلًا، لعل طوله من طول نَفَس صاحبه، وغزارة علمه، أو لضعف همم مَنْ بعد عصر المؤلف، فاقتضى الأمر أن يُختصَر الكتاب.

وللحافظ ابن حجر دراية لا يستهان بها في اختصار الكتب، فكم اختصر من مؤلفات شيوخه وسابقيه، بل إنه قد اختصر كتابًا في نفس موضوع « نصب الراية »، وهو كتاب تخريج أحاديث شرح الوجيز لشيخه سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، وأثناء اختصاره راجع فيما راجع كتاب « نصب الراية ».

ومن ثم لما طلب منه اختصار كتاب الزيلعي « نصب الراية » أسرع إلى ذلك، ملتزمًا المنهج الذي ارتسمه لنفسه في الاختصار، بألا يخل بمقاصد الأصل، وبحذف ما يستغنى عنه، ولذا يقول: فلخصته تلخيصًا حسنًا مبيّنًا، غير مخل من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد يستغنى عنه. اهـ وكم كان دقيقًا في

---

(١) ص١٤١ .

قوله: إلا ببعض ما قد يستغنى عنه. فإن ما تركه قد يستغني عنه الباحث، خاصة إذا كان غير متخصص، أما إذا كان متخصصًا فإنه لا يستغنى، وعليه مراجعة الأصل، فإنه يحتاج كل ما فيه.

وأوجه الاختصار فيما بدا لي ما يلي:

إذا اختلفت الرواية التي ذكرها صاحب الهداية عن الرواية التي في الكتاب المخرج منه - كالبخاري - فإن الزيلعي يذكر رواية البخاري كاملة ليتضح الفارق بينها وبين الرواية المذكورة في كتاب الهداية. أما الحافظ ابن حجر فيذكر اللفظة - أو الألفاظ - المختلف فيها فقط.

إذا أجمل الزيلعي ثم فصل فإن الحافظ يترك الإجمال، ويذهب إلى التفصيل مباشرة مع اختصاره.

إذا ذكر صاحب الهداية جزءًا من حديث، فإن الزيلعي يذكر الحديث بتمامه ويخرجه، أما الحافظ ابن حجر فيقتصر على ذكر هذا الجزء ويخرجه.

الزيلعي يستقصي فيخرج الحديث من الصحيحين ومن غيرهما في الكثير الغالب، أما ابن حجر فيكتفي بتخريج الحديث من الصحيحين(١).

ولم يك دور ابن حجر هو الاختصار فقط، فيحذف هذا، ويكتفي بهذا عن هذا، وإنما كانت له مع الاختصار إضافات علمية دقيقة ومفيدة، وذلك بأن يحكم على إسناد لم يحكم عليه الزيلعي(٢)، أو يبين راويًا ذكر بكنيته التي

---

(١) راجع حديث: «**أبردوا بالظهر ....**» فإن الزيلعي عزاه من رواية أبي هريرة إلى الستة، وعزاه ابن حجر إلى الصحيحين فقط. نصب الراية ١ / ٢٢٨ الحديث الرابع، والدراية ١ / ١٠٠ حديث ٩٦.

(٢) راجع حديث: «**هو الطهور ماؤه ...**» من رواية جابر فتجد أن الزيلعي ١ /٩٨ لم يحكم على إسناد ابن ماجه، أما الحافظ ١ / ٥٣، ٥٤ فإنه حكم بأن إسناده لا بأس به. وتظهر قيمة هذا الحكم إذا علم أن الدارقطني وأحمد قد أخرجا الحديث بنفس إسناد ابن ماجه، أو بعبارة =

يشاركه فيها غيره، أو ذكر باسمه مهملًا فيميزه[١]، أو يجيب على تعارض يخفى فيه وجه الجمع بين الروايتين، أو يناقش قول أحد الأئمة[٢].

وشخصية ابن حجر في الاختصار ظاهرة، فهو يستدرك على الزيلعي في أشياء[٣]، ويخالفه في أمور دقيقة[٤].

طريقة التخريج بالكتاب:

طريقة التخريج بهذا الكتاب كأصله، أعني كالتخريج من «نصب الراية»، فأحاديثه مرتبة على الموضوعات الفقهية، فإذا أردت تخريج حديث فانظر في أي كتاب من كتب الفقه (كالطهارة، أو الصلاة، أو الزكاة.... إلخ) يمكن أن يكون، ثم اطلع على أبواب هذا الكتاب في الفهرس لترى في أي باب يمكن أن يكون، ثم ابحث عنه في هذا الباب، فإنك تجده إن شاء اللَّه تعالى، وتجد كلام

= أخرى، فإن ابن ماجه أخرج الحديث من طريق أحمد بن حنبل، وكذلك الدارقطني أخرجه من طريق أحمد، فالحكم على إسناد ابن ماجه على كل هذه الأسانيد.

(١) راجع أول حديث في الكتاب ١ / ١١ تجده يبين أن عاصمًا الذي في سند ابن ماجه هو عاصم ابن أبي النجود.

(٢) راجع الحديث الأول في الكتاب ١ / ١١ ففيه يبين أن عاصمًا لم ينفرد برواية الحديث عن المغيرة بن شعبة، وإنما وافقه حماد، وفيه أيضًا يناقش الحافظ قول عاصم إن الأعمش ما حفظه، ويبين أن منصورًا وافق الأعمش على هذا، ويبين أنه يمكن التوفيق ودفع التعارض بأن يكون الحديث عند أبي وائل عنهما معًا.

(٣) راجع أول حديث تجد أن ابن حجر قدم حديث البساطة، أما الزيلعي فقدم حديث المسح على الناصية والخفين، وما فعله ابن حجر أولى. الدراية ١ / ١١. نصب الراية ١ / ١.

(٤) فالزيلعي يقول في بعض الأحاديث غريب، أما ابن حجر فيقول: لم أجده. وأرى أن عبارة ابن حجر أدق. راجع حديث: «**آخر وقت المغرب إذا أسودّ الأفق**» نصب الراية ١/٢٣٤ الحديث التاسع. الدراية ١ / ١٠٣ حديث رقم ١٠١. وراجع كذلك حديث: «**وآخر وقت العشاء حين يطلع الفجر**» في الموضعين السابقين، وراجع كذلك صلاة عليٍّ على البغاة نصب الراية ٢/ ٣١٩. الدراية ١ / ٢٤٥.

الحافظ ابن حجر عليه، فيعزوه إلى من أخرجه من الأئمة، ثم يتكلم عليه غالبًا فيما يتعلق بالصحة أو الحسن أو الضعف، فترجع إلى كتب هؤلاء الأئمة الذين عزا الحافظ الحديث إليهم، فتخرجه من هذه الكتب، فتذكر موضعه فيها بتحديد الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث - إن وجد - ثم تقول: وذكره الحافظ في الدراية جزء كذا صفحة كذا، ثم تنقل كلامه المتعلق بصحة الحديث أو حسنه أو ضعفه. فتكون قد خرجت الحديث، وذكرت كلام الحافظ عليه، وهذا خير كثير.

وبدهي أنك تتساءل: هل يستغنى بأحد الكتابين - نصب الراية والدراية - عن الآخر؟ والجواب تحت العنوان التالي:

بين الكتابين:

بالرغم من اتحاد موضوع الكتابين، وبالرغم من أن «الدراية» اختصار لنصب الراية، بالرغم من ذلك فإنه لا يستغنى بأحد الكتابين عن الآخر، فإذا راجعت حديثك في «نصب الراية» فأنت محتاج لمراجعته أيضًا في «الدراية» حرصًا على ما زاده الحافظ ابن حجر من فوائد فكما تقدم لم يكن دور ابن حجر الاختصار فقط وإنما زاد فوائد مهمة وإذا راجعت حديثك في الدراية فأنت محتاج لمراجعته في «نصب الراية» حرصًا على ما تركه الحافظ من كلام الزيلعي، وقد تكون فيه فائدة أنت في حاجة إليها.

فمجمل القول أنه لا يستغنى بأحد الكتابين عن الآخر، لوجود زيادات في كل منهما عن الآخر، فيراجعا معًا لمن أراد أكبر قدر من الفائدة. علمًا بأن الوقوف على حديثك في أحد الكتابين يساعد على الوقوف عليه في الكتاب الآخر، لاتحاد الموضوعات والعناوين.

للكتاب وعليه:

يمتاز الكتاب بما يلي:

- جمع الكثير من أحاديث الأحكام.
- عزو هذه الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة.
- الكلام على هذه الأحاديث من حيث الصحة أو الحسن أو غير ذلك.
- ترتيب وتبويب هذه الأحاديث حسب موضوعات الفقه، مما به يسهل على الباحث الوصول إلى مراده.
- من رام أحاديث موضوع معين، وصل بغيته بهذا الكتاب. وزاد على ما يريد تخريج هذه الأحاديث، والكلام عليها من حيث الصحة أو غيرها.

ويؤخذ على الكتاب ما يؤخذ على الكتب التي رتبت أحاديثها ترتيبًا موضوعيًا وقد سبق الكلام في ذلك عند الكلام على الكتاب الأصل «نصب الراية».

طبعات الكتاب:

والكتاب - بحمد اللَّه - مطبوع شائع، ومن طبعاته الشهيرة الطبعة التي قام عليها السيد عبد اللَّه هاشم اليماني المدني، وطبعت بمطبعة الفجالة بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ وتقع في جزءين يجلدان في مجلد واحد.

واللَّه - سبحانه وتعالى - أعلى وأعلم.



«البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير»

المؤلف:

الإمام الحافظ سراج الدين عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد اللَّه الأنصاري الأندلسي المصري الشافعي، المعروف بـ «**ابن الملقن**».

ولد في الثاني والعشرين من ربيع الأول سنة (٧٢٣هـ) ثلاث وعشرين وسبعمائة للهجرة.

نشأ في بيئة علمية صالحة، فحفظ القرآن منذ صغره، وحفظ أمهات الكتب من الفقه والحديث والنحو.

سمع من كبار شيوخ زمانه، وتقدم في العلم حتى صار إمامًا.

قال تلميذه برهان الدين الحلبي: كان فريد وقته في التصنيف، وعبارته فيها جلية واضحة، وغرائبه كثيرة، وشاكلته حسنة، وكذا خلقه من التواضع والإحسان، لازمته مدة طويلة فلم أره منحرفًا قط.

وقال تلميذه ابن حجر: وهؤلاء الثلاثة: العراقي، والبلقيني، وابن الملقن كانوا أعجوبة هذا العصر، على رأس القرن[١]؛ الأول: في معرفة الحديث وفنونه، والثاني: في التوسع في معرفة مذهب الشافعي، والثالث: في كثرة التصانيف.

ألف ابن الملقن كثيرًا من المؤلفات، في الحديث وعلومه وشرحه، والمصطلح والرجال، والتخريج، والفقه وأصوله، والتاريخ والطبقات والمناقب.

وتتلمذ عليه كثيرون، منهم الأئمة الأعلام، كابن حجر، وأبي زرعة بن الحافظ العراقي، وسبط ابن العجمي، وغيرهم.

---

(١) القرن الثامن.

توفي ابن الملقن في ليلة الجمعة سادس عشر، ربيع الأول سنة أربع وثمانمائة (٨٠٤هـ)، رحمه اللَّه،وكل علماء الإسلام والمسلمين[١].

الكتاب:

* ألف الإمام أبو حامد الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥هـ) كتابًا في الفقه الشافعي سماه « الوجيز ».

* وقام الإمام الرافعي أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم (المتوفى ٦٢٣هـ) بشرح كتاب الغزالي « الوجيز »، وسمى الشرح « الفتح العزيز في شرح الوجيز »، والذي اشتهر أيضًا بـ« الشرح الكبير »، والذي ساق فيه كثيرًا من أحاديث الأحكام.

* وجاء الحافظ ابن الملقن فرأى أن يخرج هذه الأحاديث ؛ يبين مصادرها وأحوالها من حيث الصحة أو الضعف، وعليه:

فكتاب « البدر المنير » إنما هو:

* جامع لأحاديث الأحكام من كتاب « الفتح العزيز »، ومن غيره.

* والأحاديث فيه مرتبة كترتيب الأصل، مرتبة على الموضوعات الفقهية، فأحاديث المياه، وأحاديث السواك، وأحاديث الوضوء، كل ذلك في كتاب الطهارة، وكل في بابه. وهكذا بقية الموضوعات الفقهية.

* خَرّج ابن الملقن هذه الأحاديث سواء المرفوعة أو الموقوفة أو المقطوعة بأن عزاها لمصادرها من كتب السنة النبوية، ونَفَسه طويل، يجمع طرق الحديث، وقد تكون كثيرة يجمعها، ويَدْرُسُها من حيث اتصال الإسناد أو غيره،

---

(١) مصادر ترجمته كثيرة، ومن أهمها: الضوء اللامع للسخاوي ٦/١٠٠، والمجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر ص٣٠٧، ترجمة رقم ١٦٧، ومقدمة كتابه « البدر المنير » بقلم د/ جمال محمد السيد، طبعة دار العاصمة، سنة ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

ويَدْرس الرواة من حيث الجرح أو التعديل، ويجمع المتابعات والشواهد، ويستفيد بهذا الجمع، ليخلص إلى حكم على الحديث بالصحة أو غيرها.

* يستفيد بجهود سابقيه، ويضيف ما أمكنه، سواء من علوم الدراية أو الرواية، بل وربما ساق فوائد فقهية، ومسائل لغوية، وهو في هذا يتوسط، فأسلوبه ليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل.

* وكما استفاد ابن الملقن بكتب سابقيه استفاد بكتابه بعض لاحقيه، كما سيتضح من التعريف بكتاب «التلخيص الحبير» لتلميذه الحافظ ابن حجر.

* ولقد عدد ابن الملقن مصادره في كتابه هذا، وهي كثيرة جدًّا، ومتنوعة للغاية، جمع فيها كتب السنة المسندة، من الكتب الستة، وكتب مالك، والشافعي، وأحمد، وابن وهب، وأبي عوانة، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والإسماعيلي، وابن أبي شيبة، والحميدي، والدارمي، وأبي داود الطيالسي، وابن راهويه، وأبي يعلى، والبزار، والحارث بن أبي أسامة، وابن الجارود، والدارقطني والبيهقي والطبراني، والديلمي، وأبي عبيد القاسم بن سلام، واللالكائي، وابن السكن.

وزاد على ذلك كتب الصحابة، وكتب الجرح والتعديل، وهي كثيرة جدًّا، وكتب العلل، والمراسيل، والموضوعات، والأطراف، والأحكام، والمختصرات، والخلافيات، والأمالي، والناسخ والمنسوخ، والمبهمات، وشروح الحديث والغريب، وأسماء الأماكن، وكتب أخرى حديثية كثيرة، وكتب التخريج، وهي أيضًا كثيرة.

لقد ذكر ابن الملقن مصادره بأكثر مما ذكرتُ هنا(١)، وأوضح مما عددت، ثم قال: وأما الأجزاء الحديثية، والمصنفات اللطيفة، والفوائد المنتخبة من

---

(١) راجع ج١ ص٣١١ إلى ص٣٨٩.

الخبايا والزوايا: فلا تنحصر مصنفاتها، وكل نقولاتها في الكتاب معزوة إلى قائلها وناقلها، فإن كان في المظنة أطلقته، وإن لم يكن فيها قيدته ببابه.

وعددت هذه الكتب هاهنا لفائدتين:

إحداهما: أن الناظر قد يشكل عليه شيء مما ذكرناه عن هؤلاء الأئمة فيراجعه من تأليفهم.

الثانية: ليعرف مقدار هذا الكتاب، وبذل جهد الطاقة والوسع فيه.. إلخ[١].

لقد حرص ابن الملقن على جمع طرق الحديث على سبيل الاستقصاء، وحرص على جمع أحاديث كل باب على سبيل الاستقصاء، ولقد قارب ذلك، ولم يفته إلا القليل.

وجاء دور المحقق فزاد الكتاب تحقيقًا، يذكر ابن الملقن أن الحديث أخرجه فلان فيذكر المحقق في الهامش اسم الكتاب واسم الباب ورقم الجزء ورقم الصفحة، ورقم الحديث، ويذكر المؤلف عددًا من الذين أخرجوا الحديث فيضيف المحقق عددًا آخر، مع ما أمكنه من الفوائد.

وكتاب «البدر المنير» تخريج أحاديث شرح الوجيز، يعزو الأحاديث لمن أخرجها من الأئمة، يجمع طرقها، ويدرس أسانيدها، ويحكم عليها بالصحة أو الضعف.

وهو مع كتاب الرافعي والمسمى «فتح العزيز بشرح الوجيز» يمثل الكتابان معًا شرحًا موسعًا، وتخريجًا مستفيضًا لكتاب «الوجيز» للغزالي والبدر بدر في سماء أحاديث وآثار الأحكام، يخرجها، ويشرح غريبها، ويسوق الكثير من الفوائد الدرائية أثناء كلامه على الحديث أو الأثر.

وقدم له مقدمة مطولة في علوم السنة، تقع في قرابة مائتي صفحة، ودراسة

---

(١) ٣٨٨/١.

عن الكتب التسعة التي هي الستة، والموطأ، وابن حبان، والحاكم، تقع في قرابة خمسين صفحة.

وترجم ابن الملقن للرافعي مؤلف « فتح العزيز » ترجمة موسعة تقع في قرابة خمسين صفحة.

وترجم محقق صدر الكتاب ترجمة طيبة لابن الملقن تقع في قرابة ثمانين صفحة.

وقدم دراسة جيدة لكتاب « البدر المنير » تقع في قرابة سبعين صفحة.

وابن الملقن يخرج الأحاديث وفق منهج وضعه لنفسه، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفى بالعزو إليهما أو إلى أحدهما، إلا أن يكون في الحديث عند غيرهما زيادة، والحاجة داعية لذلك فيعزو إليهم.

أما إذا كان الحديث في غير الصحيحين فيعزوه إلى من أخرجه من الأئمة من مصادره السابقة[(١)].

وفهارس الكتاب في حـ٢٧، وج٢٨ عشرة فهارس:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية، وشملها المجلد ٢٧ مرتبة على حروف المعجم (أ، ب، ت)، يذكر أول الحديث والراوي الأعلى ورقم الجزء ورقم الصفحة.

٣- فهرس الآثار (أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم)، وهذا من أول ج٢٨ من ص٧ إلى ص١٥٨ يذكر أول الأثر، وقائله، والجزء والصفحة التي هو فيها.

٤- فهرس الرواة المترجم لهم، رتبهم على حروف المعجم، يذكر الراوي

(١) راجع من ج١ ص٣١٢ - ٣٩٠.

وحكم المؤلف عليه من حيث الجرح والتعديل، والجزء والصفحة، وأسماء الرجال، ثم الكنى، ثم الأبناء، ثم النساء، الأسماء، ثم الكنى من ص١٦١ - ٣٠٩.

٥- فهرس أسماء الكتب والمؤلفات، رتبهم على حروف المعجم مع الجزء والصفحة من ص٣١٣ - ص٣٥٦.

٦- فهرس الفوائد والتنبيهات ص٣٥٩، وهذه رتبها على الأبواب الفقهية (الطهارة، الصلاة، صلاة الجماعة، صلاة الخوف، الجنائز، الزكاة... إلخ).

٧- فهرس الأشعار من ص٣٩٢ - ٤٠٤ رتبها على القافية، الحرف الأخير من بيت الشعر، ومقابلها الجزء والصفحة.

٨- الكلمات التي شرحها أو ضبطها المؤلف ص٤٠٧ - ٤٤٤، رتبها على حروف المعجم من أولها.

٩- فهرس البلدان والأماكن التي عرفها المؤلف ص٤٤٧ - ص٤٥٢ رتبها على حروف المعجم.

١٠- فهرس الموضوعات وهو فهرس لجميع موضوعات الكتاب من ص٤٥٣- ٤٦٥، وضع هذه الفهارس د/ آركي نور محمد آركي محيي الدين.

والكتاب مطبوع بتحقيق عدد من طلاب الدراسات العليا بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مطبوع في ستة وعشرين جزءًا وفهارسه في جزئين، وأحاديثه ٢٥٧٤، وقال المؤلف: إنها ٤٠٠٠ بالمكرر.

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا أردت تخريج حديث بكتاب «البدر المنير» فأمامك أكثر من طريقة لتخريجه:

- فإما أن تعرف موضوع حديثك، وتحدده في فهرس الموضوعات فتصل

إليه سريعًا، وتجد ابن الملقن يخرجه ويدرس ويحكم، وتجد المحقق يزيد الأمر تحديدًا ووضوحًا، فتستفيد بكل ذلك.

- وإما أن تحدد مطلع حديثك، وتبحث عنه في فهرس الأحاديث أو الآثار من مجلدي الفهارس، فتقف عليه سريعًا، وتجد تخريجًا ودراسة مفيدة للغاية.

- كما أنه يمكنك التخريج ببقية الفهارس التي سبق ذكرها، فتستطيع إذا كان في الحديث آية قرآنية يمكنك أن تنظر فهرس الآيات القرآنية فيعطيك الجزء والصفحة، فتجد فيها الحديث وتخريجه.

- وكذلك إذا كان في الحديث بيت شعر فإنك تراجعه في فهرس الأشعار فيعطيك الجزء والصفحة، فتجد فيهما حديثك وتخريجه.

- وكذلك إذا كان في الحديث راوٍ متكلم فيه، فإنك تراجع فهرس الرواة المترجم لهم، فتجد الراوي الذي معك والجزء والصفحة، فتقف على الحديث، وفيه تخريج ودراسة موسعة.

- وكذلك إذا كان في الحديث اسم بلد أو مكان، فإنك تنظره في فهرس البلدان والأماكن، فتجده ويعطيك الفهرس الجزء والصفحة، فتراجعه فتجد حديثك وتجد الدراسة عنه موسعة.

- بل إنك تستطيع أن تخرج حديثك بفهرس الكلمات التي شرحها أو ضبطها المؤلف، فإذا كان في حديثك كلمة تحتاج شرحًا أو ضبطًا، فابحث في فهرس الكلمات التي شرحها أو ضبطها المؤلف، فإذا وجدت الكلمة التي في حديثك، فانظر الجزء والصفحة، ثم تراجع ذلك فتجد حديثك والدراسة التي يكتبها المؤلف عنه.

- إن كتاب «البدر المنير» كتاب تخريج مرتب على الموضوعات، وطبعته مخدومة بعدة فهارس، وهذا يمكنك من الاستفادة به في التخريج بعديد من الطرق.

مثال:

إذا كان عندي حديث: «**مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع ...**» الحديث.

فإنه يمكنني أن أخرجه بموضوعه، وموضوعه واضح، فهو في كتاب الصلاة، فأنظر في فهرس الموضوعات ج٢٨ ص٤٥٣ فأجد كتاب الصلاة في الجزء السادس، فأنظر في فهرس الجزء السادس فأجد في ص٥١٧ الحديث الذي معي، وذكر أنه في ص١٦٨ فأفتح هذه الصفحة فأجد الحديث فيها، وهو الحديث الثاني بعد الثلاثين في كتاب الصلاة، والحديث رقم ٢٦٧ على طول الكتاب.

كتب ابن الملقن نص الحديث، ولم يكتب راويه الأعلى، على ما نقل الرافعي في كتابه «فتح العزيز»، بعد أن ذكر نص الحديث[١] قال: هذا الحديث صحيح.

ثم راح يخرجه من كثير من الكتب، ويذكر الأسانيد، ويخرج كل حديث من مصادره، فيخرج هذا الحديث عن:

عبد اللَّه بن عمرو، ويسوق مصادره ويخرجه من حديث سبرة بن معبد الجهني ويذكر من أخرجه، وينقل أحكام الأئمة عليه.

ومن حديث أبي هريرة بلفظ: «**إذا بلغ أولادكم سبع سنين فعلموهم الصلاة ..**».

ومن حديث عبد اللَّه بن مالك الخثعمي[٢].

ومن حديث أنس بلفظ: «مروهم بالصلاة لسبع سنين..». وراح يخرج

---

(١) وضع المحقق على نهاية الحديث رقم هامش، وذكر موضعه في فتح العزيز، وأنه في ج٣ ص٩٧، وبيَّن موضوعه قائلًا: واستدل به على أن الصبي يؤمر بالصلاة إذا بلغ سبع سنين.

(٢) أسد الغابة ٦٩/٣ ترجمة رقم ٣١٦٧.

حديث: «إذا عرف يمينه من شماله فمروه بالصلاة» عن امرأة معاذ بن عبد الله الجهني عن رجل عن النبي ﷺ، ومن قول الزهري، ومن حديث الجهني.

ويمكنني أيضًا أن أخرجه بالطريقة الأولى، وهي التي بمطلع الحديث، فأراجع الأحاديث المرفوعة إن كان الحديث مرفوعًا، وأراجع الآثار إذا كان المراد تخريجه أثرًا، وكلها مرتبة على حروف الهجاء، فأراجع ج٢٧، في آخره، في حرف الميم مع الراء ثم الواو في ص٥٣٨ فأجد الفهرس يحيلني على ج٦ ص١٦٨، ١٦٩، وج٩ ص٢٣٧ وج١٨ ص٦٥٩ حديث عبد اللّٰه بن عمرو، وج٦ ص١٧٣ حديث عمرو بن عبد اللّٰه عن أبيه وج٦ ص١٦٩ حديث سبرة الجهني.

فأخرجه من الموضع الأول كما سبق هنا، في أربعة مواطن من الستة السابقة، والموضعان الباقيان ٢٣٧/٩ و٦٥٩/١٨ الموضع الأول في شروط الصلاة، الحديث التاسع عشر «**عورة الرجل ما بين سرته وركبته**»، خرجه من عدة مصادر، وتكلم عن الأسانيد والرواة.

والموضع الثاني ٦٥٩/١٨ أحال على باب مواقيت الصلاة، ولم يتكلم على تخريجه، وإنما تناول قضية الرافعي في التفريق بين أفراد الأسرة، وانتقده ابن الملقن بأنه ليس في التفريق بين الوالدين والأولاد وإنما بين الإخوة.

ولقد بين المحقق أن هذه الإحالة على ج٢ ص٣٠٩، وهو خطأ، بل هو كما قال المؤلف في مواقيت الصلاة، وذلك في ١٦٨/٦، كما تقدم هنا.

ويمكنني أيضًا تخريجه براوٍ متكلم فيه في أحد أسانيده وهو عبد اللّٰه بن نافع الصائغ وهو في إسناد الطبراني في الصغير، ومعجم الصحابة لابن قانع فأبحث في فهرس الأعلام فأجده في ج٢٨ ص١٧٥، ويحيلني على ج٦ من ص١٧٥ فأجده وأكون قد خرجت الحديث وهو في ج٦ ص١٦٨ إلى ص١٧٥.

ويمكنني أيضًا تخريجه ببيت شعر فيه بالفهرس الخاص بالشعر.

وأيضًا بكلمة شرحها أو ضبطها المؤلف بالفهرس الثامن.

وأيضًا بفهرس البلدان والأماكن.

وهكذا فالكتاب بأصل ترتيبه على الأبواب يمكن التخريج به بالطريقة الرابعة، وهي التي بموضوع الحديث، وبالفهارس التي وضعت لهذه الطبعة يمكن التخريج بغيرها من الطرق.

والكتاب طبعته دار العاصمة بالرياض، السعودية.

الكتاب وعليه:

وكتاب « البدر المنير » يمتاز بما يلي:

١- طول نفس المؤلف في التخريج، فيخرج من كثير من الكتب، ويجمع الكثير من الطرق، ويخرج عن كثير من الصحابة يروم الاستقصاء، وما فاته إلا النذر اليسير، لقد جمع أحاديث الأحكام من « فتح العزيز » ومن غيره، وجمع أيضًا الآثار، وخرجها.

٢- ويجمع الطرق يستبين ما فيها من فوائد، ويستفيد ما فيها من دقائق، مما له كبير الأثر في معرفة حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف.

٣- ويجمع الألفاظ، وما فيه زيادة يذكرها، ويذكر حالها من حيث الصحة أو الضعف.

٤- إنه يجمع أقوال العلماء على الحديث، بل على كل طريق، من حيث الصحة أو الضعف، ويدرس هو بنفسه الأسانيد، ويترجم للرواة، ويطبق قواعد الرواية، حتى يحكم على الحديث بنفسه من حيث الصحة أو الضعف.

٥- من رام تخريج حديث به يمكنه العثور عليه بطريقة الكتب المرتبة على الموضوعات، وذلك حسب أصل وضع الكتاب، وترتيب الكتب والأبواب عند

الرافعي دقيق، فجاء في هذا أيضًا دقيقًا.

كما يمكنه أن يعثر عليه بالفهارس التي وضعت للكتاب في طبعته الحديثة، وهي كثيرة، كما تقدم في طريقة التخريج بالكتاب، وجهد المؤلف وجهد محققه يساعدان الباحث كثيرًا على معرفة التخريج، والذي هو عزو الحديث لمن أخرجه، ومعرفة حاله من حيث الصحة أو الضعف.

٦- والبدر المنير مشتمل على كثير من فوائد الدراية من علوم الحديث، وعلم الرجال، وعلم الجرح والتعديل، وعلم العلل، ولعل هذه الدراسة عنه تظهر مصطلح التسعة، وأنه يعني الستة والموطأ وابن حبان والحاكم.

٧- والبدر مشتمل على كثير من فوائد الرواية من المعاني، وفقه الحديث، والتوفيق بين الأحاديث.

ويؤخذ على الكتاب:

١- إطالة النفس في عرض المادة العلمية، ولقد شعر المؤلف بهذا حتى إنه اختصره في كتاب آخر سماه «خلاصة البدر المنير»، واختصره أيضًا في كتاب «المنتقى من خلاصة البدر المنير»، واختصره أيضًا الحافظ ابن حجر.

٢- وقع عنده بعض الأوهام في عزو الأحاديث لمصادرها، فلربما عزا الحديث لمصدر فترجع إليه فلا تجده فيه!! والشيء نفسه في التراجم فقد يترجم لراوٍ ويعزو الترجمة لمصدر لا تجدها فيه!

٣- قد ينسب الحديث لمصدر، فتجده في مصدر آخر أعلى منه. وهذا غير مقبول عند المحدثين.

٤- قد يعزو إلى الوسائط دون الأصل. وهذا تقصير في العمل.

٥- استعمال مصطلحات على غير ما وضع له عند المحدثين، فمصطلح «غريب» أو «غريب جدًّا» يقصد به ما لم يقف عليه أو ما لم يعرفه، وعند

المحدثين: ما تفرد به راوٍ.

٦- التخريج بأصل الكتاب الذي وضعه مؤلفه عليه يجعل على الباحث أن يتفق مع المؤلف في فقه الحديث حتى يعرف الكتاب والباب، إلا أن الفهارس التي وضعها المحقق جعلت الباحث يستطيع التخريج بغير هذه الطريقة الرابعة، فيمكن أن يخرج بالفهارس، كما تقدم في طريقة التخريج بالكتاب.



(٣) كتـــاب
« التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير »

المؤلف:

هو الحافظ ابن حجر، صاحب المؤلفات النافعة والشائعة، وقد تقدم التعريف به عند الكلام على كتابه « إتحاف المهرة بأطراف العشرة »[(١)].

الكتاب:

شرح الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي الشافعي المتوفى سنة ثلاث وعشرين وستمائة (٦٢٣)[(٢)] كتاب الوجيز للغزالي، في فقه الشافعية شرحين، أحدهما صغير، والآخر كبير، أما الكبير فسماه « فتح العزيز علي كتاب الوجيز »، قالوا عن فتح العزيز هذا، إنه لم يصنف في المذهب مثله. ومن هنا حظي هذا الكتاب باهتمام العلماء، وممن اهتم به عدد من علماء الحديث، فقاموا بتخريج أحاديثه منهم:

القاضي عز الدين عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة، والمتوفى سنة سبع وستين وسبعمائة (٧٦٧).

المفتي بدر الدين محمد بن بهادر بن عبداللّه الزركشي المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة (٧٩٤).

سراج الدين عمر بن على المعروف بابن الملقن المتوفى سنة أربع وثمانمائة (٨٠٤). شيخ الحافظ ابن حجر وغيره من المشاهير.

---

(١) صـ ١٢٧.

(٢) راجع في ترجمته: تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٦٤ وطبقات الشافعية لابن السبكي ٨ / ٢٨١ - ٢٩٣ وشذرات الذهب ٥ / ١٠٨- ١٠٩ وسير أعلام النبلاء ٢٢ / ٢٥٢ - ٢٥٥.

الإمام أبو أمامة محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن النقاش المتوفى سنة خمس وأربعين وثمانمائة (٨٤٥).

وجاء الحافظ ابن حجر - رحمه اللّه تعالى - فوقف على جهود هؤلاء الأئمة، فرأى ما يأتي:

* أن عند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد.

* أن بعضهم أطال في تأليفه فبَعُد كتابه عن الناس، وبعضهم اختصر فأضاع من المقاصد مالا يستغنى عنه.

* أن أشمل هذه الكتب كتاب شيخه العلامة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الأندلسي ثم المصري المعروف بابن الملقن، فكتابه المسمّى «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» أوسع هذه الكتب وأشملها، إلا أن ما وقع فيه من تكرار أطاله، حتى كان في سبع مجلدات، وأحسّ الشيخ بهذا الطول فاختصر الكتاب في مجلدين، سماه «خلاصة البدر المنير» ثم انتقاه في جزء سماه «منتقى خلاصة البدر المنير»[١]، إلا أنه أخل فيه بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته.

فبدا للحافظ ابن حجر أن يقوم بالخطوات الآتية:

أ - يختصر كتاب شيخه ابن الملقن «البدر المنير» الذي يقع في سبع مجلدات، وليكن هذا المختصر في مقدار ثلث حجم الأصل.

ب - يجمع بين الاختصار والمحافظة على المقاصد، بمعنى أن الاختصار لا يكون على حساب الفائدة، وإنما يكون بعدم التكرار، وإصابة الغرض بأخصر عبارة.

جـ - يضيف إلى ما أخذه من كتاب شيخه ما عند الأئمة الآخرين - الذين

(١) راجع الرسالة المستطرفة ص١٤٢، وكشف الظنون ٢ / ٢٠٠٣.

اطلع على تخريجهم أحاديث الشرح الكبير[١] - من فوائد زائدة على ما في الكتاب.

د - يضيف إلى ما أخذه من كتب هؤلاء الأئمة، ما يجده عند الزيلعي في « نصب الراية » من فوائد زائدة، فإن « نصب الراية » وإن كان في تخريج الأحاديث التي تشهد للمذهب الحنفي، إلا أن الزيلعي - رحمه اللَّه - ينبه على ما يحتج به مخالفوه[٢].

ووفق اللَّه - سبحانه وتعالى - الحافظ وقام بهذه الخطوات، وسمى هذا الكتاب « التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير »[٣] وقال في مقدمته: وأرجو إن تم هذا التتبع - أي: تتبع الفوائد الزائدة في تخاريج الأئمة على تخريج شيخه - أن يكون حاويًا لجل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع.

ولقد كان لدى الحافظ ابن حجر ثروة حديثية ضخمة، جاءت من مصدرين:

الأول: الكتب التي أمامه في الموضوع، فها هو كتاب شيخه ابن الملقن في طوله واتساعه، وها هي كتب أئمة آخرين، الجميع يخرج أحاديث الشرح الكبير، وها هو كتاب الزيلعي في تخريج الأحاديث التي يستدل بها الفقهاء عمومًا.

الثاني: أن الحافظ - رحمه اللَّه - لم يكن مجرد جامع لما في كتب هؤلاء

---

(١) وهم: العز بن جماعة، وبدر الدين الزركشي، وابن النقاش، كما تقدم في الأصل.

(٢) وقد تقدم ذلك عند الكلام على « نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ».

(٣) هكذا اسم الكتاب على النسخة المطبوعة مع المجموع طبع المنيرية لشركة العلماء، واسمه على النسخ التي قام عليها السيد عبد اللَّه هاشم اليماني « تلخيص .....» بدون أل، والذي في الرسالة المستطرفة ص١٤٢ « التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير »، وما أثبته في الأصل أرجح عندي.

الأئمة، وإنما كانت له قدم راسخة في الموضوع، فهو حافظ، وعلى قدر كبير من الدراية بالأحاديث والأسانيد.

ومن هنا جاء الكتاب حاويًا لكثير من الفوائد والدقائق، فهو يخرج الحديث من أكثر من مصدر، ويدقق في اللفظة أهي عند فلان من الأئمة أم عند غيره[١]؟، والألفاظ مهمة جدًّا عند الفقهاء، فهي مناط الشاهد، ومصدر الاستنباط، (فلربما شهد الحديث للمسألة من رواية، ولم يشهد لها من رواية ثانية لاختلاف لفظة فيه) وهو يتكلم في الأسانيد جامعًا أقوال من قبله ومناقشًا ومتعقبًا. ويتكلم عن فوائد حديثية[٢]، ولغوية[٣]، وأخرى تتعلق بعلم تأويل الحديث[٤]، ويستدرك على شيخه وعلى أئمة آخرين[٥]، كل ذلك بعبارة غاية في الاختصار، مع براعة في إفهام المراد. فإذا وجد حديثًا مكررًا ذكر طرفه، وأشار إلى الموضع الذي تقدم فيه[٦].

ترتيب الكتاب:

الأحاديث في هذا الكتاب مرتبة على الأبواب الفقهية، فأحاديث الطُّهارة

---

(١) راجع جـ ٢ ص٦٠ رقم ٦٣٦.

(٢) راجع جـ ٣ ص١٩ وبيانه زوج بروع بنت واشق.

(٣) راجع جـ١ ص١٤٤ رقم ١٩٣.

(٤) راجع ١ / ٢٥٨ رقم ٣٨٦.

(٥) راجع حديث ابن الزبير «أنه ﷺ كان يضع إبهامه عند الوسطى» جـ١ ص٢٦١ رقم ٣٩٩ تجد أن الحافظ ينبه فيقول: لفظ مسلم وغيره في هذا الحديث «على أصبعه» والمصنف أورده بلفظ «عنده» وبينهما فرق لطيف.
وراجع أيضًا حديث أبي حميد في جلسة الاستراحة ١ / ٢٥٩ رقم ٣٩٠ تجد أن الحافظ تعقب الطحاوي في إنكار جلسة الاستراحة في حديث أبي حميد، وتعقب النووي في إنكار أن تكون - جلسة الاستراحة - في حديث المسئ صلاته.

(٦) راجع جـ ١ ص٢٧٢ حديث «**من نام عن صلاته أو نسيها...**» بعد رقم ٣٢٢.

في كتاب الطهارة، وأحاديث الصلاة في كتاب الصلاة، وليس هذا الترتيب من وضع الحافظ ابن حجر، وإنما لما كان الكتاب تخريجًا لأحاديث كتاب الشرح الكبير، فقد ساق الأحاديث فيه حسب ورودها في الأصل (الشرح الكبير). فلو وقفت على حديثك في الأصل فهو في « التلخيص الحبير » في نفس الكتاب والباب. وكذلك لو وقفت على حديثك في « التلخيص » فهو في « الشرح الكبير » في نفس الكتاب والباب.

بين الكتاب وسابقيه:

وبدهي أنه سيجول بخاطرك سؤال ؛ هذا الكتاب هو الرابع في هذا الفصل، وهو رابع ثلاثة في موضوع واحد، وهو تخريج أحاديث كتاب فقهي، هو رابع سابقيه « نصب الراية » و« الدراية » و« البدر المنير » فهل يستغنى بكتاب من هذه الأربعة عن الآخرين ؟.

والجواب: أن من رام معرفة حديث، وأنه هل له أصل في كتب السنة أو لا، كفاه أي كتاب من هذه الأربعة. أما من أراد جمع أكبر قدر من المعلومات، فإن عليه أن يراجع هذه الأربعة، ففي كل منها ما ليس في الآخر، فإذا راجعت عدة أحاديث في هذه الكتب فسيتضح لك أنك أحيانًا تجد زيادة في « نصب الراية » وأحيانًا في « التلخيص الحبير » وأحيانًا في « الدراية » مما يحتم عليك مراجعة الكل، إذا أردت أكبر قدر من الفائدة، بل إنني أقول لك. راجع هذه الكتب وراجع غيرها، واجتهد جهدك مادمت أردت التمحيص والتدقيق، فكما قلت لك - في أول الكتاب - إنه بقدر ما تجمع من طرق بقدر ما يكون بحثك دقيقًا، ونتائجك صحيحة[1].

---

(١) فإنك إذا خرجت حديث أنس في تحفة الزفاف « **السنة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعًا، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثًا** » تجد أنه في نصب الراية في كتاب النكاح باب القسم ٢١٥/٣=

طريقة التخريج بالكتاب:

واضح من التعريف بالكتاب، ومن الكلام على ترتيبه، أن التخريج به يعتمد على معرفتك بفقه حديثك، فتعرف الكتاب الذي يَرِدُ فيه، وأيضًا الباب، ثم تبحث عنه في ذلك، فإنك ستجده إن شاء اللّه تعالى، وبعبارة أخرى فطريقة التخريج بهذا الكتاب كالكتب السابقة هنا «نصب الراية» و«الدراية» و«البدر المنير».

وأضرب لذلك مثالًا:

فلو أردت تخريج حديث «**من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه، فإنما أطعمه اللّه وسقاه**» فإنك تبحث عنه في كتاب الصيام، فإذا تصفحت أحاديث الصيام وجدت حديثك[1]، ووجدت الكلام عليه، فتجد أن الحافظ - رحمه اللّه - ذكر من أخرجه من الأئمة، مع كلام موجز في موضوع الإسناد، فما عليك بعد ذلك إلا أن ترجع إلى هذه الكتب التي ذكر الحافظ أن الحديث فيها، فإنه قال بعد ذكر الحديث: متفق عليه من حديث أبي هريرة، ومعنى «متفق عليه» أنه أخرجه البخاري ومسلم، فتبحث عن الحديث فيهما، فإذا وجدته ذكرت أن البخاري أخرجه في كتاب كذا - وتسمي الكتاب - في باب كذا - وتذكر عنوان الباب - في جزء كذا - وتذكر رقم الجزء - وتذكر كذلك رقم الصفحة، ورقم الحديث، وهكذا في مسلم، وبهذا تكون قد خرجت حديثك من مصدرين، وتواصل البحث في الكتب الأخرى التي عزا الحافظ

= عزاه للبخاري ومسلم، وخرج معه حديث أنس «**للثيب ثلاثًا وللبكر سبعًا**» وعزاه لابن ماجه. بينما في الدراية - في نفس الكتاب والباب ٢ / ٦٦ - عزاه إلى أصحاب الكتب الستة ولم يذكر معه الحديث الثاني. وفي التلخيص كتاب القسم والنشوز ٣/ ٢٠٢ حديث رقم ١٥٨٣ عزا الحديث الأول إلى الشيخين، أما الثاني فعزاه إلى ابن ماجه والدارمي وابن خزيمة والإسماعيلي والدارقطني والبيهقي وابن حبان.

(١) في الجزء الثاني ص١٩٥ رقم ٨٩٠.

الحديث إليها ليكون تخريجك تامًا.

وإذا كنتُ قلتُ لك إن طريقة التخريج بالكتاب كالثلاثة السابقة، فإني أضيف إلى ذلك أنه يمتاز عنهم بشيء، وهو أن ترتيب الكتب والأبواب في « الشرح الكبير » أحسن وأدق، فجاء ترتيب « التلخيص الحبير » تبعًا لذلك أحسن وأدق.

للكتاب وعليه:

يمتاز الكتاب بما يلي:

١ - إعطاء أكبر قدر من الفائدة في أوجز أسلوب.

٢ - حسن عرض المادة العلمية.

٣ - ترتيبه على الأبواب الفقهية، مما ييسر على الباحث الوصول إلى مراده.

٤ - جمع عدد كبير من الأحاديث والآثار التي في موضوع واحد في مكان واحد.

٥ - الإحالات فيه مقيدة، فيقول عقب الحديث أو الأثر تقدم في كذا[(١)]، ولا يطلق إلا إذا كان الحديث تقدم قريبًا[(٢)].

ويؤخذ عليه:

١ - أن الاختصار ربما أبعد المراد، فيجعل الباحث مضطرًا لمراجعة هذه الكتب التي يشير إليها[(٣)].

---

(١) راجع حديث: « **صوموا لرؤيته ....**» جـ ٢ ص٢٠٦ يقول عقبه: تقدم في أول الباب.

(٢) راجع حديث رقم ٧١٨ جـ ٢ ص٩٧ « روى أن البهائم تستسقي » وفيه: وفي ابن ماجه من حديث ابن عمر في أثناء حديث: « **ولولا البهائم لم يمطروا** » وقد تقدم. اهـ وأطلق في قوله « وقد تقدم » وذلك لأنه تقدم في الحديث الذي قبله مباشرة جـ ٢ ص٩٦ رقم ٧١٧.

(٣) راجع حديث ابن عمر « كان النبي ﷺ يقرأ القرآن، فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا » جـ٢ ص٩ رقم ٤٨٩ تجد أنه قال في نهايته: وأصله في الصحيحين من حديث ابن عمر بلفظ =

٢ - كما أنه يؤخذ عليه ما يؤخذ على الكتب المرتبة ترتيبًا موضوعيًا، من أن الباحث عليه أن يعرف فقه حديثه، حتى يعرف الكتاب والباب[١].

طبعات الكتاب:

طبع الكتاب في المطبعة الأنصارية في دهلي على ثلاث نسخ خطية إحداها عليها خط المؤلف وإجازات منه.

وطبعته شركة العلماء مع « المجموع » و« فتح العزيز شرح الوجيز » بالطبعة المنيرية. ثم قام السيد عبد اللّه هاشم اليماني المدني بطبع الكتاب على طبعة دهلي مع اجتهاد في التصحيح، واهتمام بالتنسيق، وتعليق في بعض الأحيان، وتعليقاته مفيدة إلا أنها قليلة، وطبعته هذه قامت بها شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٤م، وتقع في أربعة أجزاء صغيرة تجلد غالبًا في مجلدين.

وطَبَعَتْه أيضًا مكتبة الكليات الأزهرية.

وطبعته أيضًا مؤسسة قرطبة بمصر في أربع مجلدات، علق عليه واعتنى به أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، أضاف الكثير لتوضيح التخريج.

وتتميز هذه الطبعة بوضع فهارس للأحاديث والآثار مرتبة على حروف المعجم، يكتب مطلع الحديث ثم اسم الراوي، ثم رقم الحديث على عموم الكتاب، ثم رقمه في الباب.. وبهذا الفهرس تستطيع أن تخرج من هذا الكتاب بالطريقة الأولى - مطلع الحديث وهذه الطبعة مؤرخة بـ ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥م.

واللّه - سبحانه وتعالى - أعلى وأعلم.

= آخر. اهـ. ولم يذكر لنا هذا اللفظ، مما يحتم على القارئ الرجوع إلى الصحيحين للوقوف على هذا اللفظ.

(١) قدمت هذا مستوفى عند الكلام على « نصب الراية ».

القسم الإجمالي

رابعًا: كتب في تخريج أحاديث الأحكام

(١) كتاب « منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ﷺ »

مؤلفه: أبو البركات مجد الدين عبد السلام بن عبد اللّه بن أبي القاسم بن محمد. الحراني المعروف بـ « ابن تيمية ».

ولد - رحمه اللّه تعالى - سنة تسعين وخمسمائة تقريبًا، وأخذ العلم عن مشاهير عصره، ورحل وارتحل، فبلغ في ذلك مبلغًا عظيمًا، وبرع واشتغل وصنف التصانيف النافعة. توفي رحمه اللّه تعالى سنة اثنتين وخمسين وستمائة.

وأرجو أن تنتبه إلى أن ابن تيمية الذي معنا هو جد شيخ الإسلام ابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. فلا تظن أنهما شخص واحد.

الكتاب:

رام أبو البركات جمع أحاديث الأحكام في كتاب يقربها، فألف كتابه هذا، والذي يمكنني أن أبين لك سماته فيما يلي:

١ - جمع الأحاديث من أمهات كتب السنة، إذ أحاديثها أصح من غيرها، وفيما احتوت عليه كفاية.

٢ - أمهات كتب السنة عنده سبعة: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن الترمذي، وسنن ابن ماجه، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، ومسند أحمد.

وهو لا يتجاوز هذه إلا نادرًا، فقلما يأخذ من موطأ مالك، أو سنن الدراقطني، أو البيهقي، أو سعيد بن منصور، أو الأثرم.

٣ - يكتفي بالأحاديث المرفوعة، ولا يذكر من الآثار إلا النادر.

٤ - رتب الأحاديث على موضوعاتها الفقهية، فيذكر الكتاب، وتحته أبوابه، وتحت كل باب أحاديثه.

٥ - عزا هذه الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة.

٦ - لم يتكلم على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، غير أنه أحيانًا إذا وجد كلامًا لأحد الأئمة على الحديث نقله. ولو أنه تناول قضية التصحيح والتضعيف لأعلى قدر الكتاب.

اصطلاح خاص له:

وهو في عزوه الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة له اصطلاح خاص، بل غريب، وهذا بيانه:

أخرجاه = أي: أخرج البخاري ومسلم الحديث.

متفق عليه = أي: أخرجه أحمد والبخاري ومسلم، وهذا خلاف ما تعارف عليه علماء الحديث، من أن المتفق عليه ما أخرجه البخاري ومسلم.

رواه الجماعة = أي: رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد. وهذا خلاف ما تعارف عليه أهل الحديث، من أن الجماعة هم أصحاب الكتب الستة فقط.

رواه الخمسة = أي: رواه أحمد وأصحاب السنن؛ أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. وهذا خلاف ما تعارف عليه أهل الحديث من أن الخمسة هم: البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي.

فإذا أردت تخريج حديث بهذا الكتاب، فانظر موضوع حديثك ثم ابحث عنه فيه فإنك تجده، وانتبه إلى اصطلاحات الرجل، فإن الجهل بها يوقع في الخطأ.

هذا، وكتاب منتقى الأخيار شرحه الشوكاني في «نيل الأوطار شرح منتقى الأخيار»، وقد طبع المنتقى وحده، وطبع مع شرحه «نيل الأوطار» عدة مرات، وهو من أنفع الكتب في بابه، إن لم يكن أنفعها.

جزى اللَّه مؤلفه خير الجزاء.



(٢) كتاب «بلوغ المرام من جمع أدلة الحكام»

مؤلفه: الحافظ ابن حجر صاحب التصانيف النافعة، والذي تقدمت ترجمته[1].

الكتاب:

أراد الحافظ ابن حجر - رحمه اللَّه تعالى - جمع أحاديث الأحكام فألف كتابه هذا، والذي ألخص لك سماته فيما يلي:

١ - جمع أحاديث الأحكام من أمهات كتب السنة، مقدما الأعلى.

٢ - أمهات كتب السنة عنده مسند أحمد والكتب الستة: صحيح البخاري، صحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه.

٣ - راعى في جمعه الاختصار فيكتفي برواية واحدة ثم يذكر ما في الروايات الأخرى من زيادات، وغرضه من هذا أن يكون الكتاب سهل الحفظ، إلا أن الاختصار يصل به أحيانًا درجة الاستغلاق، فحينما يقول في الحديث: رواه أبو داود - مثلًا - بمعناه، أو يقول عقب الحديث: معلول، يكون الأمر مستغلقًا على القارئ.

٤ - رتب الأحاديث على موضوعاتها الفقهية، فالكتاب مقسم إلى كتب فقهية مرتبة على ما جرى به الإلف عند الفقهاء، وكل كتاب فقهي تحته أبوابه، وكل باب تحت أحاديثه.

٥ - عزا الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة.

٦ - تناول قضية تصحيح وتضعيف الأحاديث، فينقل أقوال السابقين

---

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه «إتحاف المهرة» ص١٤١.

أحيانًا، ويتكلم هو في ذلك أحيانًا.

اصطلاحه:

وللحافظ ابن حجر في الكتاب اصطلاحات يجدر أن أنبه عليها هنا:

فقوله: «رواه السبعة» معناه أن الحديث أخرجه أحمد وأصحاب الكتب الستة، البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

وقوله: «رواه الستة» معناه أن الحديث أخرجه أصحاب الكتب الستة.

وقوله «رواه الخمسة» معناه أن الحديث أخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربع، أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. وربما عبر بدل «رواه الخمسة» بقوله: رواه أصحاب السنن وأحمد.

وقوله: «رواه الأربعة» معناه أن الحديث رواه أصحاب السنن الأربع.

وقوله: «رواه الثلاثة» معناه أن الحديث رواه أصحاب السنن الأربع إلا ابن ماجه، يعني أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي.

وقوله: «متفق عليه» معناه أن الحديث أخرجه البخاري ومسلم.

والكتاب مفيد في بابه جدًّا، ولو أنه لم يُسدّد في الاختصار لكان أكثر فائدة.

وطريقة التخريج بالكتاب كالتخريج بسابقه «منتقى الأخبار» وهي أن تعرف موضوع حديثك، ثم تراجعه فيه، فإنك تجد حديثك، وفي نهايته ذكر من أخرجه من الأئمة، فتراجع كتب هؤلاء، وتَخرِّج منها بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث.

وقد شرح «بُلوغَ المرام» العلامةُ شرف الدين الحسين بن محمد المغربي في كتابه «البدر التمام»[1]، واختصر هذا الشرح السيد محمد بن إسماعيل

---

(١) وهو مطبوع طبعته الندوة العالمية للشباب، ودار الوفاء بالمنصورة بمصر ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، بتحقيق محمد شحود خرسان.

الصنعاني وسماه « سبل السلام شرح بلوغ المرام ». و« بلوغ المرام » قد طبع مستقلًا، وطبع مع شرح « سبل السلام » عدة مرات.

جزى اللَّه مؤلفه خير الجزاء .



(٣) كتاب « تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد »

مؤلفه: الحافظ زين الدين العراقي[١].

الكتاب: أراد الحافظ العراقي - رحمه اللَّه تعالي - أن يؤلف كتابًا يساعد ابنه أبا زرعة وَمن على شاكلته في حفظ الأحاديث بأسانيدها منهم إلى رسول اللَّه ﷺ، ذلك أن الأسانيد من العراقي إلى رسول اللَّه ﷺ طويلة بعض الشيء، فلقد عاش العراقي في القرن الثامن وتوفي في أوائل القرن التاسع (٨٠٦).

ولقد نهج العراقي في « تقريب الأسانيد » نهجًا لو سار عليه المحدثون لقربوا الطريق لحفظ الأسانيد، ولاستفادت مدرسة الحديث به في كل عصورها، ويمكنني أن ألخص لك هذا النهج في النقاط الآتية:

١ - أحاديث الكتاب كلها لها إسنادان، إسناد من العراقي إلى الإمام مالك، وإسناد من العراقي إلى الإمام أحمد بن حنبل.

٢ - تتفرع الطرق من الإمامين مالك وأحمد تفرعًا محدودًا، فمن مالك إلى الرسول ﷺ أربعة طرق، ومن الإمام أحمد إلى الرسول ﷺ اثنا عشر طريقًا، فتكون جملة الطرق من الإمامين مالك وأحمد إلى الرسول ﷺ ستة عشر طريقًا.

٣ - هذه الطرق الستة عشر عن تسعة من الصحابة فقط، فبعض التسعة له أكثر من طريق، من هؤلاء أبو هريرة، ولقد ميز العراقي الطرق عن بعضها بالراوي عن أبي هريرة.

٤ - اكتفي بذكر الأسانيد في أول الكتاب[٢].

---

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار » ص١٧٩.

(٢) راجع طرح التثريب في شرح التقريب جـ١ ص١٩ - ٢٢.

٥ - لم يرتب الأحاديث على التراجم، وإنما رتبها على أبواب الفقه، مما أكسب الكتاب قيمة وقدرًا، فأصبح الوصول إلى الحديث سهلًا، والأحاديث المتشابهة معًا، وهذا مما ساعد على شرح الكتاب شرحًا موضوعيًا.

٦ - إمعانًا في الدقة والانتقاء اقتصر على الأسانيد التي قيل فيها إنها أصح الأسانيد، سواء كانت الأصحية مطلقة، كأن يكون الإسناد مما قيل فيه أنه أصح الأسانيد، أو كانت نسبية كأن يكون الإسناد قيل فيه إنه أصح أسانيد أبي هريرة مثلًا، أو أصح أسانيد المكيين.

٧ - لم يكتف العراقي بذكر الحديث، وإنما جمع أطراف المسألة فذكر الحديث الناسخ أو المخصص أو المبيِّن، وهو في كل ذلك يتناول قضية التصحيح والتضعيف(١).

اصطلاحه:

وفي اصطلاح العراقي في هذا الكتاب أمر أحب التنبيه عليه، ذلك أن الحديث إذا كان عند الشيخين لا يذكر بعده تخريجًا وإنما يسكت. فإذا وجدت حديثًا لم يعزه لأحد فلا تظن أنه نسي تخريجه، وإنما هو عند الشيخين، وسكوته عن تخريجه اصطلاح له في ذلك(٢).

وطريقة التخريج بالكتاب كسابقيه وهي أن تعرف موضوع حديثك ثم تراجعه في الكتاب فقد تجده، فإذا وجدته وجدت معه من أخرجه، وأوصيك بمراجعة الشرح ففيه زيادة في التخريج، فإذا عرف - من الأصل والشرح - من أخرج حديثك فاذهب فاستخرج حديثك من هذه الكتب، وبيّن الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد، فتكون بهذا قد خرجت حديثك.

---

(١) راجع باب التطبيق في الركوع ونسخه جـ ٢ ص٢٨٢.

(٢) وراجع مقدمة الكتاب جـ ١ ص١٨، ١٩.

وكتاب « تقريب الأسانيد » شرح بعضه مؤلفه الحافظ العراقي، وأتمه ابنه أبو زرعة ولي الدين، واسم الشرح « طرح التثريب في شرح التقريب » وقد طبع الأصل والشرح معًا، طبعتهما جمعية النشر والتأليف الأزهرية، جزى اللَّه سبحانه أهلها خير الجزاء، ولما نفدت النسخ قامت دار إحياء التراث العربي ببيروت بتصوير الكتاب.

جزى اللَّه مؤلفه خير الجزاء .



خامسًا: كتب في تخريج أحاديث الترغيب والترهيب

(١) كتاب «الترغيب والترهيب من الحديث الشريف»

مؤلفه: الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، إمام أهل عصره في الحديث وصاحب المصنفات النافعة، تلميذ عمر بن طبرزد، والتاج الكندي، وشيخ الدمياطي وابن دقيق العيد، توفي سنة ست وخمسين وستمائة.

الكتاب:

اقترح بعض طلاب العلم على الحافظ المنذري أن يملي عليهم كتابًا في الترغيب والترهيب، فاستجاب لطلبهم وأملى كتابه هذا، ولقد اختط له خطة أجملها في النقاط الآتية:

١ - رتب الكتاب على الموضوعات، والموضوعات مرتبة على ما هو مألوف في الترتيب الفقهي، وقد وضع لها فهرسًا في أول الكتاب.

٢ - يذكر في الباب أحاديثه التي تدل عليه، سواء تدل عليه كلها أو جزء منها.

٣ - يخرج هذه الأحاديث، فيذكر من أخرجها من الأئمة، وربما اقتصر على بعضهم لا سيَّما إن كان في الصحيحين أو في أحدهما، طلبًا للاختصار.

٤ - مطلع الحديث له دلالة على درجته، ذلك أنه قسم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام:

أ - ما كان في دائرة القبول يقينًا (صحيحًا أو حسنًا أو ما قاربهما) وهذا صدَّره بـ «عن»، فإن كان في كتاب من التزم الصحة كالبخاري وابن خزيمة لم يتكلم عليه، وإن كان في غير ذلك بيّن حاله، وكلامه في هذا موجز مفيد.

ب - ما كان في دائرة القبول احتمالًا كأن يكون غير متصل الإسناد (مرسلًا، أو منقطعًا، أو معضلًا، أو في إسناده راو مبهم) أو في إسناده راو مختلف فيه تعديلًا وتجريحًا، أو اختلف في رفعه ووقفه، أو في اتصاله وإرساله، أو في تصحيحه وتضعيفه. وهذا القسم يصدره بـ «عن» أيضًا، ثم يشير إلى ما فيه من انقطاع أو إعضال، أو اختلاف في راوٍ، أو في رفع ووقف... إلخ ما تقدم.

وهو حينما يتناول الرواة المختلف فيهم لا يتناولهم عقب الحديث، وإنما يشير إلى الراوي عقب الحديث مجرد إشارة، أما بيان حاله فقد جمع كل الرواة الذين يُحتاج إلى بيان حالهم وأفرد لهم قسمًا خاصًا في آخر الكتاب، رتبهم فيه على حروف المعجم، وتكلم كلامًا في غاية الإفادة.

وأحيانًا يرقى عن ذكر الراوي المختلف فيه إلى الحكم عليه، وبناء على ذلك يحكم على الحديث حسبما يقتضيه حال المتن والإسناد والشواهد. وهو مفيد في هذا القسم جدًّا.

جـ - ما كان خارجًا عن دائرة القبول يقينًا[1]، كأن يكون في إسناده كذاب أو وضاع أو متهم، أو مجمع على تركه أو ضعفه، أو ذاهب الحديث، أو هالك، أو ساقط، أو ليس بشيء، أو ضعيف جدًّا، أو ضعيف فقط، أو ليس فيه توثيق، وهذا يصدره بـ «رُوي»، ولا يتكلم على الراوي بعد الحديث. فلهذا القسم علامتان:

الأولى: تصدير الحديث بـ «رُوي».

الثانية: عدم الكلام على الحديث في آخره.

٥ - كل حديث تحقق من أنه موضوع لم يذكره في هذا الكتاب.

---

(١) استعملت هذا التعبير بشيء من التوسع، فإن من قيل فيه «ضعيف» فقط ليس خارجًا عن دائرة القبول.

٦ - جمع في كتابه هذا قدرًا كبيرًا من أحاديث الترغيب والترهيب، فاستوعب ما في الأصول السبعة - على حد تعبيره ويعني بها موطأ مالك والكتب الستة - وغيرها كصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم، وعرج على المسانيد، خاصة مسند أحمد، وعلى المعاجم، وعلى الكتب التي في الترغيب والترهيب كشعب الإيمان للبيهقي. وكتب ابن أبي الدنيا، والترغيب والترهيب لأبي القاسم الأصبهاني[(١)].

وطريقة التخريج بالكتاب: أن تنظر في حديثك فإذا كان في الترغيب والترهيب فيمكنك أن تستفيد تخريجه من هذا الكتاب، فاعرف موضوعه وابحث عنه فيه فإنك تجده إن شاء اللَّه، فإذا وجدته وجدت معه تخريجه، فراجع كتب الأئمة الذين خرجوه، وأحضر منها الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث.

وأنبه هنا إلى نقطتين:

الأولى: أنك غالبًا ما تجد مع حديثك فوائد تتعلق بقضية التصحيح والتضعيف، فقل في نهاية التخريج: ذكره في الترغيب والترهيب في كتاب كذا باب كذا جزء كذا صفحة كذا، وقال عقبه كذا.

الثانية: إذا وجدت المنذري قد صدر الحديث بكلمة «روى - والتي تفيد أن الحديث ليس في دائرة القبول كما تقدم - فقل ذكره في الترغيب وصدره بـ «روى» التي تفيد أن الحديث خارج عن دائرة القبول.

هذا والكتاب مطبوع عدة طبعات، وهو مشهور ذائع، ولعل اللَّه - سبحانه وتعالى - يهيئ له من يشرحه، أو ينشر شرحًا يكون له مخطوطًا.

---

(١) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي التيمي الملقب بقوام الدين الحافظ الكبير المتوفى (٥٣٥). وكتابه مطبوع.

(٢) كتاب «الزواجر عن اقتراف الكبائر»

مؤلفه: الإمام شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي - بالتاء المثناة - السعدي الأنصاري. المصري المكي. الفقيه المحدث ذو التصانيف النافعة المتوفى سنة أربع وسبعين وتسعمائة (٩٧٤) رحمه اللَّه تعالى[(١)].

الكتاب: رأي ابن حجر الهيتمي - رحمه اللَّه تعالى - أن أهل عصره اجترأوا على الكبائر، وكثرت فيهم الذنوب، وليس هناك كتاب يوضح عظم الذنب وبشاعة العقوبة، نعم هناك كتاب «الكبائر» للحافظ الذهبي، لكنه غير كاف ولا شاف. فعمد إلى تأليف هذا الكتاب، وجعله في مقدمة وبابين وخاتمة.

أما المقدمة فجعلها في تعريف الكبيرة، واختلاف العلماء في تعريفها وعدّها.

والباب الأول: في الكبائر الباطنة، مثل الشرك والرياء، والنفاق، والفرح بالمعصية، وتعلم العلم للدنيا.

والباب الثاني: في الكبائر الظاهرة، وهذه رتبها على أبواب الفقه، فكانت الطهارة يذكر تحته الكبائر التي يمكن أن تحدث فيه، ثم كتاب الصلاة... إلخ.

والخاتمة: جعلها في التوبة وشروطها، والنار وعذابها، والجنة ونعيمها.

وطريقته في الكتاب: أن يضع العنوان - وفي عناوينه طول - ثم يذكر الآيات القرآنية التي فيه، وربما تعرض لتفسيرها، ثم الأحاديث النبوية، وهو إذ يذكر الأحاديث يذكر من أخرجها، وكثيرًا ما يتعرض للحكم عليه صحة أو حسنًا أو ضعفًا، وهو في هذا مفيد جدًّا، لكنه ترك بعض الأحاديث دون تخريج، وربما

---

(١) راجع في ترجمته شذرات الذهب ٨/٣٧٠، وفهرس الفهارس ١/٣٣٧، والأعلام ١/٢٣٤. وفي الأخيرين مصادر أخرى للترجمة.

ذكر في الموضوع بعض الآثار إلا أنه يضعف في تخريج هذا.

وطريقة التخريج بالكتاب: أن تعرف موضوع حديثك، ثم تبحث عنه فيه فإنك تجده إن شاء اللّٰه تعالى، وتجده قد ذكر من أخرجه من الأئمة، وربما وجدت له كلامًا في تصحيح الحديث أو تضعيفه فاستفد به، وما عليك بعد ذلك إلا أن تخرج حديثك من هذه الكتب التي عزا الحديث إليها.

وأنبه هنا إلى نقطة تُساعد في التخريج وهي: أن الإمام ابن حجر الهيتمي ذكر بعض الموضوعات في غير مظانها، فمثلًا التنابز بالألقاب، والغيبة، والنميمة والبهتان، كل هذا ذكره في كتاب النكاح، وهذا مما لا يخطر بالبال، وهو بكتاب للأدب أشبه، وكذلك هجر المسلم المسلمَ ذكره في عشرة النساء، وأيضًا سب المسلم ذكره في اللعان. فعليك أن تعرف منهجه في تقسيم الكتاب فإنه مما يفيد في التخريج.

والكتاب طبع عدة مرات، ومعه كتاب « كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع » وهو لابن حجر الهيتمي أيضًا، وهو مفيد في بابه جدًّا، وأحاديثه مخرجة. وكذا كتاب « الإعلام بقواطع الإسلام » وهو لابن حجر الهيتمي أيضًا.

والطبعات الحديثة قام محققوها بالاجتهاد في التخريج، فزاد بذلك خيرها، من هذه الطبعات:

طبعة الزهراء للإعلام العربي بمصر، وتقع في جزئين، وحققها د/ محمد محمد تامر، واعتمد على عمل الشيخ الألباني كثيرًا.

❁ ❁ ❁

سادسًا: كتب في تخريج أحاديث تفسير القرآن الكريم

إذا كان لديك حديث في تفسير آية، أو له تعلق بتفسيرها فيمكنك أن تخرجه بأي طريقة من الطرق الثلاث السابقة، ويمكنك أيضًا أن تخرجه بالطريقة التي نحن بصددها - طريقة التخريج بناء على موضوع الحديث - وفي ذلك طريقتان:

الأولى: أن تعتمد على مجهودك فتراجع:

أ - كتاب التفسير من كتب السنة، فتراجع كتاب التفسير من صحيح البخاري، وكتاب التفسير من سنن الترمذي وهكذا من كل الكتب المرتبة على الموضوعات.

ب - كتب التفسير بالمأثور التي ذكرت الإسناد كتفسير سفيان الثوري(١)، وتفسير ابن أبي حاتم الرازي(٢)، وتفسير عبد الرازق الصنعاني(٣)، وتفسير ابن جرير الطبري(٤).

---

(١) وهو مطبوع في هندوستان برتتنك وركس، رامبور الهند، بتحقيق امتياز على عرش طبع سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥، وصورته دار الكتب العلمية ببيروت.

(٢) توجد نسخه المخطوطة، وهو أصح كتب التفسير بالمأثور، وقد طبع بتحقيق أسعد محمد الطيب المعظم على مخطوطة، والباقي مجموع من الكتب التي اقتبست منه.

(٣) حقق في كلية أصول الدين جامعة الأزهر رسالة دكتوراه نوقشت سنة ١٤٠٦هـ، من إعداد الأخ/محمود محمد عبده موسى، وأخبرني الأخ الدكتور/مصطفى مسلم أنه حققه أيضًا، ونأمل للتحقيقين أن يطبعا، والنسخة التي بين يدي الآن طبعة دار المعرفة، بتحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي، ويقع في جزئين ١٤١١هـ/١٩٩١م.

(٤) وقد طبعه مصطفى الحلبي بمصر، وللشيخ أحمد شاكر - رحمه اللّه - وأخيه الأستاذ / محمود شاكر تحقيق لهذا التفسير مفيد انتهيا فيه إلى الآية السابعة والأربعين من سورة الأنفال ثم قبض الشيخ أحمد شاكر، فأتم شقيقه محمود إلى الآية السابعة والعشرين من سورة =

الثانية: أن تستفيد بجهود الأئمة السابقين ممن خرجوا أحاديث التفسير، وأذكر لك هنا أربعة كتب مفيدة هي:

١ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي.

٢ - فتح القدير في فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني.

٣ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير.

٤ - الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر.

وبمشيئة اللَّه تعالى أحدثك عنها بحسب الأشمل كما رتبتها هنا:



= إبراهيم، ولم أطلع على تتمته بعد ذلك، وكانت دار المعارف بمصر هي التي تقوم بنشر الكتاب، وصدر الجزء السادس عشر - الأخير - سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م.

وقد طُبع بدار هجر، بمصر سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، وعزي التحقيق للدكتور/عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، والدكتور/عبد السند حسن يمامة، وتقع هذه الطبعة في ستة وعشرين جزءًا، التفسير في أربعة وعشرين جزءًا، والفهارس في ج٢٥، ٢٦، وأهمها بالنسبة للتخريج فهرس الأحاديث والآثار من ص١١٢ إلى ص١١٠٨ أي في ألف صفحة تقريبًا، اهتموا بتحقيق النص أما التحقيقات فقليلة.

(١) كتاب « الدر المنثور في التفسير بالمأثور »

مؤلفه: الحافظ جلال الدين السيوطي[1]

الكتاب: أراد السيوطي - رحمه اللّٰه تعالى - أن يجمع في هذا الكتاب كل الأحاديث والآثار التي لها تعلق بتفسير القرآن الكريم وفضائل السور والآيات، وأسباب النزول والقراءات، وهو طويل النفس فيما جمع، كثير الاستطراد، فإذا مر بآية في موضوع ما جمع الأحاديث والآثار التي فيه وكأنه يكتب فيه استقلالًا، وينزل إلى ما له أدنى تعلق بالآية.

وطريقته في الكتاب كما يلي:

١ - يصدر السورة من القرآن الكريم بذكر الأحاديث والآثار الواردة في مكان وأسباب نزولها، والتي في فضلها، وما يتعلق بذلك.

٢ - يسوق في كل آية الأحاديث والآثار التي لها علاقة بتفسيرها وقراءتها وفضلها.

٣ - يذكر الأحاديث والآثار بدون إسناد، فهذا الكتاب مختصر من كتابه « ترجمان القرآن » الذي ساق فيه الأحاديث والآثار بأسانيدها[2].

٤ - يعزو الأحاديث والآثار إلى من أخرجها من الأئمة في كتبهم، وهو يعزو لكتب مطبوعة وأخرى مخطوطة، ومصادره كثيرة ومتنوعة.

٥ - لم يتكلم على الحديث صحة وضعفًا إلا في القليل النادر.

---

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الجامع الصغير » ص٣١.

(٢) لم أقف على كتاب « ترجمان القرآن » مطبوعًا ولا مخطوطًا، وإنما ذكره السيوطي في مقدمة « الدر المنثور ».

٦ - جمع في كتابه بين الصحيح والحسن والضعيف والموضوع[(١)]، إذ كانت مهمته الجمع لا التمحيص.

٧ - رام استيعاب التفسير بالمأثور، فكان يجمع على سبيل الاستقصاء، وقد قاربه فما فاته إلا القليل.

وطريقة التخريج بالكتاب: أن تعرف الآية التي يكون حديثك في تفسيرها[(٢)]، ثم تراجعها فتجد حديثك فيها وقد ذكر من أخرجه من الأئمة، وما عليك عند ذلك إلا أن تراجع كتب هؤلاء الأئمة فتخرج حديثك منها، وتبين مكانه بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث، فبذا تكون قد خرجت حديثك. فإذا عزا الحديث إلى كتاب لا تستطيع الوصول إليه بأن يكون مخطوطًا ولا تدري مكانه فقل: ذكر السيوطي هذا الحديث في الدر المنثور جزء كذا صفحة كذا، وعزاه لفلان، فهذا يكفي، وهو تخريج بواسطة.

هذا والكتاب مطبوع، طبعته المطبعة الميمنية المصرية سنة ١٣١٤، ثم صوره على هذه المطبعة محمد أمين دمج وشركاه ببيروت لبنان. وكثر تصويره.

ثم قام الدكتور / عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، والدكتور/ عبد السند حسن يمامة، بالتعاون مع مركز هجر بطبع الكتاب، حققوا النص وخدموه إلى حد ما، ويقع في سبعة عشر مجلدًا منها مجلدان للفهارس، أهمها فهرس الأحاديث والآثار من ص٩٢ إلى ص١٣٥٥ أي ١٢٦٣ صفحة.

---

(١) راجع كتاب « الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير » للشيخ محمد أبو شهبة - رحمه اللَّه تعالى - ص١٧٥ عند الكلام على « الدر المنثور في التفسير بالمأثور ».

(٢) اعلم أن حفظك القرآن له دخل كبير في إمكانية الانتفاع بكتب هذا البحث، فإذا كنت لا تحفظ القرآن فاستعن على ذلك بالكتب التي رتبت آيات القرآن موضوعيًا، مثل « تفصيل آيات القرآن الحكيم » لجولابوم، و« الترتيب الموضوعي لآيات القرآن الكريم » لمحمد كامل عبد الرحيم، واستعن بفهارس آيات القرآن ومنها « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم » للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. والاستعانة بالكتب لا تصل لدرجة الحفظ، فإنه يمكنك تمامًا من الانتفاع.

(٢) كتاب
« فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير »

مؤلفه: الإمام العلامة محمد بن علي بن محمد بن عبد اللّٰه الشوكاني الصنعاني اليماني. أحد الأئمة الأعلام، وصاحب التصانيف النافعة كـ « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار » و« إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات ».

توفي - رحمه اللّٰه تعالى - ليلة الأربعاء السابع والعشرين من جمادي الآخرة سنة خمسين ومائتين وألف.

الكتاب: أراد الشوكاني - رحمه اللّٰه تعالى - أن يؤلف كتابًا يجمع بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، والشوكاني من علماء القرن الثالث عشر، سبقه كثيرون في التفسير بالمأثور، وكثيرون في التفسير بالرأي، فجمع من هذه المؤلفات الكثيرة كتابه هذا.

طريقته في الكتاب:

١ - يذكر الآيات التي يريد تفسيرها، ثم يبين معناها اللغوي معتمدًا على كتب التفسير بالدراية.

٢ - يجمع الأحاديث والآثار التي تتعلق بهذه الآيات.

٣ - يذكر الأحاديث والآثار بدون إسناد.

٤ - يعزو الأحاديث والآثار لمن أخرجها من الأئمة.

٥ - عنده فوائد في التصحيح والتضعيف، والجمع والترجيح، وإن لم تكن مسلكًا عامًا في كل الكتاب.

٦ - كان الاختصار غرضًا له، فإذا اتحدت روايتان في المعنى اكتفي في

الثانية بقوله « بنحوه » أو « بمثله ».

طريقة التخريج بالكتاب:

وطريقة التخريج بالكتاب - كسابقه - فاعرف الآية التي يأتي حديثك في تفسيرها، ثم راجع تفسيرها تجد حديثك إن شاء اللّٰه تعالى، وقد ذكر من أخرجه. فراجع كتب هؤلاء ما أمكن. وخرج حديثك منها، ثم حدد موضعه فيها بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة.

فإذا وجدته قد عزا الحديث إلى كتب بعيدة عنك - فكما قلت لك في الكتاب السابق - فقل: ذكر الشوكاني هذا الحديث في كتابه « فتح القدير » جزء كذا، صفحة كذا، وعزا هذا الحديث إلى فلان، وهذا التخريج يكفي ما دام الكتاب المحال عليه بعيدًا. أما إذا عزا الحديث لكتب منها ما هو شائع، وما هو بعيد فخرج من الشائع وأحل عليه في البعيد، فبعد أن تخرج من الكتب الموجودة قل: وذكره في « فتح القدير » جزء كذا صفحة كذا، وعزاه إلى فلان وفلان، واذكر من عزا الحديث إليه، سواء خرجت منه أو لم تستطع الوصول إليه.

والكتاب مطبوع طبعته شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٤٩، وصورته دار الفكر ببيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

❋ ❋ ❋

(٣) كتاب «تفسير القرآن العظيم»

مؤلفه: الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الفقيه الشافعي. سمع من أئمة أهل عصره، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية، والمزي، والذهبي، وابن عساكر. وبرع في علوم الفقه والحديث والتاريخ. وألف عددًا من المؤلفات النافعة. توفي - رحمه اللَّه تعالى - سنة أربع وسبعين وسبعمائة.

الكتاب: أراد الحافظ ابن كثير أن يفسر القرآن الكريم فسار على المنهج الآتي:

١ - حرص على تفسير القرآن بالقرآن ما أمكن.

٢ - حرص على تفسير القرآن بما أثر عن رسول اللَّه ﷺ، أو عن الصحابة، أو عن التابعين.

٣ - كثيرًا ما يسوق الأحاديث بأسانيدها، ويبيّن من أخرجها من أئمة السنة، ويحكم عليها من حيث الصحة أو الضعف، ويبين ما في الإسناد من علة، وهو في هذا إمام، وكلامه في هذا حجة.

٤ - انصب اهتمامه في قضية التخريج والتصحيح والتضعيف على المرفوع. أما الآثار المروية عن الصحابة أو عن التابعين فلم يعطها هذا القدر من الاهتمام.

٥ - في تفسيره القرآن بالمأثور عن رسول اللَّه ﷺ أو عن الصحابة أو عن التابعين احتاط في ذلك ما أمكن، فلم يذكر شيئًا من الإسرائيليات ولا من الأحاديث الموضوعة.

٦ - لم يقف دوره في محاربة الإسرائيليات والموضوعات عند عدم ذكرها، وإنما تعداها إلى بيان حالها وتعريتها، فيذكر الأثر ويبين أنه من الإسرائيليات أو الموضوع، وربما اكتفى بالإشارة إليه مع التنبيه على أنه من الإسرائيليات أو الموضوع.

٧ - جمع في كتابه بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، وهو في الثاني ذو دراية وحسن بيان.

٨ - أحيانًا يحيل على كتبه، ومنها المطبوع كالبداية والنهاية، ومنها ما لم يطبع كالأحكام.

طريقة التخريج بالكتاب: وطريقة التخريج بالكتاب أن تعرف الآية التي يمكن أن يرد حديثك في تفسيرها، ثم تراجعها فإنك تجد حديثك إن شاء اللَّه تعالى، وقد عزاه إلى من أخرجه من أئمة السنة، فعليك أن تراجع كتب هؤلاء الأئمة وتبين موضع حديثك فيها فتكون قد خرجت حديثك. وإذا وجدت لابن كثير كلامًا على الحديث فانقله فإنه مما يحرص عليه.

واعلم أن الحافظ ابن كثير - رحمه اللَّه تعالى - لم يقصد الاستيعاب في تخريجه، فإذا عزا الحديث لبعض أئمة السنة، فليس معنى هذا أن الحديث عند من ذكر فقط، فاستفد منه مَن ذكرهم، واجتهد في معرفة مصادر أخرى للحديث إذا كنت تريد التخريج على طريقة الاستيعاب.

هذا والكتاب مطبوع عدة طبعات، وشائع بين المسلمين جدًّا، ولا أعلم تفسيرًا رزقه اللَّه القبول مثل هذا التفسير، ولعل ذلك لتحرى صاحبه - رضي اللَّه عنه وأرضاه - الدقة ما استطاع، وأحسن طبعاته طبعة دار طيبة بالسعودية، وعندي منها الإصدار الثاني الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م تحقيق سامي بن محمد السلامة. اجتهد في تحقيق النص وعلى أحسن هيئة واجتهد في تخريج الأحاديث، ووضع لها فهارس، ووضع علامات الترقيم ورقم الآيات واسم سورتها أعلا الصفحة، مما يسر الوقوف على موضع الحديث بالسورة والآية. وهكذا فبالفهارس يسر التخريج بمطلع الحديث، وبهيئة الطباعة يسر التخريج بالموضوع.

(٤) كتاب « الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف »

مؤلفه: الحافظ ابن حجر العسقلاني[١].

الكتاب: خرّج الإمام الزيلعي[٢] الأحاديث الواردة في تفسير الكشاف[٣]، ثم جاء الحافظ ابن حجر فاختصر كتاب الزيلعي اختصارًا حرص فيه على مقاصد الأصل، واستدرك على الزيلعي ما فاته من الأحاديث، وما كان قد تركه من الآثار فخرج كل ذلك.

طريقته في الكتاب:

١ - يعزو الأحاديث والآثار إلى من أخرجها من الأئمة.

٢ - يبين ما بين الروايات من فروق، كزيادة أو اختلاف لهما دخل في المعنى، أما مالا دخل له في المعنى فلا يعول عليه على عادة المحدثين في اعتمادهم على أصل الحديث.

٣ - له كلام مفيد على بعض الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، وأيضًا له كلام على الإسناد في غاية الأهمية.

٤ - يجمع بين الروايات ليتضح المعنى.

٥ - لم يكن ابن حجر - كعادته - حريصًا على الاختصار، وإنما أطال في هذا الكتاب نوعًا ما.

٦ - أعطى ابن حجر الكتاب صفة الاستقلال، فكان الزيلعي يحيل على

---

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « إتحاف المهرة بأطراف العشرة ».

(٢) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « نصب الراية ».

(٣) تمام اسم هذا التفسير « الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل » ومؤلفه: الإمام محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٢٨.

« نصب الراية » في بعض الأحاديث، فلم يفعل ابن حجر هذا، وإنما خرّج أحاديث التفسير في هذا الكتاب دون إحالة.

٧ - أحيانًا يضيف الزمخشري الحديث إلى صحابي ما، فيبين الحافظ أنه وجده عن صحابي آخر، ولم يجده عن الصحابي الذي ذكره الزمخشري.

٨ - أحيانًا يذكر الزمخشري الحديث دون ذكر راويه من الصحابة، فيبين الحافظ هذا الصحابي.

٩ - أحيانًا يذكر الزمخشري الحديث عن صحابي ما، فيخرجه الحافظ عن هذا الصحابي وعن غيره.

١٠ - يخرج من مصادر متعددة ومتنوعة، ومنها ما هو بين أيدينا، وما هو غائب عنا.

١١ - هناك أحاديث لم يستطع تخريجها فقال: لم أجده.

طريقة التخريج بالكتاب:

وطريقة التخريج بهذا الكتاب أن تعرف الآية التي يمكن أن يرد حديثك في تفسيرها، ثم تراجعها في التفسير فإنك تجد حديثك في ثنايا تفسيرها، فتنظر في هامش الصفحة التي فيها حديثك فتجد تخريج الحافظ لحديثك، وما عليك إلا أن تراجع كتب هؤلاء الأئمة الذين أحال عليهم فتخرج حديثك من كتبهم.

فإذا وجدته أحال على كتب بعيدة عنك - كأن تكون مخطوطة ولا تستطيع الوصول إليها - فخرِّج منه بواسطة، وذلك بأن تقول: ذكره في « الكاف الشاف » جزء كذا صفحة كذا في هامش الكشاف وعزاه لفلان.

ثم إنك ربما وجدت للحافظ كلامًا على حديثك يتعلق بالتصحيح والتضعيف، وبيان حال الإسناد، فإذا وجدت ذلك فبعد أن تخرج الحديث من

كتب الأئمة الذين أحال عليهم قل: ذكره في « الكاف الشاف » جزء كذا صفحة كذا وقال كذا.

هذا والكتاب مطبوع بذيل « الكشاف » - فعندما تطلبه من المكتبات تطلب « تفسير الكشاف » وبذيله « الكاف الشاف » ومن طبعاته طبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م، ونشرتها المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

وبعد: فهذا توضيح لتخريج أحاديث التفسير، أرجو أن تستدل على الشبيه بشبيهه فلا تقف عندما ذكرت لك من كتب، وإنما استدل بها على غيرها، فهناك أئمة فسروا القرآن وساقوا الأحاديث يعزونها إلى من أخرجها، من هؤلاء:

* البغوي - أبو محمد الحسين بن مسعود المتوفى ٥١٦هـ تفسيره « معالم التنزيل » ساق فيه الكثير من الأحاديث والآثار، وعمل المؤلف والمحققين يفيدك تخريج الحديث ؛ عزوه والحكم عليه، وطبعة دار طيبة تفيدك هذا، وقد كتبت عنه في الحكم على أحاديث التفسير(١).

* القرطبي في تفسيره « الجامع لأحكام القرآن » والمشهور بـ « تفسير القرطبي ».

* الخازن في تفسيره « لباب التأويل في معاني التنزيل » والمشهور بـ « تفسير الخازن ».

* أبو حيان في تفسيره « البحر المحيط ».

كما خرج الإمام عبد الرءوف المناوي الأحاديث الواردة في تفسير البيضاوي في كتاب سماه « الفتح السماوي في تخريج أحاديث البيضاوي ».

فكل هذه الكتب وما على شاكلتها يوصلك لمرامك في تخريج الأحاديث التي ترد في تفسير القرآن الكريم.

---

(١) راجع كتاب طرق الحكم على الحديث ١/١٢٥.

سابعًا: كتب في تخريج أحاديث السيرة والشمائل[١]

إذا كان عندك حديث في سيرة رسول اللّٰه ﷺ أو في شمائله وأردت تخريجه فإنه يمكنك أن تخرجه بأي طريقة من الطرق الثلاث السابقة، كما يمكنك أن تخرجه بالطريقة التي نحن بصددها - طريقة التخريج بناء على موضوع الحديث - ولك في ذلك طريقتان:

الأولى: أن تعتمد على مجهودك فتراجع الكتب بنفسك فتراجع كل كتاب على حدة وربما وجدت حديثك وربما لم تجده. والكتب التي تراجعها صنفان:

أ- كتب السيرة التي هي قسم من كتب السنة: فتراجع أبواب السير والشمائل من كتب السنة، فإن وجدت حديثك فقد خرجته من هذا الكتاب الذي وجدته فيه.

ب- كتب السيرة التي ذُكرت الأحاديث فيها بالإسناد: فإذا راجعت كتابًا من كتب السيرة قد ذكرت أحاديثه بإسنادها، ووجدت حديثك فيه فقد خرجته. ومن أمثلة هذه الكتب كتاب ابن إسحاق «السير والمغازي» وكذلك «الدرر في اختصار المغازي والسير» لابن عبد البر، وأيضا «الشفا» للقاضي عياض فإنه يذكر حديث الباب بإسناده. وفي هذه الكتب الثلاثة أحاديث مسندة، فالتخريج منها يعتمد عليه.

الثانية: أن تستفيد بجهود الأئمة السابقين، ممن خرجوا أحاديث السير والشمائل، وأذكر لك هنا الكتب الآتية:

---

(١) الشمائل جمع شمال. وكلمة شمال لها عدة معان منها، مقابل اليمين، ومقابل الجنوب، والخُلُق، وهذا الأخير هو المراد هنا، فالشمائل معناها الأخلاق، إلا أنهم توسعوا فيها فلم يجعلوا كتب الشمائل مقصورة على أخلاقه ﷺ الخُلُقية والخِلقية.

١ - « الخصائص الكبرى » للسيوطي.

٢ - « مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا » للسيوطي أيضًا.

٣ - « سيرة رسول اللَّه ﷺ » لابن كثير.

٤ - « سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد » للصالحي الشامي.

❁ ❁ ❁

(١) كتاب « الخصائص الكبرى »
ويسمى أيضًا « كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب »

مؤلفه: الحافظ جلال الدين السيوطي[١].

الكتاب: جمع السيوطي في كتابه هذا كل ما وقف عليه من أحاديث تتعلق بسيرة رسول اللَّه ﷺ، والسيوطي إمام حافظ فحينما أراد الجمع جمع كثرة كثيرة في سيرته ﷺ، ولقد أحس بذلك فقال عن هذا الكتاب: كتاب فاق الكتب في نوعه جمعًا وإتقانًا. وقال عنه أيضًا: أوردت فيه كل ماورد.

وطريقته في هذا الكتاب كما يلي:

١ - عنون لمباحث الكتاب، وفي كثير من عناوينه طول.

٢ - ذكر تحت العنوان الأحاديث التي تبيِّنُه.

٣ - عزا الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة، ومصادره كثيرة ومتنوعة.

٤ - تخريجه الأحاديث تظهر فيه الصنعة الحديثية، فيذكر الراوي الأعلى للحديث، ويبين الطرق مع الاختصار.

٥ - لم يتعرض لقضية التصحيح والتضعيف، وإن كان قال في أول الكتاب: ونزهته عن الأخبار الموضوعة وما يُرَدُّ.

طريقة التخريج بالكتاب: إذا كان عندك حديث في سيرة رسول اللَّه ﷺ أو في شمائله فابحث عن موضوعه في هذا الكتاب وانظره فإنك تجد حديثك، وتجده قد عزاه إلى من أخرجه من الأئمة، وعليك أن تذهب إلى كتب هؤلاء الأئمة وتخرج الحديث منها، وتبين مكانه فيها بالتحديد.

وإذا كان قد عزا الحديث إلى كتب بعيدة فقل: ذكره في الخصائص الكبرى

---

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الجامع الصغير » ص٣١.

جزء كذا، صفحة كذا، وعزاه لفلان ولفلان.

هذا والكتاب مطبوع عدة طبعات، ومشهور ذائع.

ولقد قام أحد علماء عصرنا وهو الشيخ / عبد اللَّه التليدي المغربي باختصار كتاب الخصائص فاقتصر على الأحاديث الصحيحة والحسنة، وحذف شديد الضعف والموضوع، وربما زاد أحاديث، وهو يجتهد في تخريج كل هذه الأحاديث والحكم عليها، وسمى كتابه « تهذيب الخصائص النبوية الكبرى »، وطبعته دار البشائر الإسلامية ببيروت لبنان[١].

(٢) كتاب « مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا »

مؤلفه: الحافظ جلال الدين السيوطي[٢].

الكتاب: ألف القاضي عياض كتابًا في التعريف بحقوق المصطفى ﷺ، ضمنه كثيرًا من موضوعات السيرة والشمائل، وسماه « الشفا بتعريف حقوق المصطفى »، وطريقته أن يذكر في الموضوع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، مع إيضاحات ينقلها عن الأئمة السابقين، وربما من عنده.

وهو إذ يذكر الأحاديث يخرج حديث الباب بإسناده، ثم يسوق بقية الأحاديث دون أن يذكر إسناده فيها، ودون أن يعزوها لمن أخرجها من الأئمة إلا في القليل النادر.

وجاء السيوطي - رحمه اللَّه تعالى - فرأى أن كتاب الشفا يحتاج لتخريج حديثه، وفعلًا قام بهذا العمل، فخرج الأحاديث على المنهج التالي:

١ - يذكر قدرًا من الحديث يدل عليه، مع ذكر الراوي الأعلى.

٢ - يعزو الحديث لمن أخرجه من الأئمة.

---

(١) راجع كتاب « طرق الحكم على الحديث » ١٥٢/١.

(٢) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه « الجامع الصغير » ص٣١.

٣ - إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفى بالتخريج منهما.

٤ - لم يتعرض لقضية التصحيح والتضعيف إلا في القليل النادر.

٥ - ما ذكره المصنف القاضي عياض بإسناده قال فيه: أسنده المصنف.

٦ - يستدرك على المصنف فيما عزاه، فيعزوه لأكثر ممن يعزو إليهم المصنف خاصة إذا كان أعلا.

٧ - هناك أحاديث بيّض لها لكن لم يخرِّجها.

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا كان عندك حديث في السيرة أو الشمائل فانظر الموضوع الذي يمكن أن يرد تحته في « الشفا » فراجعه فإذا وجدته فراجع « مناهل الصفا » فإنك تجده وقد خرجه، وعليك أن تراجع كتب من عزا الحديث إليه من الأئمة فتبين مكان ورود حديثك، وبذا تكون قد خرجته.

وكما قلت لك قبل ذلك فإن كان قد خرج من كتب بعيدة عنك فأحل عليه بأن تقول: ذكره في « الشفا » جزء كذا صفحة كذا، وخرجه في « مناهل الصفا » وعزاه لفلان.

وقد طبع الكتاب طبع حجر في مصر سنة ١٢٧٦، ولقد التقط منه الأستاذ البجاوي - في تحقيقه الشفا - تخريج بعض الأحاديث.

وطبع طباعة حديثة بتحقيق الشيخ سمير القاضي، طبعته مؤسسة الكتب الثقافية، ببيروت لبنان، سنة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، تعاون فيها المحقق مع السيوطي في تخريج الأحاديث.

❁ ❁ ❁

(٣) كتاب «سيرة رسول الله ﷺ»

مؤلفه: الحافظ ابن كثير[(١)].

الكتاب: ألف الحافظ ابن كثير كتابه «البداية والنهاية في التاريخ» فجعله ثلاثة أقسام:

الأول: تاريخ البشرية من بداية الخليقة إلى بعثة المصطفى ﷺ.

الثاني: وفيه الحديث عن دولة الإسلام، بدأه بسيرة رسول الله ﷺ في مكة، ثم تناول سيرته ﷺ في المدينة متحدثًا عن كل سنة على حدتها، بما فيها من أحداث ووفيات المشاهير. وبعد أن انتهى كتاب السيرة عقد كتابًا لشمائله ﷺ، ثم كتابًا لدلائل نبوته ﷺ. ثم سار في التاريخ الإسلامي يذكر كل سنة على حدتها بأحداثها ومن توفى فيها حتى وصل إلى عصره[(٢)].

الثالث: ما سيكون في نهاية الدنيا من فتن وملاحم، وكذلك البعث والنشور إلى آخر السمعيات[(٣)].

والذي يعنيني هنا الكلام على القدر الخاص بسيرة رسول الله ﷺ وشمائله ودلائل نبوته، والذي هو قدر من القسم الثاني، وذلك كي أبين منهجه فيه، والذي يتلخص فيما يلي:

١ - رتب السيرة ترتيبًا زمانيًا، فذكر الأحداث مسلسلة حسب زمن وقوعها.

٢ - يدرس الموضوع في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية، فيذكر ما فيه

---

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه «تفسير القرآن العظيم» صـ٢٢٥.

(٢) وصل بالتاريخ إلى سنة سبع وستين وسبعمائة. أي: قبل وفاته بسبع سنوات، وهذا القسم يسمى «البداية» ويقع في أربعة عشر جزءًا.

(٣) هذا القسم يسمى «النهاية» أو «الفتن والملاحم» وقد طبع مستقلًا، وفي الحقيقة هو تكملة «البداية» وهو يقع في جزئين.

من آيات، مبينًا معانيها، ويذكر ما فيه من أحاديث.

٣ - في ذكره الأحاديث ينسبها إلى من أخرجها من الأئمة غالبًا.

٤ - إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفى بالعزو إليهما.

٥ - إذا كان في غير الصحيحين فغالبًا ما يبين حاله من حسن أو ضعف، وكلامه في هذا دقيق ومفيد.

٦ - أحيانًا يذكر الإسناد من الأئمة إلى الرسول ﷺ .

٧ - إذا كان في الباب حديث موضوع أو شديد الضعف شائع بين الناس ذكره وبيّن حاله.

٨ - تظهر في عمله الصنعة الحديثية، فيقارن بين الروايات، ويركز على المتابعات، ويهتم بذكر كلام الأئمة على الحديث، ويتناول قضايا في الجرح والتعديل.

٩ - ينقل عن كثير من الأئمة، ويناقش الأقوال ويرجح، وهو في هذا جهبذ، عنده من العلوم ما يؤهله لذلك. فهو مفسر ومحدث ومؤرخ، وهذا يؤهله تمامًا للتحقيق والتدقيق في قضايا السيرة والشمائل ودلائل نبوته ﷺ .

١٠ - ابتعد عن ذكر الإسرائيليات، فلم يذكر منها إلا ما يوافق الإسلام عليه، قال في مقدمة كتابه: ولسنا نذكر من الإسرائيليات إلا ما أذن الشارع في نقله مما لايخالف كتاب اللّٰه وسنة رسوله ﷺ ، وهو القسم الذي لا يصدق ولا يكذّب مما فيه بسط لمختصر عندنا، أو تسمية لمبهم ورد به شرعنا، مما لا فائدة في تعيينه لنا، فنذكره على سبيل التحلي به، لا على سبيل الاحتياج إليه والاعتماد عليه، وإنما الاعتماد والاستناد على كتاب اللّٰه وسنة رسوله ﷺ ما صح نقله أو حسن، وما كان فيه ضعف نبينه. اهـ.

طريقة التخريج بالكتاب: إذا كان عندك حديث في سيرة رسول اللّٰه ﷺ أو

في شمائله أو دلائل نبوته فابحث عن موضوعه، ثم ابحث عنه في هذا الموضوع فإنك تجده غالبًا، فإذا وجدته فغالبًا ما تجد الحافظ قد عزاه إلى من أخرجه من الأئمة، كما أنه غالبًا ما يتكلم عليه فيما يتعلق بالتصحيح أو التضعيف، فاستفد تخريجه وارجع إلى كتاب من عزا إليه وخرج منه، وعيِّن مكانه فيه فقل: أخرجه فلان في كتاب كذا باب كذا جزء كذا صفحة كذا رقم كذا.

وإن كان قد تكلم على الحديث فاستفد ذلك وانقله عنه بأن تقول: ذكره ابن كثير في « البداية والنهاية » كتاب السيرة أو كتاب الشمائل جزء كذا صفحة كذا وقال كذا.

هذا وكتاب البداية طبع أكثر من مرة، وكتاب السيرة يقع في ثلاثة مجلدات وشيء[١]، وكتاب « الشمائل » وكتاب « دلائل النبوة » يقعان في قرابة مجلد[٢].

وقد طبع القدر الخاص بالسيرة مستقلًا في أربعة أجزاء كبيرة تحت عنوان « السيرة النبوية » كما طبع القدر الخاص بالشمائل والدلائل في مجلد تحت عنوان « شمائل الرسول ودلائل نبوته وفضائله وخصائصه » طبع الكتابان بمطبعة عيسى الحلبي بمصر، وحققهما الأستاذ / مصطفى عبد الواحد.

۞ ۞ ۞

(١) حسب طبعة السعادة يبدأ من ص٢٧٤ من الجزء الثاني وينتهي ص١٢ من الجزء السادس وقبله « باب ذكر بني إسماعيل وهم عرب الحجاز وما كان من أمور الجاهلية إلى زمن البعثة » من ص٢٠٢ وله كبير تعلق بالسيرة.

(٢) يبدأ من ص١٣ من المجلد السادس إلى ص٣٤٠ منه.

(٤) كتـــاب

«سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد»

مؤلفه: الإمام شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن يوسف الصالحي الشامي، محدث الديار المصرية ومسندها أجلُّ تلاميذ الحافظ السيوطي، ثم أحد الأئمة المبرزين في علوم القرآن الكريم والسنة النبوية، وصاحب التصانيف النافعة، المتوفي سنة - اثنتين وأربعين وتسعمائة - رحمه اللَّه تعالى[١].

الكتاب: الإمام الشامي من علماء القرن العاشر الهجري، وعلى ذلك فلقد سبقه كثيرون في الكتابة في سيرة رسول اللَّه ﷺ، فرأى أن يجمع ما تفرق في هذه الكتب مع التحقيق والتمحيص، خاصة أنه جمع عدة علوم تؤهله لذلك فهو محدث ومفسر ولغوي ومؤرخ، فألف كتابه هذا والذي أحسن ترتيبه، وكان منهجه فيه كما يلي:

١ - ضمن كتابه السيرة النبوية والشمائل المحمدية، ودلائل النبوة وهو حريص على الترتيب الزمني.

٢ - يستعرض ما في الموضوع من آيات قرآنية وأحاديث نبوية.

٣ - يعزو الأحاديث إلى من أخرجها غالبًا.

٤ - له كلام مفيد في تصحيح الأحاديث أو تضعيفها، وقال في المقدمة: ولم أذكر فيه شيئًا من الأحاديث والموضوعات.

٥ - يبين وجه الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

---

(١) راجع في ترجمته: شذرات الذهب ٨/٢٥٠، وفهرس الفهارس ٢/١٠٦٢ رقم ٥٩٣.

٦ - يتعرض لشرح الألفاظ الغربية، سواء كانت في آية قرآنية، أو حديث نبوي، أو كلام منقول.

٧ - يحرص على ضبط الألفاظ المشكلة حتى تقرأ على الوجه الصواب.

٨ - يذكر أقوال الأئمة في المسألة، ويناقش ويرجح ويستدل.

٩ - سار على جملة اصطلاحات بينها في أول كتابه[١].

وبالجملة فمادة الكتاب العلمية غزيرة، وتناوله للموضوعات على وجه الاستيعاب.

طريقة التخريج بالكتاب: إذا كان عندك حديث في سيرة رسول اللّه ﷺ أو في شمائله أو في دلائل نبوته فابحث عن موضوعه في هذا الكتاب، ثم ابحث عنه في هذا الموضوع فإنك تجده وقد عزاه المؤلف إلى من أخرجه، وعليك أن تذهب إلى كتب الأئمة الذين عزا الحديث إليهم فتخرج حديثك منها، وتذكر مكانه بالتحديد ما أمكن.

وإذا عزا الحديث لكتاب بعيد عنك بحيث لا يمكنك الوصول إليه فانقل التخريج عنه بأن تقول: ذكره في سبل الهدى والرشاد جزء كذا صفحة كذا وعزاه لفلان.

وإذا وجدت له كلامًا في تصحيح الحديث أو تضعيفه فانقله فإنه مفيد.

هذا والكتاب طبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ويقع في ثلاثة عشر مجلدًا كبيرًا.

وقبل أن أنهي الكلام في هذه الطريقة أذكر لك أمرًا قد يخفى على البعض، وهو أنه إذا كان عندك حديث وأردت تخريجه بهذه الطريقة، فانظر فلربما تجد في موضوعه كتابًا مستقلًا فإن هذا يعطيك قدرًا من التخريج سهلًا سريعًا،

---

(١) ص ٢- ٥.

والكتب المؤلفة في موضوع ما نوعان:

الأول: كتب ذُكرت الأحاديث فيها بإسنادها من المؤلف إلى رسول اللَّه ﷺ، فهذه التخريج منها صحيح، ومن أمثلتها:

١ - الأدب المفرد للبخاري.

٢ - البعث للبيهقي.

٣ - شعب الإيمان للبيهقي.

٤ - الإيمان لابن منده.

٥ - فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل.

٦ - فضائل الصحابة للنسائي.

٧ - فضائل القرآن للنسائي.

٨ - العزلة للخطابي.

٩ - القناعة لابن السني.

١٠ - العلم لأبي خيثمة النسائي.

١١ - جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر.

الثاني: كتب لم تذكر فيها الأسانيد، وإنما خرجت أحاديثها، أي بين مؤلفها من أخرجها من الأئمة. ومن أمثلة هذا النوع:

١ - تبيين العجب بما ورد في فضل رجب لابن حجر.

٢ - حسن البيان في ليلة النصف من شعبان للسيد عبد اللَّه بن الصديق الغماري، وهذا النوع يعرفك من أخرج الحديث من الأئمة، وعليك أن تراجع كتابه لتحديد الحديث فيه، فتكون قد خرجت حديثك.

الطريقة الخامسة
التخريج بناء على صفة
ظاهرة في الحديث

تقديم

كتاب « الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة » للسيوطي.

كتاب « الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية » للمدني.

كتاب « الأحاديث القدسية » للجنة القرآن والحديث.

كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي.

كتاب « كشف الخفا » للعجلوني.

كتاب « المراسيل » لأبي داود.

كتاب « تنزيه الشريعة » لابن عراق.

كتاب « المصنوع » للقاري.

الطريقة الخامسة

التخريج بناء على صفة ظاهرة في الحديث

إذا كان عندك حديث تريد تخريجه فإنه يمكنك أن تخرجه بأي طريق من الطرق السابقة أما الطريقة الخامسة فإنها تضيف شيئًا جديدًا، وهو أنه إذا رأيت في حديثك صفة ظاهرة، قد جمع العلماء الأحاديث المتصفة بها في كتب، فراجع هذه الكتب فإنها تساعدك في تخريج حديثك. فمثلًا إذا كان الحديث قدسيًا، أو مشهورًا على الألسنة، أو مرسلًا، فإنك تراجع الكتب المؤلفة في هذا فتجدها قد خرجت حديثك.

مزايا هذا الطريقة:

تمتاز هذه الطريقة بأن التخريج بها سهل ميسور، ذلك أن المؤلفات التي تجمع أحاديث لها صفة واحدة أحاديثها غالبًا قليلة، فالتخريج منها سهل يسير.

ما يؤخذ عليها:

ويؤخذ على هذه الطريقة أن دائرتها محدودة، فالأحاديث التي يمكن أن تخرج بها قليلة، وسيتضح هذا جليًا عند الكلام على المؤلفات فيها.

منهجي فيها:

ولما كانت هذه الطريقة محدودة، والأحاديث التي يمكن أن تخرج بها قليلة فإني سأكتب فيها بإيجاز، فلا يظن القارئ أني أوجزت لضعف الهمة كلا، وإنما لأن نهجي أن أكتب بالتفصيل عندما يكون الكتاب الذي أكتب عنه مشتملًا على أحاديث كثيرة، والنفع به عميم. أما إذا كان مشتملًا على أحاديث قليلة، فإني أوجز الكلام فيه. فمثلًا لا أكتب عن « المراسيل » لأبي داود - والذي يشتمل على ثلاثمائة حديث تقريبًا - مثلما أكتب عن « الجامع الكبير »

للسيوطي، والذي يحتوي على أكثر من ستة وأربعين ألف حديث.

المؤلفات فيها:

المؤلفات في هذه الطريقة متعددة أذكر منها:

١ - مؤلفات في الأحاديث المتواترة:

مثل: «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» للسيوطي.

٢ - مؤلفات في الأحاديث القدسية:

مثل: «الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية» للمدني، و«الأحاديث القدسية» للجنة القرآن والحديث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٣- مؤلفات في الأحاديث المرسلة.

مثل: «المقاصد الحسنة» للسخاوي. و«كشف الخفا» للعجلوني.

٤ - مؤلفات في الأحاديث المرسلة:

مثل «المراسيل» لأبي داود.

٥ - مؤلفات في الأحاديث الموضوعة:

مثل: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوع» لابن عراق، و«المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» للقاري.

وبمشيئة اللّٰه تعالى أحدثك عنها بشيء من التوضيح:

أولًا: المؤلفات في الأحاديث المتواترة:

١ - كتاب «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة».

مؤلفه: الحافظ جلال الدين السيوطي[١].

الكتاب: جمع السيوطي الأحاديث التي يرى أنه توافرت فيها شروط التواتر، وذلك بأن يكون رواتها في كل طبقة عشرة فصاعدًا، يذكر الأسانيد

(١) تقدمت ترجمته عند الكلام على كتابه «الجامع الصغير» ص٣١.

كاملة من مخرجيها إلى الصحابة رضوان اللَّه عليهم، ورتبها على الأبواب، وسمي هذا الكتاب «الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة» ثم رأى أن يختصر هذا الكتاب فحذف أسانيده واكتفى بذكر رواة كل حديث من الصحابة، وذكر من أخرجه من الأئمة، وسمي هذا المختصر «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»[١] وهو موضوع حديثنا، وهذا الكتاب كأصله مرتب على الأبواب، ويشتمل على مائة حديث وثلاثة عشر حديثًا. وهذا الكتاب لم أقف عليه مطبوعًا، وإنما وقفت عليه مخطوطًا.

وطريقة التخريج بالكتاب: أنك إذا أحسست في حديثك بسمة التواتر فابحث عنه في هذا الكتاب، فإذا وجدته فإنك تجد السيوطي ذكر من أخرجه من الأئمة، فتراجع كتبهم وتحدد مكان الحديث فيها، وبذا تكون قد خرجت حديثك.

وهناك كتاب الآن اسمه «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» لأبي الفيض جعفر الكتاني، وهو مطبوع شائع، إلا أنه لم يعز الأحاديث لمن أخرجها من الأئمة، وإنما ذكر عدد الصحابة الذين أخرج الأئمة الحديث عنهم، وعلى ذلك فلا يمكن الانتفاع به في التخريج كثيرًا، ولذا لم أفصِّل القول فيه.

ثانيًا: المؤلفات في الأحاديث القدسية:

(١) كتاب «الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية»

مؤلفه: الشيخ محمد بن محمود بن صالح بن حسن الطربزوني الشهير بالمدني، من علماء القرن الثاني عشر الهجري، فقيه أديب شاعر، له عدة مصنفات. توفي رحمه اللَّه تعالى - سنة مائتين وألف (١٢٠٠)[٢].

---

(١) ويسمى أيضًا «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة».

(٢) راجع الأعلام ٨٩/٧، ومقدمة الإتحافات السنية للشيخ النواوي.

الكتاب: رام الشيخ المدني - رحمه اللَّه تعالى - جمع أكبر عدد ممكن من الأحاديث القدسية، ورأى أن أجمع كتاب في الحديث إنما هو «جمع الجوامع» للسيوطي، فطالعه، وجمع منه الأحاديث القدسية، ومن باب التتبع طالع كتاب «الجامع الصغير» للسيوطي أيضًا، وكتاب «كنوز الحقائق» للمناوي، وكتاب «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»[1] للسيوطي وجمع ما وقف عليه فيها وفي غيرها من أحاديث قدسية، ولقد بلغ ذلك ثلاثة وستين وثمانمائة حديث.

وطريقته فيه:

١ - أن يذكر الحديث تامًا، سواء كان كله قدسيًا، أو كان بعضه قدسيًا وبعضه غير قدسي.

٢ - أن يذكر من أخرج الحديث من الأئمة في كتابه.

٣ - أن يذكر الصحابي الذي روى الحديث، وهذا في الكثير الغالب.

٤ - أن يتكلم على الحديث صحة أوضعفًا في بعض الأحيان.

٥ - لم يتقيد بدرجة معينة من الأحاديث، وإنما ذكر فيه ما وقف عليه وفيه صفة القدسية، سواء كان صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا أو موضوعًا.

ترتيبه: ولقد جعل الكتاب ثلاثة أبواب وخاتمة:

الباب الأول: الأحاديث المبدوءة بـ «قال» ورتبها بحسب الفاعل، فأولًا ما أسند فيه فعل القول إلى لفظ الجلالة «اللَّه» ثم ما أسند فيه فعل القول إلى «رب» ثم ما أسند فيه فعل القول إلى أحد المخلوقين، يذكر أحاديث المخلوق مجتمعة، لكنه لم يرتب المخلوقين على حروف الهجاء ربما لقلة أحاديثهم.

وبعد أن انتهى من أحاديث المخلوقين بيّن أن كل الأحاديث السابقة قد

---

(١) تقدم التعريف بهذه الكتب.

التقطها من جمع الجوامع، ثم بدأ في ذكر ما التقطه من الجامع الصغير، وكلها مبدوءة بـ « قال » مسندة إلى لفظ الجلالة.

الباب الثاني: وجعله للأحاديث المبدوءة بـ « يقول » مسندة إلى اللَّه عزو وجل - سواء صرح باسمه - سبحانه وتعالى - مثل « يقول اللَّه » أو « يقول الرب » أو اكتفى بجملة التسبيح مثل « يقول - عزَّ وجلَّ - ». وليس في هذا القسم « يقول » مسندة إلى مخلوق إلا في حديثين[١]. وفيه حديث واحد غير مبدوء بـ « يقول » وإنما مطلعه « إن اللَّه تعالى قائل »[٢]. وقد بيّن أنه استقى أحاديث هذا القسم من « جمع الجوامع » للسيوطي، ومن كتاب « كنوز الحقائق » للمناوي.

الباب الثالث: وجعله للأحاديث التي ليست بدايتها « قال » ولا « يقول »، ورتب أحاديثه على حروف الهجاء في الحرف الأول والثاني فقط، بدأ بالهمزة مع الألف، ثم مع الباء، حتى انتهى منها، فانتقل إلى الباء، وهكذا إلى نهاية الحروف، وإذا وجد حرفًا ليس فيه أحاديث ذكر أنه فارغ.

وفي الهمزة مع الباء المثناة ذكر أحاديث محلاة بـ « أل » لم يشترط فيها أن تكون مبدوءة بالهمزة وإنما استوعب فيها كل المحلى بـ « أل » من كل الحروف، وقال عنها إنها مفرقات. وبعد أن انتهى من كل الحروف ذكر خمسة أحاديث عنون للأول بـ « مسند » أبي بكر الصديق - رضي اللَّه عنه - وللأربعة الأخرى بـ « مسند عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه ».

أما الخاتمة: ففيها تعريف الحديث القدسي، والفرق بينه وبين القرآن الكريم.

---

(١) رقم ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) حديث رقم ٢٣٥.

طريقة التخريج بالكتاب: إذا كان عندك حديث قدسي وأردت تخريجه فإن هذا الكتاب من الكتب التي تساعد في تخريجه، فابحث عن حديثك في هذا الكتاب فغالبًا تجده، فإذا وجدته وجدت أنه مذكور معه من أخرجه من الأئمة، فتراجع كتب هؤلاء الأئمة وتخرج الحديث منها ما أمكن، محدِّدًا مكانه فيها، فتكون بذلك قد خرجت حديثك.

طبعاته: والكتاب بحمد اللَّه مطبوع شائع، من طبعاته طبعة مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

(٢) كتاب «الأحاديث القدسية»

مؤلفه: لجنة القرآن والحديث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر.

الكتاب: وضعت اللجنة خطة لجمع الأحاديث القدسية، حرصت في هذه الخطة على أمرين:

الأول: كثرة ما يجمع.

الثاني: سلامة ما يجمع، فلم يدفعهم الحرص على كثرة المجموع إلى نسيان رتبة المجموع وسلامته.

وأستطيع أن ألخص منهجهم فيما يلي:

١ - جمعوا الأحاديث القدسية من الكتب السبعة التي هي أصول السنة، وهي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وموطأ مالك، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه.

٢ - إنما اختاروا هذه الكتب السبعة لكثرة ما اشتملت عليه، وصحة ما احتوته.

٣ - بلغ ما جمعوا من هذه الكتب أربعمائة حديث قدسي، وهذا كثير إذا

قيس بالمصنفات الأخرى في الأحاديث القدسية.

٤ - رتبوا هذه الأحاديث على الموضوعات، والتبويب في الجزء الأول أظهر.

٥ - راعوا الدقة في سباقة الحديث، فذكروه بلفظ من أخرجه، وهذه مزية لهذا الكتاب، فأحاديثه بألفاظ مخرجيها.

٦ - يعزون الحديث إلى من أخرجه من الأئمة، غير مكتفين بمجرد العزو، وإنما يبيِّنون مكانه في كتاب من أخرجه، إلا أنهم أحيانًا يذكرون الكتاب والباب، وأحيانًا يقتصرون على أحدهما. ويذكرون الجزء والصفحة إلا أنهم اعتمدوا على طبعات نادرة.

٧ - يكثرون من ذكر إسناد البخاري ومسلم.

٨ - لم تقف جهودهم عند الجمع والتبويب، وإنما تعدت ذلك إلى الشرح، فشرحوا هذه الأحاديث شرحًا اشتمل على طرائف من علم الدراية، ونكات لغوية وحديثية، وأسلوبهم في هذا الشرح المساواة، فلم يقعوا في الإطناب الممل ولا في الإيجاز المخل.

٩ - وضعوا للكتاب مقدمة في:

أ - بيان معنى الحديث القدسي.

ب - بيان الفرق بينه وبين القرآن الكريم.

جـ - بيان الفرق بينه وبين الحديث النبوي وكتب الأنبياء السابقين.

د - التعريف بالأئمة أصحاب الكتب السبعة التي أخذوا منها الأحاديث القدسية.

١٠ - سمة النقل ظاهرة في المقدمة والشرح.

طريقة التخريج بالكتاب: إذا كان عندك حديث قدسي، أو بعضه قدسي

وبعضه غير ذلك فاعرف موضوعه، ثم ابحث عنه في هذا الكتاب فإنك تجده، وتجد معه ذكر من أخرجه من الأئمة، وما عليك إلا أن تراجع كتب هؤلاء الأئمة وتحدد مكانه فيها، علمًا بأنه ربما وجدت معلومات في الكتاب تساعدك في تحديد مكان حديثك في أمهات كتب السنة.

طبعات الكتاب: والكتاب مطبوع شائع، طبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عدة طبعات.

ثالثًا: المؤلفات في الأحاديث المشهورة:

١ - كتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» تقدم الكلام عنه[١].

٢ - كتاب «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» تقدم الكلام عنه[٢].

٣ - كتاب «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» تقدم الكلام عنه[٣].

رابعًا: المؤلفات في الأحاديث المرسلة:

(١) كتاب «المراسيل»

مؤلفه: أبو داود سليمان بن أشعث السجستاني، صاحب السنن الذي هو أحد الكتب الستة، توفي رحمه اللَّه - سنة خمس وسبعين ومائتين.

الكتاب: جمع أبو داود - رحمه اللَّه تعالى - في كتابه هذا الأحاديث

---

(١) عند الكلام على الطريقة الأولى ص٧٣.

(٢) عند الكلام على الطريقة الأولى ص٧٤.

(٣) عند الكلام على الطريقة الأولى ص٧٤.

المرسلة، وحسبما اتضح لي فإنه لايعني بالمرسلة التي رفعها التابعي إلى رسول اللَّه ﷺ، وإنما عنى بها ما هو أعم من هذا، فجعلها شاملة كل ما فيه سقط، وهذا اصطلاح لبعضهم. ومن ثَمَّ لا تستغرب إذا وجدت حديثًا مذكورًا فيه الصحابة.

وأحاديث الكتاب مرتبة على الموضوعات، فإذا أردت تخريج حديث منه فابحث عن موضوع حديثك فإنك تجده فيه.

والنسخة المطبوعة والتي بأيدي الناس محذوفة الأسانيد، يذكر في الحديث الراوي الأعلى فقط.

هذا والكتاب طبع وفي أيدي الناس، إلا أن طبعته بها أخطاء كثيرة، وليس لها فهرس، كما أنها ليس لها مقدمة.

هذا وهناك كتاب متداول الآن تحت اسم «المراسيل» لابن أبي حاتم الرازي، وليس فيه أحاديث مرسلة، وإنما هو أقرب لكتب الرجال، ففيه بيان أن رواية فلان عن فلان مرسلة.

وكذلك كتاب «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» لم يشتمل على أحاديث مرسلة، وإنما يشتمل على أحكام المراسيل، ومَن روايتهم مرسلة عن آخرين، ولم يقصد مؤلفه سوق المراسيل، وإنما إذا جاءت فإنما جاءت عن غير قصد.

خامسًا: المؤلفات في الأحاديث الموضوعة:

إذا كان عندك حديث تريد تخريجه وعلامة الوضع أو شدة الضعف ظاهرة فيه فراجع كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة فإنها تساعدك في تخريجه، ومعرفة حاله من حيث الوضع أو عدمه.

وهذه الكتب ثلاثة أنواع:

الأول: كتب ألفت في الأحاديث المشهورة، وهذا تقدم الكلام عليها.

الثاني: كتب في تراجم الضعفاء والكذابين من الرواة، يذكر مؤلفوها أحاديث شديدة الضعف أو موضوعة أثناء الترجمة، ومن أمثلتها كتاب « الكامل في الضعفاء » لابن عدي، وكتاب « ميزان الاعتدال » للذهبي.

الثالث: كتب ألفت في الأحاديث الموضوعة والضعيفة، وهذه منها ما هو مرتب على الموضوعات، وما هو مرتب على الحروف، فإن كان الكتاب الذي ستستعين به مرتبًا على الموضوعات فاعرف موضوع حديثك ثم راجعه فيه، وإن كان مرتبًا على الحروف فابحث عن حديثك على حسب بدايته.

فمن الكتب المرتبة على الموضوعات ما يلي:

* كتاب « الموضوعات » لابن الجوزي. وهذا مطبوع، وطبعه عبد الرحمن محمد عثمان، وطبعه د/ نور الدين شكري ووضع لها فهارس معها، ولكتاب الموضوعات تلخيص وضعه الذهبي، وهو مطبوع وله فهارس.

* كتاب « العلل المتناهية في الأحاديث الواهية » لابن الجوزي.

* كتاب « المنار المنيف في الصحيح والضعيف » لابن قيم الجوزية.

* كتاب « اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » للسيوطي.

* كتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لابن عراق (ت ٩٦٣) تلميذ السيوطي.

* كتاب « تذكرة الموضوعات للفتّني الهندي »، (ت ٩٨٦) جمع الأحاديث الموضوعة مرتبة على الأبواب، ثم ترجم للكذابين والوضاعين مرتبًا لهم على حروف المعجم، وسمى هذا « قانون الموضوعات والضعفاء ».

* كتاب « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » للشوكاني (ت ١٢٥٠). وطبعت له فهارس « فهارس أحاديث الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ».

ومن الكتب المرتبة على حروف الهجاء ما يلي:

* تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧).

* المصنوع في معرفة الحديث الموضوع لعلي القاري (ت ١٠١٤).

* وأتناول كتابين من هذه الكتب بشيء من التفصيل لبيان كيفية استعمال هذه الكتب في التخريج.

(١) كتاب
«تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»

مؤلفه: أبو الحسن سعد الدين على بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عراق - بكسر العين وتخفيف الراء - الكناني الدمشقي، الشهير بابن العراق، وهو تلميذ السيوطي، طلب العلم صغيرًا، وارتحل في سبيله، وتقدم فيه وله مؤلفات نافعة من أهمها كتابه الذي نتحدث عنه. توفي - رحمه اللّه تعالى - سنة ثلاث وستين وتسعمائة(١).

الكتاب: جاء ابن عراق والمؤلفات في الموضوعات متعددة، فرأى أن يجمع أحاديثها في كتاب تيسيرًا على الباحثين، ولقد ذكر الكتب التي استقى منها كتابه، سواء الكتب التي أخذ منها كثيرًا(٢) أو التي أخذ منها قليلًا(٣).

ورتب أحاديث الكتاب على الموضوعات، وجعل كل كتاب ثلاثة فصول:

الفصل الأول: فيما حكم ابن الجوزي بوضعه ولم يُخَالَف فيه.

الفصل الثاني: فيما حكم ابن الجوزي بوضعه وتُعُقِّب فيه، هذا الفصل فيه

---

(١) ترجمته في: شذرات الذهب ٨/٣٣٧ والرسالة المستطرفة ص١١٣، والأعلام ٥ /١٢.

(٢) راجع ص٤.

(٣) راجع ص٥.

الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، فإن ابن الجوزي أسرف بعض الشيء في الحكم بالوضع[١]

الفصل الثالث: فيما زاده السيوطي على ابن الجوزي.

فمثلًا: كتاب الإيمان يذكر تحته ثلاثة فصول، وهكذا كل الكتب، اللهم إلا كتاب المناقب فإنه يذكر الفصول الثلاثة في كل باب من أبوابه، فمثلًا باب مناقب الخلفاء الأربعة ذكر فيه الثلاثة فصول، وهكذا. وأحيانًا يجد فصلًا من الفصول خاليًا فلا يذكر فيه شيئًا.

وهو يذكر من أخرج الحديث غالبًا، ولقد استعمل الرموز كثيرًا، وذكر مفتاح هذه الرموز في مقدمة الكتاب[٢]. وأحيانًا ينسب الحديث لابن الجوزي، وذلك لأنه لم يقف على المصدر الذي أسند ابن الجوزي الحديث من طريقه، وحينما يذكر كلام ابن الجوزي وكلام السيوطي فإنما يذكر مفاد الكلام وملخصه لا نصه.

ولقد ذكر مقدمة في أول الكتاب أطال فيها، وضمنها فوائد مهمة، وسرد فيها أسماء الوضاعين والمتهمين بالوضع، رتبهم على حروف المعجم، بحيث إذا جاء أحدهم في إسناد حديث اكتفى ببيان أن في إسناده فلان، تاركًا القارئ يعود إلى هذه المقدمة يبحث حال هذا الراوي.

طريقة التخريج بالكتاب: إذا كان عندك حديث تظهر عليه أمارات الوضع، وأردت تخريجه بهذا الكتاب، فاعرف موضوع حديثك، ثم راجعه في هذا الكتاب، فقد تجد حديثك، فإذا وجدته وجدت معه بيان حاله من حيث القبول أو الرد، وغالبًا ما تجد معه من أخرجه وعليك أن تراجع كتب من أخرجه فتعزوه

(١) راجع مقدمة تنزيه الشريعة ص ل.

(٢) ص٤.

إليها، وتبين مكانه فيها، ثم تنقل من كتابنا هذا - تنزيه الشريعة - ما يفيد بيان حاله (أشديد الضعف أو موضوع أو غير ذلك).

وطريقة التخريج بهذا الكتاب تتبعها في كل كتب الموضوعات المرتبة على الأبواب. وقد طبع له فهرس باسم «التذكرة المشفوعة في ترتيب أحاديث تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» مرتب على حروف المعجم، وتخرج به على الحروف الأولى من الحديث، كما في الطريقة الأولى.

هذا، وكتاب: «تنزيه الشريعة» مطبوع شائع، حققه: المرحوم الشيخ/ عبد الوهاب عبد اللطيف، والشيخ/ عبد اللَّه محمد الصديق. ونشرته مكتبة القاهرة[١].

(٢) كتاب «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» أو «الموضوعات الصغرى»

مؤلفه: نور الدين بن علي بن سلطان محمد الهروي المكي المعروف بالقاري. محدث وفقيه، ومفسر وقارئ. صبر في طلب العلم فبلغ فيه منزلة، وألف المؤلفات النافعة. توفي - رحمه اللَّه تعالى - سنة أربع عشرة وألف.

الكتاب: رأى نور الدين القاري أن من سبقوه ألفوا مؤلفات تجمع بين الضعيف والموضوع، فأراد أن يضع مؤلفًا مشتملًا على الأحاديث الموضوعة خاصة، فألف كتابه «الموضوعات الكبرى» وكذلك كتابه الذي معنا ولقد رتب الأحاديث على حسب حروف المعجم، ولم يهتم بذكر من أخرج الحديث،

---

(١) وأما الفهرس «التذكرة المشفوعة» فوضعه صالح يوسف معتوق، وطبعته دار البشائر الإسلامية ببيروت.

وإنما اهتم بالحكم على الحديث، ذاكرًا قائله. وفي آخر الكتاب ذكر جملة من كلام الأئمة حول أخبار موضوعة، وكتب وضعت أحاديثها كلها.

طريقة التخريج بالكتاب: هذا الكتاب لا يدلك على من أخرج الحديث، وإنما يعطيك الحكم عليه، وهذا مهم ومفيد جدًّا.

والكتاب طبع في حلب سنة ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩. بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه معتمدًا على نسخة مطبوعة في الهند في مدينة لاهور، وعدد صفحاتها أربعون.



فهارس الكتب السبعة

صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن الترمذي، سنن أبي داود، سنن النسائي، سنن ابن ماجه، موطأ مالك

تقديم

إنما عقدت هذا الباب اهتمامًا بالكتب السبعة التي هي:

١- صحيح البخاري.

٢- صحيح مسلم.

٣- سنن أبي داود.

٤- جامع الترمذي.

٥- سنن النسائي.

٦- سنن ابن ماجه.

٧- موطأ مالك.

ويرجع اهتمامي بها إلى شهرتها وذيوعها، وصحة أحاديثها ورفعة منزلتها. وقد تتساءل: لم جعلتها سبعة والشائع في كلام الأئمة أنهم يقولون « الكتب الستة »؟.

والجواب: أن موطأ مالك لم يقل عن الستة، من حيث ثبوت أحاديثه، ومن حيث الذيوع واستشهاد الباحثين بأحاديثه، بل من الأئمة من جعله في مصاف الصحيحين، ومنهم من قدمه عليهما. وفوق هذا فمن الأئمة من يجعله سادس الكتب الستة، ويبعد ابن ماجه منها.

ولقد حظيت هذه الكتب باهتمام كثير من العلماء، فمنهم من جمع أحاديثها[١]، ومنهم من جمع أطرافها[٢]، ومنهم من ترجم لرجالها[٣]، ومنهم من جمع زيادات كتب عليها.

---

(١) مثل: « جامع الأصول » و « التاج الجامع للأصول ».

(٢) راجع الكلام على كتب الأطراف.

(٣) مثل: « تهذيب التهذيب » و « خلاصة تذهيب التهذيب ».

وغرضي في هذا الباب:

١ - أن أذكر لك ما وُضع لهذه الكتب من فهارس.

٢ - أن أذكر لك فهرسًا للكتب التي اشتمل عليها كل مصنف منها هادفًا من وراء ذلك:

١ - يسر التخريج منها مستقلة بالاعتماد على فهارسها الخاصة.

٢ - التعرف على منهج كل إمام في تقسيم كتابه[١].

٣ - يسر الوصول إلى الكتاب الذي تريده، فإذا كان عندك الفهرس المشتمل على كتب كل مصنف منها فإن ذلك يساعدك على الوصول إلى مرادك.

وتقدمت كتب كثيرة كان يمكن أن توضع في هذا الباب، فمثلًا «ذخائر المواريث» و«تحفة الأشراف» و«هداية الباري» و«مفتاح الصحيحين» كل هذه من كتب هذا الباب، لكني جعلت كل كتاب في طريقته، واكتفيت بأن تكون هنا فقط الفهارس.

كتب صحيح البخاري

وسوف أذكر لك هنا كتب صحيح البخاري قاصدًا من ذلك أمرين هما:

١ - أن يتبين لك منهج البخاري في تقسيم صحيحه إلى كتب، ولا يظهر ذلك إلا إذا جُمعت الكتب مع بعضها فأردت جمعها لك.

٢ - أن تكون فهرسًا لك إذا ما أردت كتابًا من صحيح البخاري، فتعرف في أي جزء هو، وفي أي صفحة هو. أما إذا لم تعتمد على النسخة التي سأضع أرقام

---

(١) كنت إذا نظرت إلى فهارس هذه الكتب المرتبة على حروف المعجم أرى أن توضع في كتب الطريقة الأولى، وإذا نظرت إلى فهارسها الموضوعية التي تعرضت لها وجدتها توضع في الطريقة الرابعة، فاستقر الرأي أن أفرد لها بابًا مستقلًا.

الأجزاء والصفحات منها فإن كنت ستعتمد على نسخة ثابتة لديك فضع أرقام أجزائها وصفحاتها بدلًا من الأرقام التي هنا، أما إذا لم تكن لديك نسخة تعتمد عليها دائمًا فهذا الفهرس ينفعك أيضًا في استعمال أي نسخة، وذلك إما بالتقريب أو تنظر الجزء الذي يقع لك فيه أي كتاب، وتنظر في الفهرس هل الكتاب الذي تريده قبل الكتاب الذي في الجزء الذي معك أم بعده؟ وهل قبله أو بعده بكثير أم بقليل؟ وهكذا يمكنك الاستعانة بهذا الفهرس في النسخة التي سأعتمد عليها وفي غيرها من النسخ.



فهرست كتب صحيح البخاري طبعة السلفية بمصر
ترقيم الشيخ / محمد فؤاد عبد الباقي

فإذا وضعت هذا الفهرس أمامك فتأمله لتعرف منهج البخاري في تقسيم كتابه، ولسوف أسجل لك ملاحظاتي والتي لا أدعي أنها كل شيء، فلكل إنسان رأي وتفكير:

١ - ثنى البخاري بكتاب الإيمان، وختم بكتاب التوحيد، وقبله الاعتصام بالكتاب والسنة. وبين البداية والنهاية كبير علاقة.

٢ - ابتدأ من الكتاب الرابع إلى الثالث والثلاثين في العبادات، والتي قدم فيها الحج على الصوم.

٣ - من الكتاب الرابع والثلاثين إلى الكتاب الخامس والخمسين في المعاملات.

٤ - فصل بين الجهاد (كتاب ٥٦ - ٥٨) والمغازي (كتاب ٦٤).

٥ - فصل الأطعمة (كتاب ٧٠) عن الأشربة (كتاب ٧٤).

٦ - أكثر من الكتب ففي كتابه سبعة وتسعون كتابًا، وهو عدد لا نجده في أي كتاب آخر.

وهناك ملاحظة تتعلق بالطبعة، وهي أن كل جزء ينتهي بانتهاء كتاب، عدا الجزء السابع فكتاب المغازي لم ينته في نهايته، وإنما أخذ من الثامن (١٥٤ صفحة).

ولعلك فهمت منهج البخاري في تقسيم كتابه، حتى إذا أردت فهم فحوى حديث، وحاولت البحث عن أي كتاب يكون فيه من كتب صحيح البخاري استطعت ذلك.

بيان أحاديث البخاري المقطعة والمكررة

من منهج الإمام البخاري في صحيحه تقطيع الحديث وتكريره، وذلك كي يستشهد به على أكثر من هدف، ويستدل به على أكثر من دليل. ومن هنا تجد أنه يذكر الحديث في أكثر من موطن، كما قد تجد أن لفظ الحديث في هذه المواطن مختلف فبعضها مختصر، وبعضها أطول منه قليلًا، وبعضها طويل، حتى لربما أدى ذلك إلى ظن القارئ أن هذا الحديث يغاير هذا الحديث تمامًا. وهذه أمثلة:

أخرج البخاري في الوضوء باب صب النبي ﷺ وضوءه على مغمى عليه بإسناده عن جابر قال: جاء رسول اللَّه ﷺ يعودني وأنا مريض لا أعقل، فتوضأ وصب على من وَضوئه فعقلت، فقلت: يا رسول اللَّه لمن الميراث؟ إنما يرثني كلالة. فنزلت آية الفرائض. (جـ ١ ص٣٠١ طبع السلفية).

وأخرج في المرضى باب «عيادة المريض راكبًا وماشيًا وردفًا على الحمار» بإسناده عن جابر - رضي اللَّه عنه - قال: «جاءني النبي ﷺ يعودني ليس براكب بغل ولا برذون». (جـ١٠ ص١٢٢).

فهذان الحديثان يظن القارئ لأول وهلة أنهما حديثان منفصلان والحق غير هذا، فهما حديث واحد ساقه في كل موضع بما يناسب الاستدلال. (راجع كلام الحافظ ابن حجر في الفتح جـ١٠ ص١٢٣).

❁ ❁ ❁

أخرج البخاري في العلم باب قول النبي ﷺ «رُبَّ مبلّغ أوعى من سامع» بإسناده عن أبي بكرة «ذكر النبي ﷺ قعد على بعيره وأمسك إنسان بخطامه - أو بزمامه - قال: **أيُّ يوم هذا**؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه. قال:

أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى. قال : **فأي شهر هذا** ؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، فقال : **أليس بذي الحجة** ؟ قلنا : بلى. قال : **فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا. ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه** » (جـ١ ص١٥٧ ، ١٥٨).

وأخرجه في العلم باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب بإسناده عن أبي بكرة ذكر النبي ﷺ قال : « فإن دماءكم وأموالكم قال محمد : وأحسبه قال : **وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا، ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب** » (جـ١ ص١٩٩).

ولعلك لاحظت ما بين الروايتين من طول وقصر.

❁ ❁ ❁

وراجع أول حديث في البخاري حديث عمر قال : سمعت رسول اللّه ﷺ يقول : « **إنما الأعمال بالنيات....** » إلخ وقد أورده في سبعة مواطن.

لما كان هذا شأن الإمام البخاري في صحيحه كان على من رام حديثا في البخاري أن يبحث عنه في العديد من المواطن، متحريًا أن يرد الحديث مختصرًا فيظن أنه ليس حديثه وفي واقع الأمر هو حديثه. وكم في هذا من الجهد والمشقة.

فجاء المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي فرقَّم كتب صحيح البخاري، ورقم أبواب الكتب، ورقم أحاديث الكتاب. ثم تتبع أحاديث الكتاب، وذكر عقب كل حديث مكرر أرقام رواياته الأخرى، بحيث يصل القارئ إليها بسهولة.

فمثلًا حديث رقم ١ في البخاري وهو حديث عمر : « **إنما الأعمال بالنيات** ».. إلخ تجد أنه وضع له الرقم (١) وعقب الحديث قال : (الحديث ١

أطرافه في: ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣).

وبهذه الطريقة أراح الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي الباحثين كثيرًا، إذ يستطيع الباحث بمجرد وصوله لأول موطن من مواطن ورود حديثه أن يصل بسهولة جدًّا إلى بقية المواطن.

إلا أنه يؤخذ عليه أن الإنسان لو وصل إلى موطن من مواطن حديثه غير الموطن الأول فإنه لا يعرف بقية المواطن ولعل اللَّه يوفق من يذلل هذه.

ولقد طبع ترقيم الشيخ/ محمد فؤاد عبد الباقي مع الطبعة التي نشرتها المكتبة السلفية بالقاهرة وذلك سنة ١٣٨٠هـ وتقع في ثلاثة عشر جزءًا.

واللَّه أعلم.

* * *

صحيح مسلم

كثيرًا ما وضع المتقدمون فهارس لصحيح الإمام مسلم، بعضهم يفهرس على الأطراف - كما تقدم في تقديم هذا الباب - وبعضهم في ثنايا فهارسه، كالجامع الصغير، والجامع الكبير، وكنز العمال. وكان من أواخر هؤلاء الشيخ محمد الشريف بن مصطفى التوقادي من علماء الأستانة فلقد وضع فهرسًا لصحيح البخاري سماه « مفتاح صحيح البخاري » وفهرسًا لصحيح مسلم سماه « مفتاح صحيح مسلم »[١] فرغ من تأليفهما سنة (١٣١٢) هـ وطبعا في الأستانة سنة ١٣١٣ هـ، رتب الأحاديث في هذين المفتاحين على حسب حروف الهجاء، وذكروا في كل حديث في مفتاح البخاري الكتاب والباب من البخاري، وذكر كذلك الجزء والصفحة من متن البخاري وشرحه « فتح الباري » لابن حجر، وشرحه « عمدة القاري » للعيني، وشرحه « إرشاد الساري » للقسطلاني. وفي مفتاح صحيح مسلم يذكر كتاب الحديث وبابه في الصحيح، ويذكر الجزء والصفحة في متن مسلم، وصحيح مسلم بشرح النووي. وأخيرًا جاء مَن وضع لصحيح مسلم فهارس فاقت الوصف دقة وترتيبًا، ونظاما واستيعابًا، حتى ليسلم القارئ أن الرجل أعطى الكتاب حقه على خير وجه، ألا وهو الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي وسأحدثك عما فعل من فهارس لصحيح مسلم.

أولًا: فهارس الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي

حقق المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي صحيح الإمام مسلم تحقيقًا في منتهى الدقة، ورقم كتبه وأحاديثه، ووضع معاني الصحيح بعبارات وجيزة

(١) طبعا بعنوان « مفتاح الصحيحين » وقد تقدم الكلام عليه.

التقطها من شرح الإمام النووي، ومن كتب اللغة. فجاءت طبعته هذه وقد ألْبَست الصحيح أجمل الثياب، وأظهرته بالمظهر اللائق به.

ولم ينته عمل الرجل عند هذا الحد، وإنما وضع فهارس لمسلم أظهرت الصحيح للباحث بأيسر صورة، وأنضر هيئة. فما من حديث يريده من الصحيح إلا بأيسر الطرق يجده، وما من ترتيب لمعلومات الصحيح إلا ويجد الرجل قد أظهرها. وبالجملة فلا يدرك قيمة عمل الرجل إلا من طالعه، ولقد صدق إذ قال - بعد أن ذكر عمله في الكتاب -: «وذلك كله تيسيرًا للباحث وإزاحة لكل عقبة ولو كانت بسيطة من أمامه، ذللت له الطريق أيما تذليل ......». اهـ.

وتقع طبعته لصحيح مسلم في أربعة أجزاء متوالية في ترقيم الصفحات.

فالجزء الأول من ص١ إلى ص٥٧٦.

والجزء الثاني من ص ٥٧٩ إلى ص١١٤٨.

والجزء الثالث من ص١١٥١ إلى ص١٧٠٠.

والجزء الرابع من ص١٧٠٣ إلى ص٢٣٢٤.

أما الجزء الخامس فهو فهارس ودراسات عن صحيح مسلم وتقع هذه الفهارس والدراسات في عشر نقاط أحدثك عنها - إن شاء اللّٰه تعالى - بإيجاز غير مخل:

أولًا: فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب:

يذكر اسم الكتاب مسبوقًا برقمه (أي رقم هذا الكتاب) وصفحته وفي أعلى الصفحة الجزء الذي فيه هذا الكتاب فمثلًا كتاب الفرائض يذكره هكذا:

الجزء الثالث: ٢٣ كتاب الفرائض (١ - ٤) باب: (١٦١٤ - ١٦٦٩) حديث

الصفحة

١٢٣٣ - ٢٣ - كتاب الفرائض (١٦١٤) حديث.

------ ١ - باب.....................

١٢٣٤ - ٢- باب.....................

وهذا الخط يمثل هامش الصفحة، فهو يذكر في هامش الصفحة العلوي كثيرًا عن المعلومات التي فيها، فيذكر اسم الكتاب الذي فيها، ورقمه، والجزء الذي فيه، ويذكر أرقام الأبواب والأحاديث التي من الكتاب في هذه الصفحة يذكر رقم أول باب وآخر باب، وأول حديث وآخر حديث، فإن كان الكتاب كله في صفحة ذكر أبوابه وأرقام أحاديثه في الهامش العلوي.

وتحت اسم الكتاب يذكر عناوين الأبواب التي فيه مرقمًا هذه الأبواب، ذاكرًا صفحاتها من طبعته. وفي نهاية عنوان الباب يذكر أرقام الأحاديث التي فيه، بأن يذكر رقم أول حديث، ورقم آخر حديث.

فإذا كان في الباب حديث مكرر بين ذلك، بأن يذكر الحديث برقمه الأصلي:

فمثلًا: في كتاب الحج رقم ٦٧ تجد هكذا:

٦٧ - باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض (١٣٢٧ - ١٣٢٨) حديث (فيه ١٢١١م) ومعنى هذا أن أحاديث هذا الباب هي حديث رقم ١٣٢٧ وحديث رقم ١٣٢٨ وفيه أيضًا حديث مكرر والذي أصله (١٢١١).

وهذا القسم يشمل من ص٤ إلى ص٨٤.

ثانيًا: ترقيم الأحاديث بغير المكرر وبيان ما في البخاري منها، فالترقيم العام فيه للأحاديث الأصول في الباب دون المتابعات ولما ذكر للحديث رقمًا عامًا في الصحيح ورقمًا خاصًا في الكتاب الذي هو فيه فإنه في هذا القسم يذكر رقم الحديث في الصحيح (أي: الرقم العام) وأمام كل رقم ثلاث معلومات.

الأولى: رقم الكتاب الذي فيه هذا الحديث، ورقم هذا الحديث في هذا الكتاب، وإذا كان هذا الحديث مكررًا ذكر أماكن تكريره في هذا الكتاب.

الثانية: الصحابي الذي رواه.

الثالثة: هل هذا الحديث في صحيح البخاري أم لا، فإن كان فيه ذكر رقمه فيه، وإن لم يكن لم يذكر شيئًا.

فمثلًا حديث رقم ١٣ في الإيمان تجده هكذا:

١٣ ك ١ ح[١] ١٢ و١٣ و١٤: أبو أيوب الأنصاري: ٧٤١.

ومعنى هذا أن الحديث الذي رقمه العام في الصحيح ١٣ هو في كتاب الإيمان (الكتاب رقم ١) ورقمه في هذا الكتاب ١٢، ١٣، ١٤ وراويه الصحابي الجليل أبو أيوب الأنصاري، وهو في صحيح البخاري حديث رقم (٧٤١).

وكذا الحديث رقم ٧١٥ تجده هكذا:

٧١٥ ك ٣٣ح ١٨١ و١٨٢ و١٨٣ و١٨٤ و١٨٥

جابر بن عبد اللّه: ٢٩٢

ومعنى هذا أن الحديث (٧١٥) مذكور في كتاب رقم ٣٣ وهو كتاب الإمارة، ورقمه في هذا الكتاب ١٨١ و١٨٢ و١٨٣ و١٨٤ و١٨٥ وهو مروي عن الصحابي جابر بن عبد اللّه، وهو في صحيح البخاري رقم (٢٩٢).

وفي الترقيم العام لأحاديث الكتاب يعطي رقمًا واحدً للحديث مهما كرر.

وقد تجد رقمًا مخالفًا كما في كتاب الزكاة بعد حديث رقم (١٠١٢) وضع رقم

(١٥٧) فذكر رقمه السابق هنا، ولم يعطه رقمًا جديدًا حتى لا يدخل المكرر في الترقيم.

وهذا القسم استغرق من ص٨٥ إلى ص٢١٠.

ثالثًا: ذكر الأحاديث المكررة في أكثر من موضع:

فيذكر الرقم العام للحديث المكرر، وأمامه يكتب اسم من رواه من

---

(١) أرجو أن تكون مدركًا أن (ك) رمز كتاب و (ح) رمز حديث.

الصحابة، ثم يذكر أماكن تكريره فمثلًا حديث رقم ١٦٩ تجده هكذا:

١٣ : ١٦٩ : عبد اللَّه بن عمر: ك ١ ح ٢٧٣ و٢٧٤ و٢٧٥
ك ٥٢ ح ٩٥
ك ٥٢ ح ١٠٠

أما الرقم ١٣ فهو رقم الحديث المسلسل في الأحاديث المكررة، ولقد رقم الأحاديث المكررة ترقيمًا مسلسلًا، ليبين للباحث أن عدد الأحاديث المكررة في صحيح مسلم (١٣٧) حديث.

ورقم ١٦٩ هو الرقم العام للحديث في صحيح مسلم.

وعبد اللَّه بن عمر هو راوي الحديث.

والحديث كرر في كتاب (١) أي كتاب الإيمان ورقمه فيه ٢٧٣ و٢٧٤ و٢٧٥.

وفي كتاب (٥٢) أي: الفتن وأشراط الساعة، ورقمه فيه ٩٥.

وأيضًا في نفس الكتاب حديث رقم ١٠٠.

وبهذا يستطيع الباحث إذا خرَّج حديثًا من صحيح مسلم أن يعرف هل هو مكرر في الصحيح أم لا ؟ وإذا كان مكررًا ففي أي الأماكن.

واستغرق هذا القسم من ص٢١١ إلى ص٢٢٢.

رابعًا: سرد أسماء الصحابة مرتبة على حروف المعجم، بدأ بذكر أسماء الرجال أولًا مرتبة على حروف المعجم، جاعلًا المشهورين بكناهم في البداية، إذ أول كنيتهم همزة التي هي أول الحروف، فبدأ بأبي أسيد، ثم أبي أمامة. وبعد أن انتهى من المشهورين بكناهم وآخرهم أبو اليسر كعب بن عمرو، ذكر المعروفين بأسمائهم، فذكر أبي بن كعب، ثم أسامة بن زيد، إلى آخر الحروف يعلى بن أمية. ثم ذكر المجاهيل، وسقط عنده الأشعث بن قيس من موضعه

فذكره استدراكًا بعد المجاهيل.

وبعد أن انتهى من القسم الأول - قسم الرجال - ذكر القسم الثاني قسم النساء ورتبه كترتيب القسم الأول، بدأ بمن اسمها أسماء، ثم بمن اشتهرن بكنيتهن ثم بمن عرفن بأسمائهن، ثم بالمجهولات.

وتحت اسم كل صحابي يذكر أرقام الأحاديث التي رويت عنه في الصحيح، وأمامه رقم الحديث (وهو الرقم العام للحديث في الصحيح) يذكر رقم الكتاب الذي فيه الحديث، ورقم الحديث، ورقم الحديث في هذا الكتاب. ثم يذكر رقم هذا الحديث في صحيح البخاري إن كان هذا الحديث مما اتفق عليه الشيخان.

خذ مثلًا:

(عبد اللَّه بن مسعود بن غافل)

٥٠ ك ١ ح ٨٠ -

٦٤ ك ١ ح ١١٦ و١١٧ ٤٤ راجع ص٣٢٨ ج٥

معنى هذا أن الحديث رقم ٥٠ مروي عن عبد اللَّه بن مسعود (ولقد ذكر أرقام كل الأحاديث التي رويت عنه في الصحيح، وإنما اكتفيت بهذين الرقمين من باب الاختصار) وهو في كتاب (١) أي كتاب الإيمان، ورقمه في كتاب الإيمان (٨٠) وليس في صحيح البخاري، أي ليس مما اتفق عليه الشيخان.

والحديث رقم ٦٤ مروي عن ابن مسعود، وهو في كتاب رقم (١) أي كتاب الإيمان، ورقمه ١١٦ و١١٧ وهو في صحيح البخاري رقم ٤٤ أي أنه مما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم.

وهكذا يبين ما لكل صحابي من أحاديث في الصحيح ويبين أماكنها، وهل هو مما اتفق عليه الشيخان أم لا ؟

وفاته ترقيم هذه الأحاديث ترقيمًا مسلسلًا حتى يدرك القارئ من أول وهلة عدد الأحاديث التي لكل صحابي في الصحيح. نعم هذا شيء ميسور لكن كان فعله أفضل.

وهذا القسم استغرق في الجزء الخاص بالفهارس من ص٢٢٣ إلى ص٣٧١.

خامسًا: ترتيب الأحاديث على حروف الهجاء:

وهذا القسم من أهم الأقسام، فلقد رتب فيه الأحاديث القولية على حسب أوائلها، يذكر ما أوله همزة، ثم ما أوله باء..... وهكذا إلى آخر حروف الهجاء، مقتصرًا على ذكر طرف الحديث فقط، ثم يذكر الصفحة التي فيها الحديث من طبعته هو (أي: طبعة عيسى الحلبي بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي).

ولقد بدأ بالهمزة، لكنه قسمها إلى همزة وصل، وبعد أن انتهى منها وذكر المحلى بالألف واللام منها، ذكر همزة القطع، ثم الباء.... إلخ.

يذكر أحاديث الحرف، وفي نهايتها يذكر المحلى بأل من هذا الحرف.

وجعل (لا) حرفًا مستقلًا.

وأحب أن أنبهك إلى شيء هو أن هذا الترتيب خاص بالأحاديث القولية أما الفعلية فلا تبحث عنها هنا.

ويؤخذ على هذا الفهرس أن الشيخ رحمه اللَّه ذكر أمام طرف الحديث الصفحة التي فيها هذا الحديث، وهذه الصفحة حسب طبعته هو، فأصبح هذا الفهرس لا يمكن الانتفاع به إلا باستعمال طبعته هو، ولو أنه ذكر رقم الكتاب ورقم الحديث في الكتاب كما سبق في الأقسام الأخرى لأمكن الانتفاع بهذا الفهرس في جميع الطبعات.

مثال توضيحي للانتفاع بهذا الفهرس:

مثلًا حديث «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده....**» الحديث.

إذا أردت تخريجه من صحيح مسلم فإنك تبحث عنه في هذا الفهرس، ولما كان أوله « من » فإنه تبحث عنه في حرف الميم، والميم مع النون فتجده هكذا:

من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده ٦٩

فتعرف أن هذا الحديث في صحيح مسلم في ص٦٩ من طبعة عيسى الحلبي، تحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. فتذهب إلى هذه الصفحة لتنظر الحديث فيها، ثم تذكر الكتاب الذي فيه، وتذكر الباب والجزء والصفحة والطبعة - كما علمت سابقًا -.

وهذا القسم استغرق من ص٣٧٣ إلى ص٤٦٢.

سادسًا: معجم الألفاظ:

وفي هذا القسم جعل فهرسًا لأحاديث الصحيح باعتبار اللفظ الغريب أو البارز فيها، فيذكر اللفظ ويضع تحته الأحاديث التي جاء فيها، مكتفيًا بجملة من الحديث. وأمام الحديث يذكر الصفحة التي هو فيها من طبعة الشيخ (أي: طبعة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي وهي طبعة عيسى الحلبي).

ومنهجه في هذا القسم شبيه بمنهج المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، في ذكره الكلمة وتحتها الأحاديث التي جاءت فيها، ويفترق ما هنا عن المعجم أنه لم يذكر الحديث إلا في كلمة واحدة.

ولقد رتب الكلمات على حروف المعجم فمثلًا يذكر (أ ب د) وتحتها الأحاديث التي فيها هذه الكلمة ثم يذكر (أ ب ر) ثم (أ ب ن) حتى إذا انتهى من الكلمات التي أولها ألف بدأ بالكلمات التي أولها باء.

كيفية التخريج من هذا القسم:

فإذا أردت تخريج حديث بهذا المعجم فخذ أغرب كلمة في حديثك وجردها، وابحث عن مكان مجردها تجد تحته حديثك. وأمام الحديث الصفحة

المذكور فيها فترجع إلى الصفحة لتذكر الكتاب الذي فيه حديثك، وكذا الباب والجزء والصفحة.

مثال:

حديث حذيفة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا يدخل الجنة قتّات**» إذا أردنا تخريج هذا الحديث نأخذ أغرب كلمة فيه وهي «**قتّات**» ونبحث عنها في حرف القاف، وفي القاف مع التاء، فنجده فعلًا تحت القاف مع التاء مع التاء، هكذا:

ق ت ت

لا يدخل الجنة قتات: ١٠١

أي أن هذا الحديث في ص١٠١ من طبعة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، فإذا رجعنا إلى هذه الصفحة وجدنا الحديث فيها فنقول أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم النميمة جـ١ ص١٠١ ط عيسى الحلبي تحقيق المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

مثال آخر:

حديث أبي مالك الأشعري قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الطهور شطر الإيمان، والحمد للَّه تملأ الميزان....**» الحديث.

إذا أردنا تخريجه من هذا القسم من فهارس صحيح مسلم نأخذ أظهر كلمة فيه، ألا وهي كلمة «الطهور» فنبحث عنها في (طهر) وفعلًا نجدها بطرف الحديث هكذا:

ط: هـ: ر

الطهور شطر الإيمان: ٢٠٣

أي: أن هذا الحديث مذكور في ص٢٠٣ فنرجع إلى هذه الصفحة فنجد الحديث فيها، فنعرف الكتاب والباب اللذين هو فيهما، ونقول: أخرجه مسلم

في كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء جـ١ ص٢٠٣ ط عيسى الحلبي، بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

ويؤخذ على الشيخ في هذا الفهرس (فهرس اللفظ الغريب أو الظاهر) أنه ذكر مقابل الحديث رقم الصفحة، فلا يمكن الانتفاع به إلا لمن اعتمد على طبعة الشيخ، ولو أنه ذكر رقم الكتاب ورقم الحديث في الكتاب لكان أعم نفعًا.

وهذا القسم يشمل من ص٤٦٣ إلى ص٥٧٦.

سابعًا: فرائد وفوائد:

في أثناء تحقيق الشيخ نص الصحيح ومراجعته شرح النووي لالتقاط توضيح الصحيح منه، في أثناء ذلك وقف على فوائد مبعثرة في الصحيح، وشرح النووي، فالتقط هذه الفوائد، وسجلها في هذا التقسيم، مرتبة حسب ترتيبها في الكتاب. وأمام كل فائدة رقم الصفحة التي تقع فيها من طبعته (أي طبعة عيسى الحلبي).

وهذه الفوائد تجمع بين الأحكام الشرعية، والأحداث التاريخية، والنكات اللغوية، وهو لم يفصل هذه عن هذه، وإنما مزجها ببعضها مراعيًا ترتيبها في الكتاب.

أمثلة:

<u>٤</u>

١٢ ابن العاص. كتابتها بالياء وبحذفها وانظر ص٦٢٧.

وبيان ذلك أن في ص١٢ فائدة تتعلق بكتابة (العاص) هل هي بالياء، أم بحذف الياء، أما الرقم ٤ والذي تحته خط فهو الرقم المسلسل للفوائد فإنه يذكر قبل الفائدة رقم الصفحة التي تقع فيها، ويذكر فوقها رقمها المسلسل، والذي منه يتضح للقارئ أن الشيخ رحمه اللّٰه تعالى جمع (٨٨) فائدة.

مثال آخر:

١٧

١٧٨ حتى يدخلون الجنة فيه إثبات النون

مثال آخر:

٢٥

٣٢٨ لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد إذا استأذنوكم

وبيان ذلك أن الفائدة رقم ١٧ في ص١٧٨ إذ في هذه الصفحة إثبات النون في الفعل المنصوب «حتى يدخلون» والقياس حتى يدخلوا.

والفائدة رقم ٢٥ في ص٣٢٨ إذ فيها استعمال ضمير المذكر للنسوة لا تمنعوا النساء.... إذا استأذنوكم، والقياس «إذا استأذنَّكم».

وفي هذه الفوائد خير كثير فراجعها.

وهذا القسم شمل من ص٥٧٧ إلى ص٥٨٦، وراجع هذه الصفحة (٥٨٦) ففيها يرد الشيخ على فرية قد تثار ضد السنة ردًّا جميلًا، يدل على أن الشيخ كان مشغولًا بالسنة في كل أحواله، رحمه اللَّه تعالى.

ثامنًا: أسماء كتب الصحيح مرتبة على حروف الهجاء في أولها:

في هذا القسم ذكر الكتب التي اشتمل عليها صحيح مسلم، والتي تبلغ أربعة وخمسين كتابًا، رتبها على حروف الهجاء، بمعنى يذكر أسماء الكتب التي أولها همز معًا، ثم التي أولها باء معًا، وهكذا إلى آخر الحروف.

وأمام اسم الكتاب يذكر رقم هذا الكتاب في الصحيح، وأيضًا الصفحة التي يقع فيها هذا الكتاب في الصحيح.

فمثلًا:

باب الباء

١٩٧٤ ٤٥ - البر والصلة والآداب.

١١٥١ ٢١ - البيوع.

معنى ذلك أن كتاب البر والصلة والذي رقمه (٤٥) يقع في الصحيح في ص١٩٧٤.

وكتاب البيوع والذي رقمه (٢١) يقع في الصحيح في ص١١٥١ وذلك في طبعة الشيخ (أي: طبعة عيسى الحلبي).

ووقع في هذا القسم خطأ مطبعي بتقديم الصفحة الثانية من أسماء الكتب على الصفحة الأولى، فعلى الباحث أن يراجع ص٥٨٩ أولًا ثم ص٥٨٨، فيستقيم الأمر على ذلك، ولقد نبه الشيخ على ذلك في النهاية.

وهذا القسم يشمل من ص٥٨٧ إلى ص٥٩٠.

تاسعًا: الإمام مسلم وصحيحه:

في هذا القسم ترجم للإمام مسلم، نقل ترجمته من عدد من المصادر، ثم ختم ذلك بذكر مصادر ترجمته. وختم هذا القسم بذكر عمله في الكتاب، أبان فيه أنه قد أحصى أحاديث صحيح مسلم دون النظر إلى الطرق المتعددة للحديث الواحد فبلغت ٣٠٣٣ حديثًا وأبان الأحاديث المكررة في الصحيح والتي تبلغ ١٣٧ حديثًا، منها ٧١ حديثًا ذكر الحديث في غير الكتاب الذي وضع فيه لأول مرة.

وأبان الشيخ عمله بكل دقة وتواضع.

وهذا القسم يشمل من ص٥٩١ إلى ص٦٠٢.

عاشرًا: تصويبات الكتاب:

ذكر في هذا القسم صواب الخطأ الذي وقع في الكتاب، أفرد قسما لأخطاء

الأجزاء الأربعة الأولى، وقسمًا لأخطاء الجزء الخامس الخاص بالفهارس، وهي أخطاء قليلة يدرك ذلك من سبر الكتاب.

كلمة حق :

وقبل أن أترك ما فعله الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي من فهارس لصحيح مسلم أرى لزامًا عليّ أن أسجل ما لعمل هذا الرجل من أثر في نفسي، فلقد حقق الرجل نص الصحيح بكل دقة، ورتبه ترتيبًا غاية الإتقان، ووشّحه بقلائد وضعها في هامش الصفحة لبيان المعنى، وختم بمسك الختام بفهارسه التي ما تركت شيئًا يتساءل الباحث عنه، لقد قدم فيها إحصائيات تزيل التخبط الذي ما زلنا نعانيه في عدد أحاديث كتب السنة، وبينت المكرر ومواضعه، وما اتفق عليه الشيخان وما لم يتفقا عليه، وأسماء الصحابة الذين روى عنهم في الصحيح، وما لكل منهم من أحاديث في الصحيح.

ولقد طبع الشيخ كتابه طبعة جيدة أنيقة.

هذا وإنا لنرجو أن تحظى كتب السنة جميعها بما حظي به صحيح مسلم.

رحم اللّه الشيخ، وطيب ثراه، وأسكنه جنته دار نعيمه ورضوانه،

ثانيًا - كتب صحيح مسلم

ولسوف أسوق لك كتب صحيح مسلم لنفس السببين اللذين ذكرتهما لك عند ذكر كتب صحيح البخاري. وسوف أذكر لك الكتاب وموضعه من طبعة عيسى الحلبي، وطبعة الشعب التي هي «صحيح مسلم بشرح النووي» لشهرة الطبعتين.

فهرست كتب صحيح مسلم

م	الكتاب	طبعة عيسى الحلبي		طبعة الشعب	
		جزء	صفحة	جزء	صفحة
٢٣	الفرائض	٣	١٢٣٣	٤	١٣٥
٢٤	الهبات	٣	١٢٣٩	٤	١٤٥
٢٥	الوصية	٣	١٢٤٩	٤	١٥٧
٢٦	النذر	٣	١٢٦٠	٤	١٧٧
٢٧	الأيمان	٣	١٢٦٦	٤	١٨٥
٢٨	القسامة والمحاربين والقصاص	٣	١٢٩١	٤	٢٢٣
٢٩	الحدود	٣	١٣١٢	٤	٢٥٨
٣٠	الأقضية	٣	١٣٣٦	٤	٣٠٠
٣١	اللقطة	٣	١٣٤٦	٤	٣١٧
٣٢	الجهاد والسير	٣	١٣٥٦	٤	٣٣٠
٣٣	الإمارة	٣	١٤٥١	٤	٤٨٠
٣٤	الصيد والذبائح	٣	١٥٢٩	٤	٥٩٠
٣٥	الأضاحي	٣	١٥٥١	٤	٦٢٦
٣٦	الأشربة	٣	١٥٦٨	٤	٦٥٨
٣٧	اللباس	٣	١٦٣٤	٤	٧٦٣
٣٨	الآداب	٣	١٦٨٢	٤	٨٤٢
٣٩	السلام	٤	١٧٠٣	٥	٣
٤٠	ألفاظ من الأدب	٤	١٧٦٢	٥	١٠٢
٤١	الشعر	٤	١٧٦٧	٥	١١٠
٤٢	الرؤيا	٤	١٧٧١	٥	١١٥
٤٣	الفضائل	٤	١٧٨٢	٥	١٢٥
٤٤	فضائل الصحابة	٤	١٨٥٤	٥	٢٤٢
٤٥	البر والصلة والآداب	٤	١٩٧٤	٥	٤١٠
٤٦	القدر	٤	٢٣٠٦	٥	٤٩٦



وبعدُ:

فلعلك لاحظت من سوقي لك أسماء كتب صحيح مسلم منهج الإمام مسلم في تقسيم صحيحه إلى كتب، وكيف أن كتب صحيحه (٥٤) كتابًا فقط، ابتدأها بالإيمان، وعقبه بالعبادات التي شملت من كتاب٢ إلى كتاب ١٥، وبعد العبادات النكاح ومتعلقاته، ثم المعاملات، ثم الجهاد، ثم الطعام والشراب، واللباس، ثم الآداب والفضائل، وختم بالتفسير الذي اختصر فيه جدًا، إذ ذكر فيه أربعة وثلاثين حديثًا فقط، حتى إن بعضهم ليعتبره لم يذكر شيئًا من التفسير في صحيحه، وهذا من جراء اختصاره الشديد فيه.

وأرجو أن تكون لاحظت الآتي:

١ - أنه فصل القدر عن الإيمان.

٢ - أنه فصل صفات المنافقين عن الإيمان.

٣ - أنه جعل كتاب العلم في آخر صحيحه.

٤ - أنه جعل أحاديث الآداب في عدد من الكتب، فعنده كتاب الآداب، ثم كتاب السلام وهو من الآداب، ثم كتاب البر والصلة والآداب.

هذا والله - سبحانه وتعالى - أعلى وأعلم.



سنن أبي داود

تقديم:

تقدم أن السنن الأربع - سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه - حظيت كالصحيحين بمن فهرسها، ومنهم من فهرس أحاديث السنن فقط، ومنهم من فهرس أحاديث الكتب الستة، ومنهم من فهرس أحاديث الكتب الستة وغيرها.

واشتمل المعجم المفهرس، وكذا مفتاح كنوز السنة على فهرس لأحاديث السنن وغيرها.

وحظى كتاب سنن أبي داود بعمل فهارس خاصة به، وذلك فيما قام به الشيخ مصطفى بن على بن محمد بن مصطفى البيومي، وسأحدثك عنه هنا بمشيئة اللَّه تعالى، كما سأحدثك عن كتب سنن أبي داود.

أولًا: « عمل ابن بيومي »:

ظفر زماننا - والحمد للَّه - تعالى بأعمال علمية جليلة لخدمة سنة رسول اللَّه ﷺ، من أشهر هذه الأعمال[١]:

١ - ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل على الأبواب، مع شرحه وتخريج أحاديثه. وقد قام بذلك الشيخ البنا الساعاتي - رحمه اللَّه تعالى - وسمى الترتيب « الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني » وسمى الشرح « بلوغ الأماني من الفتح الرباني »[٢].

٢ - ترتيب أحاديث الكتب الستة سوى ابن ماجه، على الموضوعات ترتيبًا

---

(١) لست أريد التأريخ للسنة في عصرنا في هذه العجالة، وإنما أردت ومضة للتقديم للموضوع.

(٢) تقدم الحديث عن الكتابين عند الكلام على مسند الإمام أحمد بن حنبل.

دقيقًا، مع شرح موجز لطيف، قام بذلك الشيخ منصور على ناصف، وسمى كتابه « التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ ».

٣ - شرح سنن أبي داود، شرحًا جمع بين الصناعة الفقهية والصناعة الحديثة، قام بذلك الإمام الجليل محمود خطاب السبكي - رحمه اللَّه تعالى - ولقد سمى شرحه هذا بـ « المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود » شرح فيه من أول سنن أبي داود إلى باب « التلبيد » من كتاب المناسك « الحج » وهو قرابة ثلث الكتاب، ويقع في عشرة أجزاء، ثم قام نجله الشيخ أمين - رحمه اللَّه تعالى - بتكملة لهذا العمل، فشرح إلى آخر كتاب الطلاق، فقارب بذلك نصف الكتاب[1]. وهذا ما اطلعت عليه مطبوعًا، ولست أدري هل للشيخ أمين أجزاء أخرى ما زالت مخطوطة أولا ؟ وعلى كل فما زلت أبحث.

واطلع الشيخ ابن بيومي على شرح الشيخ محمود خطاب فأعجب به، ولقد كان مولعًا بوضع فهارس لكتب السنة، فوضع فهارس للقدر الذي شرحه الشيخ محمود خطاب، أي لثلث سنن أبي داود، وسماها « مفتاح المنهل العذب المورود ».

وهذه الفهارس لها دلالة خاصة في رأيي، ذلك أنها:

١ - طبعت قبل ظهور « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث » وجاءت أدق منه مما يدل على أن فكرة المعجم ليست غربية، وإنما هي في أساسها عربية.

٢ - اشتملت على فهرس للموضوعات والأعلام والأحكام، سابقة بذلك « مفتاح كنوز السنة » مع ما اشتملت عليه من دقة، تفوقه بها.

---

(١) سمى الشيخ أمين - رحمه اللَّه تعالى - القدر الذي شرحه « فتح المالك المعبود تكملة المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود » وهو شائع باسم « تكملة المنهل » ويقع في أربعة أجزاء.

٣ - اشتملت هذه الفهارس على أنواع جديدة من الفهارس، مثل فهرس جوامع الأعداد.

وهذه الفهارس ستة:

الأول: فهرس كتب وأبواب سنن أبي داود، ذكرها على ترتيبها في السنن، مبينًا جزء وصفحة كل باب، مرقمًا الأبواب[(١)].

الثاني: فهرس أوائل الأحاديث القولية، يذكر بداية الحديث وعلى اليمين الجزء والصفحة من «المنهل العذب المورود».

الثالث: فهرس أوائل الأحاديث الفعلية، يذكر بداية الحديث وعلى اليمين الجزء والصفحة، فإذا كان الحديث سؤالًا وجوابًا بدأ بالجواب لأهميته، ثم وضع حرف (ج) وساق بعده السؤال.

الرابع: فهرس الألفاظ، وطريقته طريقة المعجم المفهرس، لكن هنا فيه تدقيقات، فهو يجعل الكلمة البارزة بين قوسين لبيان الكلمة المرتب عليها، ويضعها في الهامش الأيمن لسهولة المراجعة. ويستعمل إشارات للدلالة على الانتقال، فإذا انتقل من اشتقاق إلى اشتقاق وضع شرطة هكذا - بين الأسطر، أما إذا انتقل من مادة إلى مادة، كالانتقال من (ح وط) إلى (ح ول) فإنه يضع شرطة في وسطها نجمتان هكذا - * * -.

وطريقته أن يذكر الكلمة البارزة مع كلمات تُعَيِّن الحديث، وبجانب هذا القدر من الحديث يذكر الصفحة والجزء.

الخامس: فهرس الموضوعات والأعلام، يذكر الموضوع أو العلم ويحدد مكانه في المنهل بذكر الصفحة والجزء، وقد رتب الموضوعات على حروف

---

(١) مما يجعل هذا الفهرس مفيدًا في استعمال «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» وكذا «مفتاح كنوز السنة».

الهجاء، وهذا الفهرس طريقته وطريقة « مفتاح كنوز السنة » واحدة، لكنه هنا أدق. وهو مفيد جدًّا إذ رتب الموضوعات والأعلام والأحكام التي في سنن أبي داود، والتي في شرح الشيخ محمود خطاب معًا.

السادس: وهذا نوع جديد من الفهارس، فكل حديث فيه رقم صحيح أو كسر مثل (ثلث، ربع) فإنه يجعله تحت رقمه، ويبين جزأه وصفحته، إلا أنه حينما يسوق مواضع الأحاديث المشتملة على هذا العدد لا يشترط اتحاد الحديث، فمثلًا عند الرقم (١٠) يسوق كل الأحاديث التي فيها الرقم (١٠) دون اعتبار لاتحادها، فيسوق الأحاديث التي فيها العشر من رمضان، والأحاديث التي فيها العشر من ذي الحجة وهكذا

وهذا النوع من الفهارس سهل جدًّا.

ولما أتم ابن بيومي هذه الفهارس كان الشيخ محمود خطاب قد نقل إلى رحمة اللَّه تعالى، فعرض الأمر على الشيخ أمين خطاب بن الشيخ محمود خطاب، وهو رجل ذو باع في السنة وعلومها، فقام بطبع الكتاب - من إيراد أوقاف الشيخ - طبعة أنيقة.

والكتاب نافع مفيد، وله قيمة علمية في تاريخ الفهرسة الحديثة.

ثانيًا: كتب سنن أبي داود

ولسوف أذكر لك هنا الكتب التي اشتمل عليها كتاب السنن لأبي داود هادفًا من ذلك ما هدفت إليه حينما ذكرت لك كتب صحيح البخاري وكتب صحيح مسلم.

* * *

كتب سنن أبي داود

(طبع التجارية تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد)

ولعله اتضح لك أن سنن أبي داود إنما هي في أحاديث الأحكام إلا في القليل النادر، كما في كتاب العلم والأدب، وهذه من مزايا سننه، فإنه مخّضها للسنن، وأبعدها عن الأخبار والقصص والمواعظ، فجاءت قليلة الحجم، كثيرة الفائدة، جمعت أسس الدين وأصوله.

وأرجو أن تلاحظ منهجه في تقسيمه سننه إلى كتب وسأذكر لك من ذلك شيئًا:

١ - أدخل النكاح والطلاق في وسط العبادات، إذ النكاح عبادة وذكر الطلاق بعده لأنه تبعه.

٢ - جعل اللقطة بعد الزكاة، إذ هما تصرف مالي.

٣ - فصل الجنائز عن الصلاة وجعلها في التصرفات المالية، إذ فيها جانب مالي أيضًا.

٤ - جعل الحمّام كتابًا مستقلًا (مع أنه كان يمكن جعله في الأدب).

٥ - جعل الترجل كتابًا، والخاتم كتابًا (وكان يمكن جعلهما في اللباس).

٦ - جعل كتابًا للمهدي، وكتابًا للملاحم (وكان يمكن جعلهما في الفتن).

❁ ❁ ❁

كتب سنن الترمذي طبعة مصطفى الحلبي

وواضح لك أن الترمذي قدم كتب الأحكام، حتى جعل الكتب غير المتعلقة بالأحكام ومنها الإيمان في آخر جامعه (سننه) مبتدئًا بالطهارة ثم الصلاة، غير أنه جعل « البر والصلة » في وسط كتب الأحكام. وواضح لك أيضًا فصل كتاب الجنائز عن الصلاة، فجعل الجنائز بعد الزكاة والصيام والحج، وقدم السير على الجهاد.



فهرست كتب سنن النسائي ط مصطفى الحلبي
سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤م

م	الكتاب	الجزء	الصفحة
٤٦	قطع السارق	٨	٥٧
٤٧	الإيمان وشرائعه	٨	٧٦
٤٨	الزينة	٨	١٠٩
٤٩	آداب القضاة	٨	١٩٥
٥٠	الاستعاذة	٨	٢١٩
٥١	الأشربة	٨	٢٥٢

وجلي لك أن النسائي قد جعل كتابه لأحاديث السنن والأحكام، فجاء كتابه خاليًا عن التفسير والأخبار والمناقب والمواعظ. ويرجع السر في هذا إلى أنه انتخب أحاديث الأحكام هذه من كتابه الكبير « السنن الكبرى ».

أما إذا أردت معرفة منهجه في تقسيم كتابه فإليك الآتي:

١ - من الكتاب الأول إلى الكتاب الحادي والعشرين في الطهارة والصلاة، فلقد أكثر الكتب في الصلاة.

٢ - قدم الصيام على الزكاة.

٣ - أبعد « قسم الفيء » عن « الجهاد ».

٤ - أبعد الخيل عن الجهاد.

٥- عقد كتابًا للأحباس (الوقف) وكتابًا للوصايا، وكتابًا للنحل (العطية للولد)، وكتابًا للهبة، وكتابًا للرقبى، وكتابًا للعمرى، ولم يعقد كتابًا للفرائض !!.

٦ - فصل الأشربة عن الصيد والذبائح، وعن الضحايا.

٧ - أخّر كتاب الإيمان.

٨ - كتاب الإيمان، وكتاب الاستعاذة هما فقط الخارجان عن الأحكام.

ولقد قدمت لك هذه الملاحظات على منهجه لتعرف سمات تقسيم الكتاب، كي تنتفع بذلك في فهم فحوى الحديث إذا أردت ذلك، ولك رأيك في فهم منهج الرجل في التقسيم.

سنن ابن ماجه

حظى كتاب سنن ابن ماجه بما لم يحظ به كتاب من كتب السنن الأربعة، فلقد قام المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي بما يلي:

أولًا: بتحقيق نص الكتاب على أكثر من نسخة، مع العود إلى الأصول عند الاشتباه، مراعيًا الدقة التامة في إخراج النص كما هو، حتى في التقييد بالشكل. وكان تدقيقه شاملًا المتن. وهذا عمل نتمناه في المرحلة الحالية، خاصة في أسماء الرجال.

ثانيًا: بترقيم كتب وأبواب وأحاديث الكتاب، ترقيمًا علميًا، ويتفق مع كتابي «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» و«مفتاح كنوز السنة» كما نفعه هذا الترقيم في صنعه فهرس أحاديث الكتاب.

ثالثًا: بدراسة طيبة لأحاديث الكتاب أظهرت هذه الدراسة:

أ - ما اتفق فيه الكتاب من الأحاديث مع الكتب الخمسة أو بعضها.

ب - درجة الأحاديث الزائدة على الكتب الخمسة من حيث الصحة وغيرها.

وبذا أظهرت منزلة الكتاب وقدره، فلقد احتوى على ٤٣٤١ حديثًا، منها ٣٠٠٢ حديث أخرجها أصحاب الكتب الخمسة، وزادت ١٣٣٩ حديث على الكتب الخمسة.

وهذه الأحاديث التي زادها منها ٤٢٨ حديث رجالها ثقات صحيحة

الإسناد، و١٩٩ حديث حسنة الإسناد، و٦١٣ حديث ضعيفة الإسناد، و٩٩ حديثًا واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة.

وإن كتابًا اشتمل على ٤٣٤١ حديث، فيها ٩٩ حديثًا فقط غير ثابتة لهو كتاب في الرسوخ بمكان، ومن الثبوت على منزلة.

وتعتبر دراسة الشيخ أول دراسة دقيقة للكتاب.

رابعًا: بالتعليق على أحاديث الكتاب، لا من جهة اللغة فحسب، وإنما من جهة صحة الحديث وغيرها أيضًا، وهذا عمل له قيمته عند المتخصصين بل وغيرهم.

خامسًا: بوضع فهرس معجمي لأحاديث الكتاب، يذكر طرف الحديث مرتبًا على حروف المعجم، وأمامه رقمه.

سادسًا: بوضع فهرس معجمي لكتب السنن، مما يسهل على الباحث الوصول إلى كتابه.

وبحق فعمل الرجل خدمة تامة للكتاب أظهرته في صورة مشرقة، وهيئة به لائقة، وترتيب بديع، وتنظيم جيد مفيد، مما نرجوه لكل كتب السنة.

جزى اللَّه الشيخ خيرًا عما قدم للعلم والإسلام.

ولقد قامت مطبعة عيسي البابي الحلبي بنشر الكتاب، ويقع في مجلدين كبيرين، بأرقام متوالية ولسوف أسوق لك أسماء كتب الكتاب، هادفا ما بَيّنتُه لك من ذكر الكتب قبل ذلك.

۞ ۞ ۞

كتب سنن ابن ماجه



موطأ مالك

حظى موطأ مالك بجهود الكثيرين من الأئمة الأعلام، فمن شارح له، ومن شارح لغريبه، ومن مترجم لرجاله، ومن دارس لشواهده، ومن متكلم عن بلاغاته وموقوفاته (يبحث عن اتصالها ودرجتها) ومن جامع أطرافه، ومن مفهرس لأحاديثه.

ومن أطيب الأعمال التي حظي بها الموطأ حديثًا عمل الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ويتلخص فيما يلي:

أولًا: تحقيق النص:

فلقد راجع عددًا من النسخ من أجل إخراج النص صحيحًا، بلغ هذا العدد ست نسخ، يقارن بينها مقدمًا بعضها على الأخرى، إن أعضلت مشكلة رجع إلى الكتب الأمهات الأخرى، يراجع الرواة من كتب الرجال، والمتون من كتب الحديث الأم، فأخرج الكتاب في صورة طيبة مرضية، وزين عمله بالحفاظ على ضبط كل كلمة في الكتاب، سواء في الإسناد أو في المتن.

ثانيًا: الترقيم:

فلقد رقم كتب وأبواب وأحاديث الموطأ، ترقيمًا له أثره النافع في فهرس الأحاديث، وهو في نفس الوقت مطابق تمامًا لما عليه «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» و«مفتاح كنوز السنة» حتى إن المستفيد بهذين الكتابين لا يجد أدنى صعوبة إذا اعتمد على نسخة الشيخ، ولقد كان ترقيمه الأحاديث باعتبار أحاديث كل كتاب فقط، فهو يضع رقم الحديث في الكتاب ولم يضع له رقمًا عامًا بحسب أحاديث الموطأ كله.

ثالثًا: تخريج الأحاديث:

ولما كان أصحاب الكتب الستة قد أخرجوا في كتبهم جميع أحاديث الموطأ

فإن الشيخ أخذ على عاتقه أن يذكر تخريج كل حديث من أحاديث الموطأ من هذه الكتب الستة عقب الحديث، غاية الأمر أن الحديث إذا كان في الصحيحين أو أحدهما فغالبًا ما يكتفي بذكر موضعه فيها، وإذا كان في السنن أبان موضعه فيها جميعها.

يذكر في نهاية الحديث من أخرجه من أصحاب الكتب الستة، ورقم الكتاب الذي فيه الحديث، وعنوان الكتاب، ورقم الباب، وعنوان الباب، ويزيد في التخريج من مسلم رقم الحديث.

فحينما يذكر في تخريج حديث: « **صلاة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائم » ما يلي:**

أخرجه مسلم في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ١٦ - باب جواز النافلة قائمًا وقاعدًا، حديث ١٢٠ فمعناه أن هذا الحديث أخرجه مسلم في الكتاب السادس عنده، وهو كتاب صلاة المسافرين. وفي الباب السادس عشر من هذا الكتاب، وهو باب جواز النافلة قائمًا وقاعدًا، وهذا الحديث رقمه في كتاب صلاة المسافرين (١٢٠).

وهكذا في كل تخريجه (راجع جـ ١ ص١٣٦).

رابعًا: فهرس الأحاديث (مفتاح موطأ):

وفي نهاية الكتاب وضع فهرسًا لأحاديثه، رتبها على حروف المعجم، بحسب الحرف الأول من الحديث. وأمام طرف الحديث يذكر الصفحة التي هو فيها.

وبحق فعمل الأستاذ سهّل الوصول إلى كنوز الموطأ تمامًا، ويسر الموطأ على كل باحث ومؤلف، جزاه اللّٰه خير الجزاء.

ولقد قامت مطبعة عيسى البابي الحلبي بطبع الكتاب، ويقع في جزءين، أرقامها متوالية، يبدأ الجزء الثاني من ص٤٤٣ وينتهي في ص١٠٦٣.

كتب موطأ مالك طبعة عيسى الحلبي
ولسوف أسوق لك أسماء كتب الموطأ هادفا ما هدفت إليه من سوق كتب الكتب السابقة قبل ذلك



ومن هذه الكتب تلاحظ منهج الإمام مالك في تقسيمه الموطأ حتى إذا عرض لك حديث وأردت تخريجه بالفحوى من الموطأ أمكنك. إذ تلاحظ ما يأتي:

١ - قدم وقوت الصلاة على الطهارة، وهذا منهج خاص له.

٢ - ذكر كتاب القرآن في أثناء كتاب الصلاة، وفي ذلك قليل مناسبة.

٣ - ذكر العبادات متتالية (وذلك في عشرين كتابًا منها كتاب للقرآن).

٤ - لم يجعل الأشربة مع الأطعمة، وإنما جعلها مع الحدود، وفي ذلك قليل مناسبة.

٥ - عقد كتابًا للقدر، ولم يعقد كتابًا للإيمان.

وكلما تأملت في تقسيم الإمام كتابه اتضح لك منهجه كتأملك أي شيء في الحياة، فالتدبر والتفكر أساس الوصول إلى اللب.

وختامًا:

فبعد هذه الرحلة التي طوّفت فيها بين أمهات كتب السنة، والتي سعدت بها، وأسأل اللَّه - سبحانه وتعالى - أن أكون قد أسعدت. بعد هذه الرحلة، أسأل اللَّه - سبحانه وتعالى - أن ينفع بما كتبت، وأن يكون القارئ قد اتضحت له السبل التي يسلكها ليصل إلى أي حديث يريده، يعرف مصدره، وأقوال العلماء فيه تصحيحًا وتضعيفًا، وشرحًا وتحليلًا.

كما أسأله - سبحانه وتعالى - أن يبارك لي في وقتي وجهدي، وأن يوفقني لما فيه خير الإسلام والمسلمين، وأن يمنّ عليّ بالقبول، إنه اللَّه نعم المولى ونعم النصير.

وصلِّ اللَّه وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وعنا معهم بمنّك وعفوك وكرمك يا أرحم الراحمين.

وآية الختام ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾

والحمد للَّه رب العالمين.

فهرس الموضوعات



فهرس الكُتب المتحدث عنها في هذا الكتاب[١]

(١) واضح من هذا العنوان أن هذا الفهرس للكتب التي تحدثت عنها في هذا الكتاب ، وليس الكتب الواردة فيه .

❁ ❁ ❁